الموسم الثاني
للانصات المركزي

فورين بوليسي: التعداد السكاني في العراق يكشف عن هدية ديموغرافية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الخميس
2024/12/26
No. : 7975

العالم إلى حروب أوسع!

▪ توقعات للنظام العالمي وأقطابه

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- **العراق واقليم كردستان**
- أهمية التنسيق بين القوى الوطنية لحل القضايا العالقة وفق الدستور
- الرئيس بافل: التغيير الجذري في مسار الحكم ضرورة ملحة لهذه المرحلة
- رئيس الجمهورية: تهنئة المسيحيين بمناسبة أعياد الميلاد
- الرئيس بافل مهنئا بعيد الميلاد: كوردستان ستبقى مهدا للتعايش
- اهمية تعميق روح التعايش السلمي لجميع المكونات في كوردستان والعراق
- ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يجنب تكرار الأزمات السابقة
- السيدة الأولى: على الطغاة استلهام الدورس من الماضي
- السوداني: اكتشاف مقبرة جديدة لضحايا الانفال دليل على وحشية البعث
- دعوة الاشتراكية الدولية الى دعم الكورد في مواجهة الارهاب والتطرف
- الاتحاد الوطني ملتزم بتنفيذ وعوده الانتخابية للجماهير
- نواب كتلة الاتحاد الوطني الأكثر نشاطا على مستوى السليمانية
- المحافظ: ملتزمون بالتعايش و إدارة كركوك ملك لجميع المكونات
- اشادات بدور المديرية العامة لمكافحة المخدرات في السليمانية
- **رؤى وتحليلات سياسية حول العراق**
- **فورين بوليسي:** التعداد السكاني في العراق يكشف عن هدية ديموغرافية
- **د. كريم النوري :** الزلزال السوري وارتداداته العراقية
- **الأمم المتحدة :** للحكومة العراقية ثلاث أولويات رئيسية
- **المـرصــد التركـي و الملف الكردي**
- أردوغان عن حقبة مابعد رحيله: أتمنى أن يقولوا كان رجلاً ذو ضمير ورحيم
- المعجزات..قفزة تاريخية جديدة بعد قرن من الزمان..(رؤية تركية)
- **سقوط الاسد..سوريا والمنطقة الى اين؟.....تغطية تحليلية شاملة**
- تأكيدات كردية على وحدة الأراضي السورية ودستور جامع
- **محمد شيخ عثمان :** قسد والإدارة الذاتية ومسؤوليات المرحلة العصيبة
- **الغارديان:** مستقبل غامض لكرد سوريا رغم الاطاحة بنظام الأسد
- **مركز دراسات:** ثوابت الاحتلال والتتريك وتهجير الكرد
- **معهد واشنطن:** يجب على الولايات المتحدة ألا تتخلى عن سوريا
- **المجلس الاطلسي :** عن الدور الخليجي في تشكيل سوريا الجديدة
- **انتريجيونال:** الموقف الصيني من تطورات الأزمة السورية
- خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا بعد سقوط الأسد
- **جون بولتون :** سقوط الأسد: بداية تغيرات كبرى أم تهديدات جديدة؟
- **رؤى و قضـايـــا عالميـــة**
- د.غسان سلامة:العالم إلى حروب أوسع... توقعات للنظام العالمي وأقطابه

العدد: 7975... 26-12-2024

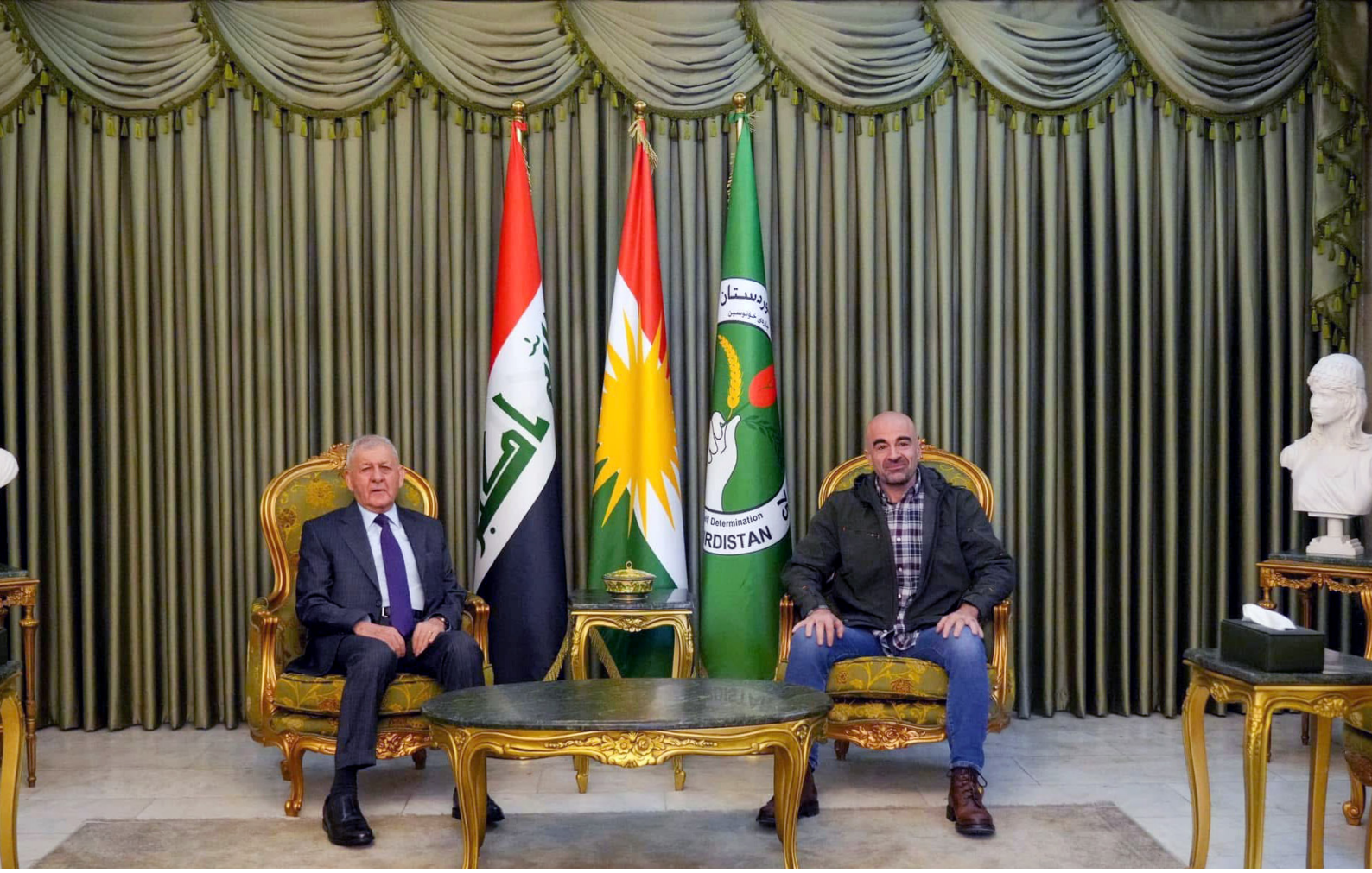

أهمية التنسيق بين القوى الوطنية لحل القضايا العالقة وفق الدستور والقانون

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٤، في دباشان بمحافظة السليمانية، رئيس الاتحاد الوطني الكرُدستاني السيد بافل جلال طالباني.

وجرى، خلال اللقاء، التباحث حول الوضع العام في العراق وإقليم كُردستان، حيث تم التأكيد على أهمية نجاح الجهود الوطنية والتنسيق والتعاون بين القوى الوطنية لحل القضايا العالقة وفق الدستور والقانون، وبما يحقق الأمن والاستقرار في البلاد والمنطقة.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية دعمه التام لجميع الجهود الوطنية البناءة التي تهدف إلى استتباب الاستقرار، وتقديم الخدمات، وإبعاد البلد عن التوترات التي تشهدها المنطقة.

بدوره، أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ضرورة إيجاد الحلول العاجلة لمسألة الرواتب والمستحقات المالية لشعب كردستان، مبينا أن «الاجتماعات خلال الأيام الماضية في بغداد كانت امتدادا لمساعينا المتواصلة لحل هذه المشكلة، والتوصل إلى نتيجة إيجابية».

وأشاد طالباني بدعم وتعاون دولة رئيس مجلس الوزراء والسادة في السلطة القضائية، وجهودهم لحماية حقوق شعب كردستان بالاستناد إلى الدستور والقانون، وعدم خلطها بالصراعات الحزبية والسياسية.

كما ثمن السيد بافل طالباني جهود وحرص فخامة رئيس الجمهورية في هذا الشأن، مبينا أن «جهود فخامته كانت باستمرار عونا لنا، وحرصه الدائم على حل هذه المشكلة وصون حقوق مواطني كُردستان».

التغيير الجذري في مسار الحكم ضرورة ملحة لهذه المرحلة

الحوار والتفاهم كأساس لحل المشكلات وصون حقوق جميع المكونات

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/١٢/٢٣ في دباشان، ماكسيم روبين، القنصل العام الروسي في اقليم كوردستان.

وتم خلال اللقاء التأكيد على تعزيز العلاقات وتوسيع التنسيق في إطار الحفاظ على المصالح العليا والاستقرار في المنطقة.

كما جرى بحث آخر مستجدات الاحداث في الشرق الاوسط وخاصة الوضع في سوريا، حيث شدد الجانبان على الحوار والتفاهم كأساس لحل المشكلات وصون حقوق جميع المكونات والقوميات، في إطار دولة مستقرة وآمنة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى السياسة الوطنية للاتحاد الوطني الكوردستاني إزاء مجمل المسائل، قائلا: «سياستنا هي الحل السلمي للمشكلات والعودة الى طاولة الحوار، وندعم أي مسعى لحماية حقوق الكورد واستتباب الاستقرار في المنطقة، والوضع الراهن في سوريا يحتاج الى التفاهم والشراكة الحقيقية، نأمل من الجميع العمل بهذه الروحية من أجل مستقبل البلد وحياة مواطنيه».

وفي محور آخر من اللقاء تم التطرق الى مسألة تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، وقال الرئيس بافل بهذا الصدد: «التغيير الجذري في مسار الحكم ضرورة ملحة للمرحلة، ويجب أن تقدم الحكومة المقبلة خدماتها بصورة عادلة، وتهدف الى تقوية وإعمار كوردستان، بدلا من التمييز واحتكار السلطة في سبيل المصالح الحزبية».

تفهم روسي جيد حيال قضية الشعب الكردستاني

الى ذلك ثمن مسؤول بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية التابع للاتحاد الوطني الكردستاني لطيف نيرويي، الثلاثاء، الدور الروسي حيال القضية الكردية، مبينا أن حزبه يولي العلاقة التي تجمعه بموسكو أهمية قصوى.

وقال في بيان إن "مسؤول بورد الإعلام في المكتب لطيف نيرويي، استقبل، الثلاثاء، القنصل العام الروسي في إقليم كردستان ماكسيم روبين"، مبينا أن "اللقاء بحث أهمية تطوير العلاقات بين الشعب الكردستاني وروسيا".

وقال نيرويي بحسب البيان إن "روسيا لديها تفهم جيد حيال قضية الشعب الكردستاني"، معربا عن سروره بزيارة القنصل الروسي لرئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني نظرا لأهمية الملفات التي بحثها لقاء الجانبين.

وأشار نيرويي إلى "تاريخ العلاقات التي تربط الاتحاد الوطني وروسيا"، مؤكدا أنه "منذ تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أولى الرئيس الراحل جلال طالباني أهمية قصوى بتلك العلاقات، ونحن ماضون في هذا المضمار".

بدوره شدد القنصل الرسمي ماكسيم روبين أن "بلاده مهتمة بتعزيز علاقاتها مع إقليم كردستان وشعبه في المجالات كافة"، معبرا عن "اعتزازه بالصداقة التي تجمع موسكو بالشعب الكردستاني"، موضحا أن "روسيا دعمت الشعب الكردي في جميع المراحل وعلى نحو جيد وسيواصل ذلك".

تهنئة المسيحيين بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة

«بحلول أعياد الميلاد المجيد ورأس السنة الجديدة، نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى أبناء شعبنا وأهلنا من المسيحيين في العراق والعالم أجمع، متمنين لهم عيداً سعيداً ينعم فيه الجميع بالأمن والأمان والمسرات.

بهذه المناسبة العزيزة، نؤكد أهمية الحفاظ على المكتسبات المتحققة في البلد، والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز التآخي والتعايش بين المكونات كافة، والعمل معاً لبناء مستقبل مزدهر لجميع العراقيين، كما نؤكد أهمية العمل لإرساء الأمن والسلام وإنهاء التوترات والأزمات التي تواجهها المنطقة».

رئيس الجمهورية

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

الرئيس بافل مهنئا بعيد الميلاد: كوردستان ستبقى مهدا للتعايش

أصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٤/١٢/٢٤ برقية تهنئة بحلول عيد ميلاد السيد المسيح (عليه السلام)، أكد فيها التزام الاتحاد الوطني بالدفاع عن الحريات وحماية التنوع في الاقليم، فيما يأتي نصها:

أبارك عيد ميلاد السيد المسيح (عليه السلام) للأخوات والإخوة المسيحيين في اقليم كوردستان والعراق والعالم، آمل أن يصبح هذا العيد مبعثا للخير والسعادة وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة.

لاقليم كوردستان تاريخ مشرق من التعايش وقبول الآخر، يغمرنا السرور ونحن نحيي سنويا مع اخواتنا واخوتنا من المكون المسيحي وجميع المكونات الاخرى مناسباتنا وأعيادنا ونعمق الأخوة بيننا.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد التزامه باحترام والدفاع عن الحريات والاختلافات ويعتبر حماية التنوع في اقليم كوردستان من مهامه، ومثلما عملنا في السابق لحماية الحقوق وتحقيق تطلعات جميع المكونات، ففي المستقبل أيضا سنستمر على هذا النهج، ونؤكد بان اقليم كوردستان سيبقى كما كان، مهداً للسلام والتعايش.

عيدكم مبارك ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

اهمية تعميق روح التعايش السلمي لجميع المكونات في كوردستان والعراق

وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان الثلاثاء ٢٠٢٤/١٢/٢٤ رسالة بحلول عيد ميلاد المسيح ورأس السنة الجديدة اكد فيها اهمية التعايش السلمي وتوفير حقوق المكونات، وفيما يأني نصها:

«ابارك عيد ميلاد المسيح لجميع مسيحيي كوردستان والعراق والعالم، ونأمل ان تكون ايام العيد مليئا بالسعادة والاستقرار للجميع.

بهذه المناسبة نؤكد على اهمية تعميق روح التعايش السلمي لجميع المكونات في كوردستان والعراق، كان التجربة المريرة لسنوات عدم الاستقرار في المنطقة تؤكد ان الامن والاستقرار ومصيرنا جميعا مرتبط بالتعايش السلمي وضمان حقوق جميع المكونات».

ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يجنب تكرار الأزمات السابقة

أكد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، درباز كوسرت رسول، الأربعاء ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، أن جهود تشكيل حكومة إقليم كوردستان الجديدة لا تزال مستمرة، مشيراً إلى أن اللقاءات بين الأطراف الفائزة في الانتخابات، وخاصة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني، تسير بوتيرة إيجابية.

وصرّح درباز كوسرت رسول، خلال مؤتمر صحفي ، بأن «الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني لم يتطرقا بعد إلى مسألة توزيع المناصب»، مؤكداً أن «الأولوية في هذه المرحلة تتركز على التوصل إلى اتفاق سياسي».

وأعرب رسول «عن أمله في أن تنتهي الخلافات السياسية بين الأطراف»، مشيراً إلى أن «المستقبل سيكون، بإذن الله، مليئاً بالرخاء والاستقرار».

وأوضح أن «الأطراف السياسية في إقليم كوردستان عقدت عدة لقاءات أسفرت عن تفاهمات إيجابية، خاصة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني».

وأضاف أن «الأطراف السياسية الأخرى في إقليم كوردستان تشارك أيضاً في المشاورات»، مؤكداً «أهمية تعزيز الوحدة والتضامن داخل البيت الكوردي، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة»، مشدداً على أن «هذه المسؤولية تقع على عاتق القوى الفائزة في انتخابات برلمان كوردستان».

وأشار إلى أن «الشراكة الحقيقية التي كانت قائمة بين القوى والأحزاب السياسية في إقليم كوردستان سابقاً أسهمت في تحقيق السلام والاستقرار في الإقليم».

وأكد على «ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يجنب تكرار الأزمات السابقة»، مشدداً على «أهمية التركيز على تقديم الخدمات لشعب كوردستان وتعزيز الثقة بين القوى السياسية».

السيدة الأولى: على الطغاة استلهام الدورس من الماضي

زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الأربعاء ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٤، كنيسة مار يوسف في السليمانية لتقديم التهاني والتبريكات بمناسبة حلول أعياد الميلاد المجيد، حيث كان في استقبالها قس كنيسة مار يوسف القس أيمن هرمز.وخلال الزيارة، قدمت السيدة الأولى تهانيها إلى مسيحيي السليمانية وإقليم كردستان والعراق والعالم، معبرة عن أملها في أن يعم الخير والسلام والأمن للجميع.

وثمنت السيدة الأولى علاقات التعايش والروابط المجتمعية المتميزة بين أبناء الشعب العراقي مسلمين ومسيحيين وتجاوزهم بوحدتهم وتماسكهم الصعوبات التي واجهها العراق.

هذا وخلال مؤتمر صحفي بعد الزيارة تابعه PUKMEDIA، قالت السيدة الأولى: «أرجو عاما مليئا بالأفراح والنجاحات للأخوات والإخوة المسيحيين، وآمل أن ينعم الجميع بالسلم والأمان، ولاسيما أبناء المكون المسيحي،

الذين يتعرضون الى ضغوطات ويشعرون بعدم الأمان في بعض البلدان».

وأعربت شاناز إبراهيم أحمد، عن أملها في «أن يكون العام الجديد عام انتهاء الاقتتال ومآسي الإنسان في أرجاء العالم كافة، وأخذ العبر من الماضي».

وأكدت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، ان المقبرة الجماعية التي تم العثور عليها خلال الايام الماضية هي دليل على وحشية النظام البائد.

واضافت: «يجب علينا استلهام الدورس من الماضي وعلى الطغاة ان يعلموا بان قتل النساء والاطفال لن يوصلهم الى اي شيء، ونحن سنستمر على دعم ومساندة عوائل المؤنفلين وسنعمل على اعادة رفات الشهداء المؤنفلين وساعمل بكل جهد لحسم هذا الموضوع لايجوز ترك رفات الشهداء في صحاري السماوة اكثر من ذلك».

وقالت: ان ن عملية اعادة رفات المؤنفلين عملية طويلة وليست سهلة وشاهدنا خلال المقبرة الجماعية الجديدة امهات تحتضن اطفالهن واطفال يعانقون بعضهم البعض. علينا اخذ العبر والدروس والعبر من الماضي وتعزيز السلام والتعايش والوفاء والمصالحة والعمل بكل جهد من اجل تعزيز السلام والاستقرار في بلدنا.

وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد: أننا «سنبذل قصارى جهودنا كما وعدنا ذوي الضحايا، من أجل تحقيق تقدم في هذا الملف، والعمل على إعادة الرفات إلى ذويهم بعد استكمال إجراءات أخذ العينات لمطابقتها مع عينات الضحايا، لتحديد هوياتهم وتسليمهم إلى ذويهم، وإجراء مراسم التشييع والدفن حسب التقاليد وبما يليق بتضحياتهم العظيمة على طريق النضال والحرية، مبينة أن هذه الجهود جزء من التزامنا تجاه الأبرياء.

وأضافت: أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا فهناك العديد من المقابر التي لم يُنقّب عنها بعد، موضحة أن هذه المقبرة هي الثانية التي تم فتحها منذ عام ٢٠١٩، معربة عن شكرها لجهود الفريق الوطني المختص بالبحث والتنقيب المتمثل بدائرة الطب العدلي في وزارة الصحة، ودائرة المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء، واللجنة الدولية لشؤون المفقودين ICMP في التنقيب وفتح أكبر مقبرة للنساء والأطفال المؤنفلين وبشكل شرعي وقانوني وعلمي.

السوداني: اكتشاف مقبرة جديدة لضحايا الانفال دليل على وحشية نظام البعث

اعلن محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي، الاثنين (٢٣ كانون الأول ٢٠٢٤)، في منشور على منصة (X) ان «اكتشاف مقبرة جماعية جديدة لضاحايا من أبناء شعبنا الكوردي تعيد الى الأذهان مسيرة الدّم والنضال والمعاناة والتغييب التي رزح فيها شعبنا تحت وحشية النظام العنصري.

جاءت رسالة السوداني بعدما تم الاعلان عن كشف مقبرة جديدة يوم الاحد في السماوة التي ضمت رفات ١٥٠ نساء واطفال من ضحايا الشعب الكوردي الذين تم تهجيرهم وابادتهم خلال عمليات الانفال على يد نظام البعث الصدامي، وفيما يأتي نص المنشور:

«رغم مضيّ السنوات على زوال طغمة البعث والطغيان عن صدر العراقيين، إلاّ أن دلائل الجرائم الآثمة للنظام المباد مازالت تتكشّف يوماً بعد آخر، لتقصّ على الأجيال حجم الفظاعات التي عاشها أبناء شعبنا في ظلّ الدكتاتورية.ان اكتشاف مقبرة جماعية جديدة، تضمّ بقايا طاهرة لجثث أبرياء من المدنيين الأطفال والنساء من أبناء شعبنا الكوردي، في بادية السماوة، تعيد إلى الأذهان مسيرة الدّم والنضال والمعاناة والتغييب، التي رزح فيها شعبنا تحت وحشية النظام العنصري.

المجد والرفعة والرحمة لشهداء العراق، شهداء المظلومية، وضحايا وحشية الدكتاتورية البغيضة».

اشادات نيابية و دعوات

دعا نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، الى تخصيص ميزانية خاصة لاجراء الفحوصات لرفات الشهداء من المؤنفلين.

وقال النائب كاروان يارويس لـPUKMEDIA: نتقدم بخالص الشكر الى دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على ماجاء في فحوى البيان الذي اصدره عقب فتح أحدى المقابر الجماعية في صحراء السماوة والذي عبر فيه عن كامل اخلاصه وتعاطفه فضلا عن تعازيه الحارة للشعب الكوردي، لما احتوته المقبرة من رفات النساء والاطفال من القومية الكوردية.

واضاف: في الوقت ذاته نطلب من دولته ان يوجه بتخصيص ميزانية خاصة من اجل إجراء فحص الـ DNA للرفات المكتشفة، كذلك نطلب من دولته ان تتم مساواة رواتب ورثة الشهداء والسجناء السياسيين في اقليم كوردستان، مع اقرانهم المسجلين لدى الحكومة الاتحادية، كذلك نطلب استضافة سفراء الدول وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الى صحراء السماة كي يروا باعينهم بشاعة تلك الجرائم.

دعوة الاشتراكية الدولية الى دعم الكورد في مواجهة الارهاب والتطرف

اختتمت منظمة الاشتراكية الدولية (SI) أعمال مؤتمرها الدولي، والتي استضافتها العاصمة المغربية الرباط وشاركت فيه ممثل الاتحاد الوطني الكوردستاني، باعتماد «إعلان الرباط»، الذي أكد الالتزام بدعم الديمقراطية والمساواة وتمكين المرأة والتنمية المستديمة وتعزيز السلم الدولي وإدانة محاولات الاستبداد أو التلاعب بالعمليات الانتخابية.

وقالت فريال عبدالله قادر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني وممثلة الحزب في المؤتمر خلال تصريح لـ(PUKMDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني، إن الإعلان «أكد على ضرورة احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وأهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية والتركيز على المساواة والعدالة الاجتماعية والالتزام باتفاقية باريس للمناخ».

وشارك في المؤتمر الذي بدأ يوم ٢٠٢٤/١٢/٢٢ واستمرت اعماله ليومين، بيدرو سانشيز رئيس الاشتراكية الدولية وحضره ممثلو ١٩٦ حزبا في ١١٦ دولة، ومثل الاتحاد الوطني الكوردستاني في المؤتمر فريال عبدالله قادر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، وتارينا سركوت مسؤولة العلاقات الخارجية للرئيس بافل وجرو صابر من العلاقات الخارجية.

وأضافت، فريال عبدالله، أن «الاتحاد الوطني شدد خلال مداخلاته في اجتماعات المؤتمر التي استمرت ليومين متتاليين، على أهمية الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون وإجراء انتخابات شفافة وإدانة التلاعب بنتائجها».

وفيما يتعلق بحقوق المرأة اكدت «ضرورة التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار مع أهمية مواجهة التيارات والجهات التي تعارض حقوق المرأة وإشراك النساء في عمليات السلام لضمان شمولية الاتفاقات الداعمة للسلم العالمي لضمان شموليتها ونجاحها».

وذكرت أن «كلمة الاتحاد الوطني في المؤتمر لم تغفل عن تنبيه وتحذير الحاضرين بالمخاطر التي لا تزال تشكلها التنظيمات الإرهابية في كوردستان والعراق والمنطقة، وأن هناك ضرورة لمواصلة دعم الإقليم في مواجهة التطرف والإرهاب الذي بات يشكل مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة»، مؤكدة أن «الكورد في سوريا وتحديدا (روجافا) يحكمون السيطرة على أكبر معتقل للإرهابيين، ولا شك أن إدارة هذا السجن تحتاج الى المزيد من الدعم لتلافي مخاطره على بلدان المنطقة».

وأشارت فريال عبدالله إلى أن «طروحات الاتحاد الوطني الكوردستاني والمتمثلة باحترام القيم الديمقراطية وسيادة الدول وتعزيز التكامل الإقليمي كوسيلة لتجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف بالدول المشاركة، والوقوف بوجه الانتهاكات المتزايدة للحريات الأساسية والالتفات إلى النزاعات المسلحة، نالت استحسان الأحزاب الاشتراكية المشاركة في المؤتمر».

الاتحاد الوطني ملتزم بتنفيذ وعوده الانتخابية للجماهير

يجدد الاتحاد الوطني الكوردستاني التأكيد على دعمه لمتقاضي الرواتب في اقليم كوردستان، وذلك بتوطين رواتبهم في المصارف الاتحادية، ويؤكد عضو في المجلس القيادي أن التوطين يساهم في حل مشكلة الرواتب جذريا.

وقال زياد جبار عضو المجلس القيادي مسؤول مركز تنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال مؤتمر صحفي الأربعاء ٢٠٢٤/١٢/٢٥: «الاتحاد الوطني يؤكد على تنفيذ جميع الوعود التي قطعها لجماهير شعب كوردستان خلال الحملة الانتخابية، ولاسيما مسألة توطين رواتب موظفي الاقليم».

وأضاف زياد جبار: «توطين الرواتب هو مطلب موظفي الاقليم كما هو قرار المحكمة الاتحادية العليا في الوقت نفسه، لذا فإن الاتحاد الوطني يدعم المشروع، ونرى أن التوطين هو الحل الامثل لمشكلة الرواتب وليس أي مشروع آخر»، مشيرا الى أن الاتحاد الوطني الكوردستاني شكل لجنة لمتابعة هذه القضية، وسنتبع كل الطرق الممكنة لتلبية مطالب موظفي الاقليم».

هذا وجدد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال زيارته الاخيرة الى العاصمة بغداد ولقائه رئيس الوزراء الاتحادي وكبار المسؤولين العراقيين، على ضرورة حل مشكلة رواتب موظفي الاقليم بشكل جذري وبما يحفظ حقوقهم، وإبعاد هذه المسألة عن الصراعات السياسية والمصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

نواب كتلة الاتحاد الوطني الأكثر نشاطا على مستوى السليمانية

بحسب تقرير سنوي معد من قبل منظمة تعنى بالشؤون البرلمانية، فإن نواب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني هم الأكثر نشاطا على مستوى محافظة السليمانية، حيث حصدوا المركز الأول في ثلاث دوائر انتخابية من دوائر المحافظة الخمس.

وبحسب التقرير السنوي العاشر لمنظمة (كوردستان للجميع)، والمعد بالتعاون مع منظمة NED الأمريكية، والمخصص لإحصاء النشاطات والتقييم السنوي لممثلي محافظة السليمانية في مجلس النواب، فإن أعضاء كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني (د. نرمين معروف في الدائرة الأولى، ود. بريار رشيد في الدائرة الثانية وكاروان يارويس في الدائرة الخامسة) حصلوا على المركز الأول، من حيث القيام بالنشاطات البرلمانية المختلفة، مثل المداخلات، توجيه الكتب الرسمية، الزيارات، المتابعات، الاجتماعات واستضافة اللجان الدائمة في المركز، والزيارات والمتابعات في اقليم كوردستان وخارج البلد.

وأشار التقرير الى أن د. نرمين معروف قام خلال السنة الماضية بـ ١٨٠ نشاطا برلمانيا، ود. بريار رشيد بـ ٢٨٠ نشاطا، وكاروان يارويس بـ ١٢٠ نشاطا، كما يأتي أعضاء كتلة الاتحاد الوطني (جرو حمه شريف في الدائرة الثالثة وغريب أحمد في الدائرة الرابعة وسروه محمد في الدائرة الخامسة) بالمرتبة الثانية على صعيد محافظة السليمانية.

وعلى مستوى المحافظة ككل، فإن من بين النواب العشرة الأوائل ٦ منهم من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث يأتي في المركز الأول سوران عمر من كتلة جماعة العدل في المركز الأول، ود. بريار رشيد ود. نرمين معروف من كتلة الاتحاد الوطني في المركزين الثاني والثالث.

دعم اتحادي للحكومة المحلية في كركوك

المحافظ:ملتزمون بالتعايش و إدارة كركوك ملك لجميع المكونات

أكد محافظ كركوك أن إدارة المحافظة هي ملك جميع الأطراف والمكونات الكركوكية، ومن واجبها خدمة المواطنين، مشيرا الى أنهم أوصلوا المشاريع الخدمية الى أغلبية محلات مدينة كركوك.

وزار ريبوار طه محافظ كركوك العاصمة بغداد والتقى الإثنين ٢٠٢٤/١٢/٢٣، كلا من نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون ومحمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم.

وأكد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، الإثنين، دعمه للحكومة المحلية في كركوك من أجل أداء المهام الموكلة إليهم وتلبية تطلعات أبناء محافظة كركوك .

وقال المكتب الإعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون في بيان: إن «رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي استقبل بمكتبه اليوم محافظ كركوك ريبوار طه مصطفى».

وأضاف، «جرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع في المحافظة وجهود الحكومة المحلية في تقديم الخدمات وتعزيز الأمن والاستقرار في كركوك «.

واكد المالكي– حسب البيان – «دعمه للحكومة المحلية وكل الكوادر العاملة فيها؛ من أجل أداء المهام الموكلة إليهم وتلبية تطلعات أبناء محافظة كركوك».

من جانبه، أعرب محافظ كركوك عن شكره وتقديره لدعم واهتمام رئيس ائتلاف دولة القانون، مؤكداً بذله كل جهد ممكن لخدمة أهالي كركوك بجميع مكوناتها.

هذا وخلال مؤتمر صحفي حول الهدف من زيارته الى بغداد، قال ريبوار طه: «لتسيير أمور محافظة كركوك نحتاج الى الحكومة العراقية، حيث قدمت لنا دعما ماليا كبيرا لإنهاء مشاريع المحافظة، كما أبدت القوى السياسية العراقية دعمها التام لنا».

وأضاف ريبوار طه: «نحن ملتزمون بترسيخ التعايش والتاخي وإدارة كركوك هي ملك جميع الأطراف والمكونات، وخلال المدة القصيرة من مباشرة مهامنا، استطعنا تكوين علاقة إيجابية بين الادارة والشارع الكركوكي، ونعمل على تعزيز هذه العلاقة، حيث من واجب الإدارة العمل لخدمة المواطنين».

وأوضح محافظ كركوك قائلا: « سنجتمع مع الوزارات المعنية بالشأن الكركوكي، فيما يخص حل مشكلة الكهرباء وتمويل المشاريع وإعمار قلعة كركوك».

وحول مسألة التعيينات قال محافظ كركوك: «مجلس وإدارة كركوك سيقررون بشأن تعيين الـ ٧٠٠٠ شخص الذي كان من المقرر إعلانه في السابق، ولكن بسبب بعض المشكلات الفنية تأخر الاعلان، وحاليا ينهمك فريق خاص بحل هذه الإشكاليات، وبعد الانتهاء منها سيتم الاعلان عن التعيينات بشكل علني ودون أي قيود».

وأشار ريبوار طه الى أن «المواطنين بحاجة الى الخدمات والمشاريع، وبالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية تمكنا من إيصال المشاريع الخدمية الى أكثرية أحياء كركوك دون تمييز»، مشددا على أن «إدارة كركوك تحترم القضاء وتلتزم بأي قرار تصدره المحكمة».

الى ذلك بحث رئيس حزب تقدم محمد الحلبوسي الإثنين،مع محافظ كركوك ريبوار طه ، الأوضاع في المحافظة ودور حكومتها المحلية في تعزيز الإستقرار.

وتداول الجانبان وفق بيان، عددا من الملفات الخدمية، والتأكيد على المضي بتنفيذ المشاريع التي تلبّي إحتياجات وتطلعات ابناء كركوك، وضرورة توفير التخصيصات المالية للمحافظة لتمكينها من أداء المهام الموكلة لها.

رئيس المجلس الأعلى الإسلامي: كركوك نموذج لعراق مصغر

في غضون ذلك أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي الشيخ همام حمودي، الثلاثاء، أن كركوك نموذج لعراق مصغر، مشيراً الى أن النجاح في خلق توازن وشراكة وطنية بين مكوناتها المختلفة قد

يجسد رؤية لجميع القوى السياسية ويؤسس لمستقبل أفضل للأجيال.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الأعلى الإسلامي، في بيان، أن «رئيس المجلس الأعلى الإسلامي الشيخ همام حمودي، استقبل محافظ كركوك ريبوار طه، وبحثا أوضاع المحافظة، وحراك حكومتها المحلية، ورؤيتها».وأكد حمودي، أن «كركوك نموذج لعراق مصغر، والنجاح في خلق توازن وشراكة وطنية بين مكوناتها المختلفة قد يجسد رؤية لجميع القوى السياسية لتغيير النفس الحزبي والخطاب بما يؤسس لمستقبل أفضل لاجيالنا».

وأشار الى أن «النزول الميداني وخدمة الناس وتعزيز أمنهم وتغيير واقعهم هو الخطاب العملي الذي يجب أن تتحدث به أي حكومة محلية، ونشد على أيدي حكومة كركوك في تبنيها ذلك والرهان عليه».

من جانبه، أكد المحافظ، «حرصه على بناء شراكة حقيقية مع جميع المكونات تعزز التعايش السلمي وفرص النهوض بواقع المحافظة، وتتجاوز أخطاء الماضي»، مؤكدا أن «تعاون الجميع هو ما يجعل كركوك انموذجاً لتجربة عراقية ناجحة».

دعوة المقاطعين بالانضمام للمجلس خدمة للمحافظة

في غضون ذلك وجّهت مقررة مجلس محافظة كركوك، أنجل زيا، رسالة إلى أعضاء مجلس المحافظة الرافضين المشاركة في جلسات المجلس، إلى الالتحاق بالمجلس والمشاركة في إدارة المحافظة. وقالت زيا، لمراسل شبكة رووداو الإعلامية في كركوك هردي محمد، الثلاثاء (٢٤ كانون الأول ٢٠٢٤): «اود أن أهنئ الشعب المسيحي بصورة خاصة على ميلاد يسوع المسيح، وأبناء الشعب العراقي بصورة عامة»، متمنية «في هذا العام أن يكون عام أمان وسلام لشعب العراقي». ووجهت زيا رسالة إلى «أهل كركوك ومدينة كركوك التي تمثل مدينة للتعايش السلمي»، مضيفة: «اليوم أثبتنا بزيارة المحافظة ورئيس المجلس وأعضاء المجلس والضيوف للكنيسة بمناسبة العيد، إذ يدل أن كركوك عبارة عن شدة ورد مثل ما كان يقول جلال طالباني، وأن التعايش السلمي موجود في مدينة كركوك». وأشارت إلى أنه «في السنوات السابقة كانت هناك هجرة للمسيحيين إلى خارج العراق أو خارج مدينة كركوك»، مبينة أن «المكون المسيحي متواجد في كركوك، بالرغم من أن هناك هجرة، لكن باقي المكون الأصلي موجود في كركوك، ونتمنى أن لا يهاجروا، ذلك لأن بلادنا بحاجة لهم، كما أننا جميعاً أهل وأخوة بدون تفرقة بين القوميات والأديان».

زيا، لفتت إلى أنه «في داخل مجلس محافظة كركوك نحن كممثل مكون مسيحي ومقرر مجلس المحافظة كركوك، كلنا يد بيد مع المحافظ ورئيس المجلس متعاونين في خدمة أهل كركوك».

وأردفت: «نطالب الأعضاء المقاطعين أن ينضمون إلينا من أجل خدمة مدينة وأهل كركوك».

KURDISTAN REGION SECURITY AGENCY

40 الف تاجر وحائز للمخدرات في قبضة الامن واشادات بدور المديرية العامة لمكافحة المخدرات في السليمانية

اكد رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان الدكتور فاضل الغراوي ان المديرية العامة لشؤون المخدرات وباقي المؤسسات الامنية الاتحادية استطاعت القبض واعتقال (٤٠) الف شخص متورطين في جرائم المخدرات خلال الاعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ .

واضاف: ان مديرية شؤون المخدرات التابعة لوزراة الداخلية استطاعت تفكيك (٢٣٠) شبكة دولية ومحلية لتجارة المخدرات في العراق في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

العام ٢٠٢٢

الغراوي اضاف ووفقا لإحصائيات مديرية شؤون المخدرات فأن عام ٢٠٢٢ شهد القبض على:

١- المعتقلون: تم القبض على حوالي ١٤٠٠٠ شخص بتهم تتعلق بالاتجار وحيازة المخدرات، من بينهم ١٢٣ تاجرًا أجنبيًا.

٢- المواد المضبوطة: ضبطت السلطات نحو ١٨ مليون حبة مخدرة، وتم إتلاف خمسة أطنان من المخدرات.

العام ٢٠٢٣

في حين شهد عام ٢٠٢٣ القبض على:

١- المعتقلون: ارتفع العدد إلى ١٩٠٠٠ شخص متورط في قضايا المخدرات.

٢- المواد المضبوطة: تم ضبط ١٢ طنًا من المخدرات، وإتلاف طنين و١١٨ كيلوجرامًا، بالإضافة إلى حوالي ٥ ملايين قرص مخدر.

العام ٢٠٢٤

في حين شهد العام ٢٠٢٤ القبض على:

١- وفقًا لإحصائيات المديرية العامة لشؤون المخدرات التابعة لوزارة الداخلية العراقية، تم خلال عام ٢٠٢٤ اعتقال ما يقارب ٧٠٠٠ شخص متورطين في جرائم المخدرات، من بينهم ٩٠ تاجر مخدرات دولي و٢٢١ تاجر مخدرات محلي.

٢- المواد المضبوطة: أعلنت وزارة الداخلية عن ضبط أكثر من ١/٥ طن من المواد المخدرة. و٢٤ مليون قرص كبتاغون تقدر قيمتها ٨٤ مليون دولار .

الغراوي اكد ان العراق خلال الأعوام الثلاثة الماضية شهد جهودًا مكثفة في مكافحة المخدرات، تمثلت في ضبط وإتلاف كميات كبيرة من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية:

العام ٢٠٢٢:

* الكمية المتلفة: تم إتلاف حوالي ٥,٠٠٠ طن من المخدرات والمؤثرات العقلية.
* الأقراص المخدرة: إتلاف ٥٤ مليون حبة مخدرة.
* أمبولات: إتلاف ٣١٠٠٠ أمبولة.
* قوارير: إتلاف ٩٠٠٠ قنينة من المخدرات المختلفة.

العام ٢٠٢٣:

* الكمية المتلفة: إتلاف ٢١١٨ كغم و٣٨٦ غرامًا من المخدرات والمؤثرات العقلية.
* الأقراص المخدرة: إتلاف ٤٩٣٤١٣٢ قرصًا مخدرًا.

العام ٢٠٢٤:

* الكمية المتلفة: إتلاف ٤٢٣٢٢٣٨٠ كغم و٣٢٢ غرامًا و٣٩٠ مليغرامًا من مجموعة مواد مخدرة ومؤثرات عقلية مختلفة.
* الأقراص المخدرة: إتلاف ٧٧٢ قرصًا من مجموعة مواد مخدرة ومؤثرات عقلية مختلفة.

الغراوي اضاف ان الإحصائيات تشير إلى أن مادة الكريستال هي الأكثر تعاطيًا في العراق بنسبة ٣٧/٣٪، تليها الكبتاغون بنسبة ٣٤/٣٥٪، بينما تشكل الأنواع الأخرى نسبة ٢٨/٣٥٪.

الغراوي طالب الحكومة بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير برامج توعية وعلاج للمدمنين من خلال مصحات وفقا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الأمنية لمواجهة التطورات المستمرة في أساليب التهريب والاتجار، وتعديل قانون مكافحة المخدرات من خلال تشديد العقوبات على تجار المخدرات. وإطلاق حملة توعوية حول مخاطر المخدرات إضافة إلى تبني الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

وكان حسين التميمي مدير الاعلام والعلاقات في المديرية العامة لشؤون المخدرات بوزارة الداخلية الاتحادية، أشاد بجهود وعمل المديرية العامة لمكافحة المخدرات في محافظة السليمانية.

وقال التميمي في تصريح لـ PUKMEDIA: هناك تنسيق وتعاون امني عال المستوى بين المديرية العامة لشؤون المخدرات في وزارة الداخلية الاتحادية ومديرية مكافحة المخدرات في محافظة السليمانية.

واضاف: لقد حققنا انجازات كبيرة بفضل هذا التعاون وتم ضبط كميات من المخدرات بفضل هذا التعاون، نحن شاهدنا حرص وعمل دؤوب من قبل المديرية العامة لمكافحة المخدرات في السليمانية، وتمكنا من اعتقال وتفكيك شبكات كبيرة قبل الترويج لها.

واوضح: ان المديرية العامة لمكافحة المخدارت في السليمانية عملت بالتعاون مع مديريتنا للحد من جرائم المخدرات قبل التروج لها، لانه اذا حدثت مصادرة قبل عمليات الترويج فاننا نستطيع تقويض تلك الجريمة، وسنعمل بالتعاون مع المديربة العامة لمكافحة المخدرات في السليمانية لردع ودحر اي شخص له علاقة بجرائم المخدرات.

أرييل آي. أهرام:

التعداد السكاني في العراق يكشف عن هدية ديموغرافية

مجلة «فورين بوليسي»الامريكية/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

في العشرين والحادي والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني، ظل الجميع في العراق في منازلهم، في انتظار أن يطرق أحدهم باب منزله.

وكانت الطرق السريعة المزدحمة خالية، وأغلقت محلات البازار أبوابها وتجول فريق من نحو ١٢٠ ألف موظف مدربين تدريباً خاصاً في مختلف أنحاء البلاد لإجراء أول تعداد سكاني وطني في العراق منذ أربعة عقود.

وكـان آخر تعداد وطني أجـري في عام ١٩٨٧؛ أما التعداد الذي أجري في عام ١٩٩٧ فقد استثنى المنطقة الكردية.

إن نتائج التعداد السكاني سوف تغير موازين القوى في البرلمان العراقي، وتعدل توزيع التمويل الحاسم على المحافظات، وقد تـؤدي إلى تفاقم النزاعات الإقليمية القائمة منذ فترة طويلة بين الحكومة الفيدرالية في بغداد ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن التعداد السكاني يوفر فرصة لمساعدة العراق على تحسين أداء حكومته والحصول على هدية ديموغرافية محتملة للتحول.

إن التعداد السكاني لا يحظى باهتمام كبير مثل الانتخابات، إلا أنه إنجاز هائل ويتطلب ما يسميه عالم الاجتماع مايكل مان « القوة البنيوية» ، أي قدرة الدولة على الإدارة والتوجيه، وليس مجرد الإكراه.

ويتعين على الفرق أن تكون قادرة على الوصول إلى طول وعرض الأراضي الوطنية، وأن تتمتع بمعرفة دقيقة بالأماكن التي يمكن العثور فيها على الأشخاص والقدرة على جدولة البيانات وتجميعها. والأهم من ذلك، يتطلب التعداد السكاني إقناع الناس بالامتثال للإجابة على الاستبيانات.

في المجتمعات المنقسمة بشدة، قد يكون التعداد السكاني موضعاً لحشد وتعبئة كبيرة .

ولا يزال لبنان يعتمد على تعداده السكاني لعام ١٩٣٢، خوفاً من أن تؤدي النتائج المحدثة إلى مزيد من الإخلال بالتوازن الدقيق للقوى بين المسيحيين والمسلمين في البلاد.

كما تأخرت عمليات التعداد السكاني في العراق لفترة طويلة. فماذا يكشف هذا التعداد السكاني ــ الذي استغرق إعداده أكثر من ٢٥ عاماً ــ عن سكان

> **ينبغي الان اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من النتائج**

البلاد بعد فترة من التغيير الزلزالي؟

لا تقدم إحصاءات السكان صورة دقيقة عن التركيبة السكانية للبلد فحسب، بل إنها تشكل أيضًا الأمم .

وذلك لأن قوائم التعداد السكاني تصبح اللبنات الأساسية لقوى حكومية أخرى – مراقبة الحركة، وفرض الضرائب على الإيرادات، والعثور على جنود محتملين.

يمكن أن تتسبب إحصاءات السكان أيضًا في حدوث اضطرابات اجتماعية . لقد أثار الجدل تعداد الولايات المتحدة لعام ٢٠٢٠ بعد أن حاولت إدارة ترامب – دون جـدوى – إضافة سـؤال حول حالة المواطنة، والذي خشي الكثيرون من أنه قد يؤدي إلى تحيز النتائج ويؤدي إلى نقص العد.

كان تعداد السكان العراقي لعام ١٩٩٧، الذي أجرته حكومة صدام حسين، موثوقًا به تقريبًا مثل الاستفتاء الرئاسي العراقي لعام ١٩٩٥ الذي منح حسين أكثر من ٩٩٪ من الأصـوات. كما استبعد بشكل واضح المحافظات الشمالية الثلاث التي تشكل المنطقة الكردية شبه المستقلة داخل العراق؛ تأسست المنطقة في عام ١٩٩٢، بعد أن حاولت انتفاضات عام ١٩٩١ الإطاحة بنظام حسين.

تمكنت سلطة الاحتلال الأمريكية في العراق من إجراء انتخابات في عام ٢٠٠٥ لكنها تخلت عن خطط لإجراء تعداد سكاني.

والواقع أنه في معظم العقد الأول من القرن

> نتائج التعداد السكاني سوف تغير موازين القوى في البرلمان العراقي

الحادي والعشرين والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدا العراق غير مستقر للغاية والعنف شديدًا لدرجة أنه لم يتمكن من إرسال موظفي التعداد الحكوميين إلى الشوارع.

ولقد تداخلت المخاوف بشأن سلامة الموظفين مع التردد السياسي. فبعد الإطاحة بصدام حسين، تطورت السياسة العراقية إلى اتفاق غير مكتوب لتقاسم السلطة بين الفصائل التي تمثل المجموعات العرقية اللغوية الأساسية من السنة والشيعة والكرد.

ولم يكن هناك سوى عدد قليل من القادة العراقيين حريصين على المضي قدماً في إحصاء أعدادهم فعلياً. وكانت الانتخابات تُعقد بانتظام كل ثلاث إلى خمس سنوات.

ولكن النخب العراقية كانت ببساطة خائفة للغاية من إيجاد المزيد من الأسباب للصراع لتأكيد الافتراضات الديموغرافية التي استند إليها نظامها السياسي بأكمله. وكما قال زعيم حزب إسلامي شيعي في عام ٢٠١٤، «إن الافتقار إلى التعداد الدقيق لن يؤثر على الواقع الاجتماعي للبرلمان الذي يعكس التركيبة السكانية في العراق». وكان من الأفضل ألا نعرف.

كان إجراء التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ في العراق مهمة كبرى خارج النكسات التاريخية.

كان على رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إقناع ائتلافه البرلماني المنقسم بالموافقة على المضي قدمًا.

راهن السوداني بشكل كبير على التعداد، حيث أعلن مسبقًا، «إن التعداد ليس مجرد مجموعة من الأرقام. إنه بمثابة خط فاصل بين التوقعات والواقع، ويعمل كأداة حاسمة لتحديد القرارات المهمة والمؤثرة».

أشاد المسؤولون الأمريكيون وقوى أجنبية أخرى به باعتباره خطوة كبيرة إلى الأمام. قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة الفنية والتدريب.

تم التعاقد مع شركة التكنولوجيا الصينية TrustKernel وشركات أجنبية أخرى لتجميع الأجهزة اللوحية وتصميم البرنامج وتشغيل مركز البيانات وشبكات الاتصالات.

وقد تضمن المسح التعدادي ٧٠ سؤالاً ، ركزت على معلومات أساسية مثل الجنس والعمر ومستوى التعليم والحالة العائلية. وعلى نفس القدر من الأهمية، لم يطرح التعداد أسئلة حول العرق. وكان كثيرون يخشون أن يُستخدم التعداد لتغيير التوازنات الديموغرافية العرقية في الأراضي العراقية المتنازع عليها داخلياً .

تعريب المناطق المتنازع عليها

لطالما أكدت حكومة إقليم كردستان أن محافظة كركوك الغنية بالنفط، إلى جانب أجزاء من نينوى وديالى ومحافظات أخرى، هي جزء من الوطن الكردي.

ومع ذلك، من الستينيات إلى الثمانينيات، سعت الحكومة العراقية إلى تطهير المناطق المتنازع عليها عرقيًا من الكرد وشجعت الهجرة العربية لتغيير التوازن الديموغرافي.

ينص دستور العراق لعام ٢٠٠٥ على إجراء استفتاء للسماح للسكان بالبت في الانضمام إلى إقليم كردستان، لكن الإجراء تم تأجيله إلى أجل غير مسمى.

بينما استولت قوات حكومة إقليم كردستان على المنطقة خلال حرب الدولة الإسلامية ٢٠١٣-٢٠١٧، استعادت القوات العراقية والميليشيات المدعومة من إيران المناطق المتنازع عليها بعد فترة وجيزة.

وتخشى حكومة إقليم كردستان أن يمهد التعداد السبيل لإجراء استفتاء تديره الحكومة في المناطق التي فر منها السكان الكرد.

وقد اعترفت الحكومة الفيدرالية بهذا الخوف من خلال كتابة التعداد على أساس موطن السكان الأصلي بدلاً من مكان إقامتهم الحالي، في محاولة لتهدئة المخاوف وإمكانية العنف الطائفي.

واستخدمت المعلومات من وزارة الهجرة العراقية وتعداد الخمسينيات كمرجع في المناطق المتنازع عليها. ومع ذلك، لم يخفف هذا المخاوف.

وكان رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني حذراً في أفضل الأحوال عند مناقشة التعداد، مؤكداً أنه يجب أن يظل محايداً وخالياً من الدوافع السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة المتنازع عليها. وبدلاً من ذلك، حث الزعماء المحليون من المجتمعات الكردية والعربية والتركمانية أنصارهم على المشاركة في التعداد، بما في ذلك تشجيع الأسر التي انتقلت إلى العودة. وفي الوقت نفسه، اتهم كل فصيل منافسه بالاحتيال على القائمين على التعداد أو تسجيل شاغلي المنطقة بشكل زائف.

وبعد كل هذا، ورغم أن النتائج الكاملة سوف تستغرق شهوراً قبل أن يتم حسابها، فإن النتائج الأولية للتعداد السكاني تؤكد ما كان كثيرون يشتبهون فيه منذ فترة طويلة. فالعراق يظل أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان شرقي نهر النيل.

ولكن التعداد أكد أيضاً أن عدد سكان العراق (بما في ذلك الأجانب) يتجاوز ٤٥ مليون نسمة. وهذا النمو

> **سعت الحكومة العراقية إلى تطهير المناطق المتنازع عليها عرقيا من الكرد**

مذهل إذا ما وضعنا في الاعتبار الخسائر البشرية التي تكبدتها البلاد نتيجة للحرب والعقوبات على مدى ربع القرن الماضي. والواقع أن العراق، مثله كمثل العديد من البلدان التي خرجت من فترات طويلة من الصراع، شهد طفرة في المواليد بعد الصراع، وهو ما دفع إلى التعافي الديموغرافي. ورغم هذا فإن الأرقام الجديدة تتجاوز العديد من التوقعات.

كما أكد التعداد السكاني أن العراق قد تلقى هدية ديموغرافية نادرة. فأكثر من ٦٠٪ من سكان العراق هم في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ عاماً).

وبعبارة أخرى، هناك عدد صغير نسبياً من الأطفال المعالين أو كبار السن في الاقتصاد العراقي. وقد ساعد العائد الديموغرافي المماثل في تحفيز ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية في شرق آسيا وصعود النمور الآسيوية في تسعينيات القرن العشرين. وإذا تمكن العراق من تحويل فائضه من العمالة إلى فرص عمل منتجة، فقد يصبح البلد قوة اقتصادية إقليمية.

إن العواقب المترتبة على ذلك قد تكون كبيرة أيضاً. إذ سيضطر البرلمان العراقي إلى إضافة المزيد من المقاعد من أجل الحفاظ على النسبة المقررة من الممثلين إلى المواطنين.

ومع ارتفاع معدلات الخصوبة في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، كان من المتوقع أن تفقد المناطق السنية العربية والكردية في شمال

> **بالنسبة للمجتمع الدولي، التعداد السكاني يوفر فرصة لمساعدة العراق**

ووسط العراق ثقلها الديموغرافي وقوتها السياسية النسبية. كما ستضطر الحكومة والوكالات الدولية مثل البنك الدولي إلى مراجعة كيفية تخصيص التمويل للمحافظات على أساس نسب السكان.

ويتوقع كثيرون أن تتم مقارنة نتائج التعداد السكاني بقوائم الرواتب الحكومية، وهو ما من شأنه أن يحد من ظاهرة « الموظفين الأشباح » الذين يدفعون أغلب رواتبهم إلى رعاتهم السياسيين.

إن التعداد السكاني ليس نهاية المطاف، بل هو بداية الإصلاح الإداري والسياسي في العراق. وسوف يتوقف مدى نجاح التعداد في تعزيز قدرة الدولة العراقية وتحسين اقتصادها على كيفية استجابة النخب السياسية العراقية لنتائجه. وسوف يؤدي تجاهل نتائج التعداد أو نزع الشرعية عنها إلى إضعاف مؤسسات الدولة العراقية، وتآكل الثقة، وإحداث المزيد من عدم الاستقرار. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون على مساعدة العراق في بناء الزخم الذي وفره التعداد السكاني. وهذا يشمل مساعدة العراق على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المزايا الديموغرافية وبناء الأساس اللازم للعمالة الإنتاجية.

ومن الأهمية بمكان الحد من اعتماد العراق على النفط والعمالة المرتبطة به في القطاع العام. ومن الممكن أن تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المستهدف في قطاعات الزراعة وتجهيز الأغذية والنقل في استيعاب العمالة العراقية وتنويع اقتصاده.

إن الإصلاحات الاقتصادية لابد وأن تسير جنباً إلى جنب مع مكافحة الفساد الذي أدى إلى إعاقة إنتاجية العمالة واستنزاف مليارات الدولارات من الإنفاق الحكومي. ولقد أدركت الحكومة السودانية، مثلها كمثل الحكومات السابقة، الحاجة إلى التنوع الاقتصادي والشفافية المالية، ولكنها ناضلت من أجل وضع الإصلاح موضع التنفيذ.

وقد واجهت كل تدبير مقاومة واضحة من داخل ائتلافها. ونتيجة لهذا فإن الهبة الديموغرافية التي يتمتع بها العراق أصبحت بالفعل في خطر الإهدار.

ومع ذلك، تستطيع القوى الخارجية أن تساعد في التوسط والوساطة في الاتفاقيات الرامية إلى تعديل ميزان القوى بحيث يأخذ في الاعتبار الحقائق الديموغرافية والاستفادة من الفرص الجديدة التي يؤكد عليها التعداد السكاني.

وكما يستطيع المجتمع الدولي أن يدعم التحولات الديمقراطية من خلال الاعتراف بالانتخابات باعتبارها حرة ونزيهة، فإن القوى الأجنبية تستطيع أن تعزز شرعية التعداد السكاني من خلال حث جميع الجهات الفاعلة على قبول نتائجه والاستفادة من وعوده.

*أرييل آي. أهرام أستاذ ورئيس برنامج الحكومة والشؤون الدولية في كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة فرجينيا للتكنولوجيا. وهو مؤلف كتاب « الحرب والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» و «كسر كل الحدود: الانفصالية وإعادة تشكيل الشرق الأوسط» .

د. كريم النوري :

الزلزال السوري وارتداداته العراقية

من الواضح بل المؤكد بان اي زلزال له ارتدادات تحدث تصدعات على الجغرافية المحاذية.

التهويل والخوف حد الهلع من خطوط الزلزال ليس حلاً عقلانياً ولا واقعياً وانما ترميم التصدع يفترض ان يتجسد بخطوات عملية واقعية بعيدة عن الخيال والاوهام.

الترميم الغبي ينحى باتجاهات أيضاً غبية بعيدة عن الواقع كما فعل صدام بعد التصدع الحاصل في (البوابة الشرقية) بعد الثورة الاسلامية سنة ١٩٧٩ فاعلن حرباً شاملة امتدّت لثمان سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ وعرّض العمق السوقي والاستراتيجي العراقي والإيراني لاخطر المؤامرات على الأمتين العربية والإسلامية دفع فواتيرها الشعبان المسلمان الجاران.

واما التصدع الحاصل في جدار المنطقة بعد سقوط صدام ٢٠٠٣ فتم ترميمه بخطوات عدوانية تفادياً لتكرار السيناريو الأمريكي في المنطقة فاندفع بشار الاسد لتنفيذ الترميم عبر فتح سورية الشقيقة لاستقبال عناصر القاعدة في معسكرات اللاذقية ودير الزور لارسال البهائم الإنتحارية للعراق وتنفيذ تفجيرات لم تستهدف القوات الأمريكية بل استهدفت العراقيين في ايام دامية.

وبعد الزلزال السوري بسقوط بشار يراد للعراق ترميم التصدع الحاصل في جدار حدودنا بإملاءات واوهام لا تقلّ غباء وخطورة عما فعله صدام ضد إيران وما فعله بشار ضد العراق.

والترميم الواقعي والعقلائي عراقياً باتجاهات ثلاث:

الاول: التحصين الامني وتأمين الحدود وتقوية الجانب الامني وسد الثغرات.

الثاني: تحسين الاداء الحكومي الخدماتي والذي منه المثابرة بالإعمار واعادة النازحين وإصلاح بعض الثغرات السياسية مع الشركاء وانتقاء خطاب وطني مع الفرقاء لكيلا تتسع القطيعة بين اطياف الشعب الواحد.

الثالث: فتح السفارة العراقية بدمشق وتمثيل العراق على مستوى سفير وارسال وفود دبلوماسية لطمأنة الاخر والتواصل مع الواقع الجديد بدل من القطيعة والتصادم.

الأمم المتحدة : للحكومة العراقية ثلاث أولويات رئيسية

أشاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخطوات الحكومة العراقية في مكافحة الفساد وتحسين الأداء الاقتصادي، مبيناً أن العراق على وشك الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى المصرفي بحلول الشهر المقبل كانون الثاني ٢٠٢٥، وبينما أكد أن «سرقة القرن» قد شهدت إتقاناً في عملية تدقيقها، بين أن برنامج «مراقبة المحاكمات» تابع عن كثب أكثر من ٦٠٠ قضية فساد منذ شهر آب ٢٠٢٢.

وقال الممثل المقيم للبرنامج، أوكي لوتسما، في حديث خص به «الصباح»: إنه «منذ تشكيل الحكومة الحالية في أواخر عام ٢٠٢٢، كثف العراق جهوده لمكافحة الفساد والجريمة الخطيرة وغسل الأموال، بهدف بناء اقتصاد متنوع ومستدام، بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني».

وأشار إلى أن «الحكومة حددت ثلاث أولويات رئيسية هي؛ تعزيز الاقتصاد لضمان الازدهار، وتحسين تقديم الخدمات، ومكافحة الفساد، إذ يسعى العراق إلى استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تمت المصادقة عليها في عام ٢٠٠٨، بفعالية في مكافحة الفساد وتعميق التعاون الدولي لتحقيق هذا الهدف».

قضايا فساد

ونوّه لوتسما، بأن «إنهاء الإفلات من العقاب هو هدف مركزي معلن في ستراتيجية الحكومة العراقية، وقد أجرت هيئة النزاهة والمحكمة المركزية لمكافحة الفساد، التي تم إنشاؤها بموجب الدستور، مئات التحقيقات والمحاكمات في قضايا فساد كبرى».

وأضاف، أن «قضية (سرقة القرن)، قد تم تدقيقها بإتقان»، وبيّن أن «برنامج (مراقبة المحاكمات) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تابع عن كثب أكثر من ٦٠٠ قضية فساد كبرى، ومراجعة ٢٢٦ حكماً تم إصداره منذ شهر آب ٢٠٢٢».

وأضاف المسؤول الأممي، أن «الحكومة العراقية تعهدت بتحسين الإدارة المالية العامة»، مبيناً أن «الإصلاحات تستهدف الأمور المالية والمشتريات العامة ونظام التدقيق، وترتبط هذه الجهود بشكل وثيق بالإصلاح المستمر للقطاع المصرفي، بما في ذلك تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال»، منوهاً بأن «العراق على وشك الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد المصرفي بحلول شهر كانون الثاني ٢٠٢٥».

وبيّن، أن «الحكومة أكدت أهمية التحول الرقمي في تحسين تقديم الخدمات وعمليات الحكومة»، مشيرا إلى أن «تبني التطورات في التكنولوجيا الرقمية سيقلل بشكل كبير من مخاطر الرشوة».

قانون حيوي

وتابع لوتسما، أن «الحكومة كثفت التزامها بالشفافية، إذ وافق مجلس الوزراء على قانون (الوصول إلى المعلومات) في شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، الذي قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشورة خبراء بشأنه، وهو معروض حالياً على مجلس النواب»، مؤكداً أنه «عندما تتم الموافقة على هذا القانون فإن ذلك سيحسن الوضع للمواطنين والنشطاء في المجتمع المدني والصحفيين الاستقصائيين للمشاركة بنشاط في مكافحة الفساد».

وبيّن، أن «للبرنامج الإنمائي مشاريع تستهدف بناء القدرات وتقديم استشارات من قبل الخبراء في مكافحة الفساد وغسل الأموال، لدعم العراق في اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الفساد، وتحسين مبادراتنا لمكافحة الفساد وسيادة القانون في السياسات العامة والإطار التشريعي والاستراتيجي لمكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الأصول، فضلاً عن دعم قدرة ونزاهة المؤسسات ذات الصلة بالمعالجة الفعالة لجرائم الفساد».

ونبّه لوتسما، إلى «العمل على تعزيز المؤسسات والإطار القانوني لحل النزاعات التجارية في العراق،

من خلال وجود نظام قوي لحل النزاعات التجارية، ويمكن للعراق تقليل الفساد في القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال خلق سوق أعمال موثوق به وجدير بالثقة، كما يعمل البرنامج بشكل وثيق مع مجلسي النواب في بغداد وأربيل ويقوم بتنفيذ حملات توعية عالية المستوى من خلال زيادة الوعي والمعرفة بشأن التزامات العراق في ما يتعلق بالاتفاقيات والإعلانات الدولية التي التزم بها العراق».

غسل الأموال

كما أشار إلى «دعم البرنامج بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للحكومة العراقية في تعزيز قدراتها لمكافحة غسل الأموال، بالشراكة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، إذ بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من الدورات التدريبية المتخصصة لقضاة محاكم غسل الأموال، وقضاة التحقيق، والمدعين العامين»، مؤكدا أن «هذه التدريبات تهدف إلى جانب تدريبات أخرى على التحقيقات المالية، إلى إنشاء مجموعة من الخبراء الذين يمكنهم المساعدة في تحقيقات الفساد باستخدام نهج فريق العمل التعاوني، وتجري هذه التدريبات التي ينفذها خبراء من وحدة الاستخبارات المالية العراقية، والقضاء، والهيئات التحقيقية، بدعم من خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستخدام نهج التطبيق العملي ودراسات الحالة الحقيقية».

وبيّن، أن «هذه التدريبات تجرى بالشراكة مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التابع للبنك المركزي العراقي، حيث تلقى أكثر من ١٧٠٠ قاض ومدع عام ومحقق، تدريبات على التحقيقات المالية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد مكنهم نهج فريق العمل التعاوني من إنشاء روابط قوية بين الوكالات، مما أدى إلى تطوير دليل للتحقيقات المالية، الذي سيكون بمثابة الدليل الإرشادي لتحقيقات البلاد المالية في المستقبل».

وأكد لوتسما، أن «البرنامج يعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لدعم المسؤولين العراقيين في التحضير لعملية مراجعة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضمن التزام العراق بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وحماية الخدمات المالية في البلاد من الفساد»، منوهاً بأن «الإعلام والمجتمع المدني القوي هما أيضا أساسيان في خلق مطالبات بعراق خال من الفساد، مشيرا إلى أنه ولتعزيز الإعلام والمجتمع المدني، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للصحفيين الاستقصائيين وأعضاء المجتمع المدني مع تجهيزهم بالمهارات لتطوير وإدارة المشاريع الاستقصائية».

أردوغان عن حقبة مابعد رحيله: أتمنى أن يقولوا كان رجلاً ذو ضمير ورحيم

ويؤكد: مرفأ السياسة هو الأخلاق

أنقرة (زمان التركية) – قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن أعظم أمنياته أن يقال في حقه بعد رحيله كلامًا طيبًا.

وقال أردوغان خلال كلمته في "برنامج قدامى المحاربين في القرن التركي" الذي عقد في القصر الرئاسي: "المناصب التي نشغلها ليست ملكًا مسجلاً لنا على الإطلاق، وكل هذه أمانة لنا أولاً من الله ثم من أمتنا، جميع

المهام هي أيضًا وسيلة للاختبار. ونحن نسعى لحماية الثقة بشكل صحيح، نحن مهتمون بالمثول أمام ربنا غدًا، يوم القيامة، وجباهنا بيضاء، ورؤوسنا مرفوعة، وقلوبنا مطمئنة. هدفنا هو سداد دين الامتنان والولاء لأمتنا، إن أمل أمتنا هو أن نكمل هذه الرحلة التي بدأناها في عام ٢٠٠٢، بتحقيق أهدافنا على أكمل وجه، أن نجعل تركيا دولة مزدهرة وقوية ومحترمة في كل المجالات".

ويضيف أردوغان: "أتمنى أن يقولوا غدًا، كان طيب أردوغان، رجلاً صادقًا وذو خلق وشجاعًا وذو ضمير ورحيمًا، كان رجلاً يحب شعبه ووطنه، ومن أعظم أمنياتنا ودعواتنا أن يقال رضي الله عنه. إنها أصدق منه من ربنا".

وذكر أردوغان أن "بوصلتي في السياسة كانت دائما هي الشفافية والصدق، فمرفأ السياسة هو الأخلاق"، وقال إنه لم يلجأ قط إلى استغلال الأمل من أجل الفوز بالانتخابات أو الحصول على المزيد من الأصوات في صناديق الاقتراع.

وشدد أردوغان على أنه حاول تنفيذ ما قاله في الساحات العامة عندما استلم السلطة من الشعب، حيث "كانت الحكومة -بقيادة حزب العدالة والتنمية- صادقة وأمينة في ما صرحت به".

يذكر أن أردوغان الذي غير البوصلة في سوريا بعد دهم هيئة تحرير الشام للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، قال قبل أيام إنه لم يعد هناك قادة في العالم باستثنائه هو والرئيس الوسي فلاديمير بوتين.

أحمد داوود أوغلو: هم الذين تخلوا عن المبادئ

من جهة اخرى قال رئيس حزب المستقبل، أحمد داود أوغلو، إنه سيدعم حزبه السابق العدالة والتنمية إلى النهاية، إذا طلب منه ذلك.

وقال أحمد داود أوغلو خلال لقاء مع قناة KRT التلفزيونية: "أنا لم أنفصل عن حزب العدالة والتنمية، هم الذين تخلوا عن المبادئ"، مضيفًا أنه سيدعم الحكومة إذا تم اتخاذ الخطوات الصحيحة.

وأكد داوود أوغلو أنه حاول أن يعيش حياته بما يتماشى مع المبادئ، مشيرا إلى أنه على الرغم من تخلي حزب العدالة والتنمية عن مبادئه، إلا أنه ظل ملتزماً بهذه القيم.

وأضاف داود أوغلو: "عندما أقول إنني لم أنفصل عن حزب العدالة والتنمية، لا أقصد أنني لم أنفصل عن جماهير حزب العدالة والتنمية، فتاريخ هذه الجماهير يعود إلى ٢٨ فبراير. وفي كل موقف يعود فيه حزب العدالة والتنمية إلى مبادئه، فإنني أدعمهم".

ورفض داود أوغلو أن يقال عنه أنه لا ليس لديه مبدأ في السياسة، وقال: "إذا التقي أوزغور أوزيل بأردوغان وسمي ذلك تطبيعا، فلماذا لا يكون هناك تطبيع عندما ألتقي به؟ أنا لم أقطع علاقاتي مع الجماهير ولن أفعل ذلك أبدًا".

وبهذه الرسالة أعطى داود أوغلو الضوء الأخضر للتعاون المحتمل مع حزب العدالة والتنمية.

وذكر داود أوغلو أنه على الرغم من وجوده في المعارضة، إلا أنه سيدعم الخطوات المناسبة لسمعة الدولة.

وفي إشارة إلى سياسات تركيا في سوريا، انتقد داود أوغلو موقف المعارضة وقال إنه يدعم الحكومة في هذه القضية، وقال داود أوغلو إن "موقف المعارضة تجاه سوريا خاطئ، فالأثمان الباهظة التي دفعتها تركيا ستكافأ على المدى الطويل"، مشدداً على أن الشعب السوري هو مجتمع استوعب القيم الحديثة والإسلامية بأفضل طريقة.

المعجزات..قفزة تاريخية جديدة بعد قرن من الزمان..(رؤية تركية)

إبراهيم قراغول/صحيفة»يني شفق» المقربة من اردوغان

هل تحاصر تركيا إسرائيل؟

وما أسباب مخاوف إسرائيل من تركيا؟

وهل ستكون سوريا نموذجًا جديدًا للسلام في المنطقة؟

هذه هي الأسئلة التي تطرح بقوة في ظل التطورات الأخيرة.

«إذا هزمنا الأتراك، فقد هزمنا الإسلام. وإذا لم نتمكن من هزيمة الأتراك، فلن نتمكن من وقف الإسلام...» هذا هو جوهر الخوف الإسرائيلي والتوجه الذي برز مع ظهور الوضع الجديد في سوريا.

منذ عام ١٩٤٨، تخوض إسرائيل حروبًا في الأراضي العربية ضد الفلسطينيين والعرب. وفي العقدين الماضيين عملت على تطبيع علاقاتها مع بعض الأنظمة العربية وأعلنت أن إيران هي التهديد الرئيسي. إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تجد إسرائيل نفسها في مواجهة مباشرة مع تركيا، أو بالأحرى تشعر بأنها «محاصرة» من قبلها.

هل يمكنكم إيقاف تركيا باستخدام تنظيم «بي كي كي/واي بي جي» الإرهابي؟

تناقش وسائل الإعلام الإسرائيلية مستقبل العلاقات مع تركيا في المرحلة الجديدة، حيث أصبحت تركيا حاضرة ليس فقط في سوريا بل أيضًا في لبنان. وفي الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل التعامل مع هذا الواقع، تتمسك بدعم الإرهاب المتمثل في تنظيم «بي كي كي/واي بي جي» الإرهابي، لكنها تجد نفسها غارقة في مساحات نفوذ ضيقة ومتقلصة بسرعة.

قبل التغيير في النظام السوري، كانت الخطة تتمثل في «نقل الحرب إلى تركيا». ولم تكن هذه النوايا خفية، بل عبّروا عن ذلك بشكل علني وصريح. إلا أن هذا المشهد تغير في غضون عشرة أيام فقط ليصبح «تركيا تحاصر إسرائيل». والآن بات النقاش حول كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد وإيجاد حلول له.

هذه المنطقة هي عنوان للاحتلال والحروب الأهلية والكوارث.. ولكنهم لم يتمكنوا من منع الزلزال

«إذا هزمنا الأتراك، فقد هزمنا الإسلام. وإذا لم نتمكن من هزيمة الأتراك، فلن يتمكن أحد من إيقاف الإسلام...» كان هذا الشعار دائمًا الهدف الأساسي لليمين المتطرف في إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم أنهم لا يصرحون بذلك علنًا، إلا أن جميع العمليات التي استهدفت منطقتنا كانت تهدف إلى كسر قوة تركيا وإبقائها تحت السيطرة.

يرجع ذلك إلى خوف الغرب التاريخي من عودة «الدولة العثمانية»، وهو خوف متجذر عبر القرون. فقد أدركوا جيدًا أن بروز تركيا مجددًا كقوة مؤسِّسة سيحدث تغييرات هائلة وزلازل سياسية في جميع أنحاء المنطقة.

لذلك، يمكن تلخيص كل الاحتلالات، والحروب الأهلية، والكوارث التي ضربت منطقتنا في إطار هاتين الجملتين. الأمر بهذه البساطة والوضوح.

الإسلاموفوبيا ومعاداة الأتراك جذورهما واحدة..

سواء كان الأمر يتعلق بالإسلاموفوبيا ومعاداة الأتراك، إلى جانب غزو العراق وأفغانستان، والمجازر التي أودت بحياة الملايين، والإبادة الجماعية في غزة، ومراكز التعذيب السرية، ودعم الإرهاب عبر تنظيمات مثل «بي كي كي/واي بي جي» و«داعش»، وما حدث في سوريا وكذلك العوائق التي وُضعت أمام وحدة سوريا، ومحاولات الانقلاب في تركيا مثل ١٧-٢٥ ديسمبر و١٥ يوليو، وحتى «خريطة الممر الإرهابي» المرسومة جنوب تركيا، فإن كل هذه الأحداث تندرج ضمن إطار هذا التصور.

وجاء الرد التركي الأول على هذه العواصف التي بدأت بعد الحرب الباردة من خلال تدخلها شمال سوريا بعد محاولة انقلاب الفاشلة ١٥ يوليو. تلا ذلك إسقاط نظام الأسد في سوريا، أما على نطاق أوسع فقد استمرت التحركات التركية في آسيا الوسطى، وشرق إفريقيا، والبحر الأحمر، والخليج العربي، والبحر الأسود، وشرق البحر المتوسط.

إسرائيل في مواجهة تركيا

إن محاولة الولايات المتحدة وإسرائيل حاليًا التمسك بتنظيم «بي كي كي/واي بي جي» الإرهابي في شمال سوريا، وسعيهما لإنشاء منطقة حكم ذاتي تابعة للتنظيم، بالتزامن مع احتلال إسرائيل للأراضي السورية، كل ذلك ليس سوى تعبير عن ذعر كبير من انعكاس اتجاه الرياح في المنطقة.

إن دخول إسرائيل إلى الأراضي السورية ليس خوفًا من الإدارة السورية الجديدة بقدر ما هو إجراء وقائي ضد اقتراب تركيا من حدود إسرائيل سواء في سوريا أو لبنان. فالمنطقة العازلة التي يُثار الحديث عنها كثيرًا هي في الواقع خطة موجهة ضد تركيا.

لقد فشلت خططهم بشأن سوريا. بل إن خططهم الإقليمية التي انطلقت من سوريا قد انهارت أيضًا. لقد كانوا يخططون للتجزئة، ولتوسيع نطاقها إلى دول أخرى بعد سوريا.

إلا أن أكبر خطوة اتخذتها تركيا كلاعب رئيسي لتوحيد المنطقة، كانت عبر سوريا، ما أدى إلى إفشال اللعبة التي خططوا لها منذ ثلاثين عامًا. واليوم نشهد وضعًا مأساويًا وبائسًا يتجسد في تطابق خطط الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران بشأن سوريا. وإليكم بعض الملاحظات حول الوضع الجديد:

محتلون من الداخل

١ـ لم يعد هناك نظام ولا منظمات ولا معارضة ولا «بي كي كي» ولا «داعش» الإرهابيين في سوريا. هناك سوريا فقط. بإدارتها الموحدة وسعيها لإعادة الاندماج كدولة واحدة. إن تسارع الدول الغربية والشرقية في إعادة العلاقات الدبلوماسية هو دليل على استدامة هذا الواقع.

بعد ثلاثين عامًا، بدأت حقبة «دولة واحدة وعلم واحد ووطن واحد» بمساعدة تركيا.

٢- بعد هذه المرحلة يجب علينا أن نتحدث عن وحدة الدول التي تواجه تهديدًا بالتقسيم والتفكك في منطقتنا، كلبنان واليمن والعراق والسودان والصومال. يجب أن نتبنى فكرة الحفاظ على وحدة البلدان من خلال إنشاء خرائط ذهنية ترتكز على مفهوم الوحدة الوطنية.

ستتغير خرائط القوة في أذهاننا وفي الواقع

٣ـ يجب أن نطبق نفس التعريف على جميع الدول التي تحتلها وتقسمها وتجزئها، إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا. يجب أن نغير نظرتنا إلى الدول والمنطقة، وأن نعتمد في ذلك على قراءاتنا السياسية والجغرافية الخاصة بدلاً من نظريات التوسع الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية.

٤- يجب ألا يقتصر «تعريف الوحدة» على البلدان فحسب، بل يجب أن يشمل أيضًا جغرافيا المنطقة الكبرى التي نعيش فيها، والتي تمتد من شرق إفريقيا إلى المحيط الهادئ.

٥- يجب ألا تقتصر المسألة على الخرائط الجغرافية المادية فقط، بل يجب أن تشمل أيضًا إزالة الخرائط الذهنية، والخرائط العرقية، والخرائط المذهبية. يجب أن نتخلص تمامًا من خريطة البلدان المقسمة التي قدمها جورج بوش في عام ٢٠٠٣ عندما غزا العراق في عام ٢٠٠٣.

«السلام في سوريا» يمكن أن يكون نموذجًا لحوض اقتصادي جديد

٦- أصبح بالإمكان الآن استخدام مصطلح «السلام السوري» كنموذج يُحتذى به في مناطق الصراع الجغرافي. وسيتضح أن هذا أمر ممكن. ستتبدد الاعتقادات التي تفترض أن كل شيء حكر على بعض الدول.

٧- في الأمس، قامت الخطوط الجوية السورية بأول رحلة من دمشق إلى حلب. هناك جهود غير مسبوقة لتحقيق قفزة اقتصادية، مع سعي مستمر لتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار في سورية تحت إدارتها الجديدة. وقد يصبح الحوض الاقتصادي المشترك بين تركيا وسورية ولبنان نموذجًا يُحتذى به في المنطقة بأسرها، وهذا أمر ممكن.

قاعدة فضائية في الصومال وحماس في إفريقيا.. هكذا تحدث المعجزات

٨- دعونا نفكر في الأمر على النحو التالي: بدأت تركيا في بناء قاعدة فضائية في الصومال. ستكون هذه القاعدة مركزًا ليس فقط للصومال بل لأفريقيا بأسرها. هل نستطيع تصور تأثير ذلك على معنويات وإثارة الحماس في القارة الأفريقية بأسرها؟

وستُجرى من هذه القاعدة تجارب على صواريخ طويلة المدى. أي أن الصومال سيدخل مرحلة استثنائية ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل الاستراتيجية أيضًا.

٩- لقد بدأت حقبة جديدة سيشعر فيها الجميع بـ «المعجزة التركية» في سوريا والصومال ولبنان وفي كل مكان. لقد بدأت قفزة تاريخية جديدة بعد قرن من الزمان. وستستمر المعجزات.

سقوط الاسد ومستقبل سوريا والمنطقة

تاكيدات كردية على وحدة الأراضي السورية ودستور جامع

قسد أثبتت أنه يمكن الاعتماد عليها لتصبح نواةً للجيش المستقبلي لسوريا

أكد عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD "آلدار خليل" على أن كل الجهات السياسية والقوى العسكرية "قسد" متفقة بل تطالب بالحفاظ على وحدة أراضي سوريا وسيادتها.

مشيراً إلى أن الجهات السياسية تساهم إلى جانب قسد في تطوير المشروع الديمقراطي بسوريا لتكون سوريا للجميع.

الدستور الجديد والحاجة للقوات العسكرية

وحول حديث دمشق عن حل الفصائل العسكرية أوضح "خليل" قائلاً: إذا تم الاتفاق على صياغة دستور جديد ووجدنا أننا ممثلين في سوريا الجديدة، فبطبيعة الحال لن يكون هناك حاجة للقوات العسكرية، سوى "الجيش الوطني الذي سيتشكل" والذي سيمثل بالطبع الجميع ويحمي عموم سوريا.

ولذلك نحاول أن نلعب دوراً إيجابياً في تطوير "جيش وطني شامل" لعموم سوريا، كما أن جميع القوى والفصائل يجب أن تلعب دوراً في هذا الجيش بعد مرحلة الاتفاق السياسي وكتابة الدستور الجديد.

ومن هنا نستطيع القول: إن قوات سوريا الديمقراطية أثبتت من خلال تجربتها أنه يمكن الاعتماد عليها لتصبح نواةً للجيش المستقبلي لسوريا.

مستقبل العلاقة مع دمشق

وفي معرض حديثه عن مستقبل العلاقة بين الإدارة الذاتية ودمشق، قال "آلدار خليل": هذه العلاقة ستتبين ملامحها من خلال ما نتفق عليه في الدستور الجديد لسوريا.

نحن نؤكد أننا جزء من سوريا، ولكن لدينا قضايا يجب أن تُحل، وهذه القضايا راكمها نظام البعث الذي كان يعتمد النظام المركزي في سوريا، وينفي وجود أي مكون آخر من خلال ممارسة الاستبداد والاضطهاد، ولكن، في دمشق ما بعد الأسد، إن تم اعتماد نظام ديمقراطي وقبول الآخر، آنذاك يمكننا أن نجتمع سوياً ونتفق على كيفية وآلية إدارة سوريا المستقبلية، ما يهمنا هو أن يعبّر الكل عن وجوده وعن هويته، فمثلاً: الكُرد أحد المكونات الأساسية في سوريا وهم جزء أساسي من النسيج السوري، يهمنا أن نعيش بثقافتنا وهويتنا وأن لا يتم إنكار وجودنا، والأمر نفسه أعتقد ينطبق على الدروز والعلويين والمكونات الأخرى، فالجميع يريد سوريا ديمقراطية تعبّر عن آماله وتطلعاته بعيداً عن فرض الحل من طرف واحد، وذلك يتحقق ربما من خلال مؤتمر وطني شامل للسوريين.

لا مشاريع انفصالية لدينا

وقال آلدار خليل": بعد إسقاط نظام الأسد الذي حكم سوريا ٦١ عاماً وتسعة أشهر ما زالت الأمور لم تتوضح، وثمة أمور عالقة، فالقوى الدولية ما زالت موجودة وملامح المرحلة غير واضحة، والنتائج في مراحلها الأولى وبحاجة الى تقييمات في الأيام المقبلة.

وحول التواصل مع هيئة تحرير الشام وأسباب التأخر في الذهاب إلى دمشق أوضح "آلدار خليل": نحن كجهات سياسية في المنطقة لم يتم التواصل مع الحكومة الجديدة في دمشق أو مع هيئة تحرير الشام، لأنه حتى الآن في دمشق المعالم غير واضحة ولا نعلم ما ستؤول إليه الأمور، لأن سقوط نظام الأسد لا يعني أن الأمور قد تم حلها والثورة تحققت، نعم هي خطوة إيجابية في مسار الثورة، ولكن إلى اين ستتوجه البوصلة؟ ما زالت المشاورات المحاولات الدولية والإقليمية مستمرة، وحتى في الداخل السوري.

نحن نحاول أن نحضّر الأمور كي نبني معاً سوريا الجديدة ونكون متفقين حول الصيغ الجديدة التي لابد من توافرها لكي تكون سوريا ديمقراطية سوريا تعددية يعيش فيها الجميع بحرية وبأجواء ديمقراطية.

وفي معرض إجابته على سؤال حول من يقود المحاولات ومن يقوم بهذه الواسطة وما هي النقاط العالقة التي تؤجل حصول هذا الأمر حتى الان؟أوضح "آلدار خليل": نحن في شمال وشرق سوريا منذ العام ٢٠١٤ قمنا بتشكيل الإدارة الذاتية الديمقراطية، وهذه الإدارة تتكون من الكرد والعرب والسريان والاشور. لذلك هذه الإدارة تبادر وتسعى وتحضر مشروع للحل بخصوص سوريا بشكل عام،

فالمشروع الذي طبقناه لغاية الآن كان يخص مناطق شمال وشرق سوريا لأن سوريا كانت في أزمة، وكان النظام ما زال قائماً والصراعات والمشكلات محتدمة، لكن بعد فرار الأسد لا بد أن نتفق كسوريين باعتبار أننا في شمال وشرق سوريا لا يوجد لدينا أي مشروع تقسيمي ولا انفصالي، ونعتبر أن الحل الذي بدأنا به منذ ٢٠١٤ كان محاولة لتطبيق المشروع الديمقراطي ولعرض هذا المشروع على العموم السوري، وخصوصاً أننا نعتمد مبادئ الأمة الديمقراطية، وفي هذه التجربة تم إثبات أنه يمكن أن نحقق التعايش السلمي بين المكونات، وهذا يمكن أن يصبح نموذجاً لعموم سوريا،

هذا المؤتمر يجب أن يضم جميع المكونات

واضاف الدار خليل: لذلك نحاول، بعد تحضير هذه الأمور وترتيب الأمور الداخلية هنا، أن نطرح المشروع في دمشق عبر مؤتمر وطني سوري شامل.

هذا المؤتمر يجب أن يضم جميع المكونات الموجودة في سوريا من العرب والكرد والعلويين والدروز والسريان والاشور، ما دام الجميع متفق على مستقبل سوريا، ولذلك الكثير من الأمور تحتاج إلى المناقشة في تفاصيلها، وخصوصاً الأمور التي تتعلق بماذا سيكون اسم سوريا، وما هي صفة النظام الذي سيدير سوريا، وكيف سيكون مصير المكونات الأخرى، وخصوصاً الشعب الكردي، كيف سيكون وجوده ضمن سوريا أو ضمن الدستور، وكيف سيعبّر الكردي عن ذاته وعن وجوده، لذلك كل هذه الأمور يتم التحضير لها كي نتناقش في دمشق كسوريين فيما بيننا لنبني سوريا الجديدة معاً، وباعتبارنا سوريين لنا الحق وعلينا واجب بأن نساهم في بناء سوريا الجديدة.

رسالة الى دمشق وتحذير الى تركيا

وفي رسالة موجهة إلى المسؤولين في دمشق، قال خليل: «نقدم لكم هذا المشروع باسم جميع مكونات شمال وشرق سوريا. إذا كنتم تبحثون عن الحرية والديمقراطية ووحدة سوريا، فإن مشروع الإدارة الذاتية هو الحل».

كما تطرق آلدار خليل إلى الدور السلبي الذي تلعبه تركيا في المنطقة، قائلاً: «دولة الاحتلال التركي تسعى لإحياء أحلامها العثمانية من خلال احتلال المزيد من الأراضي السورية، ودعم المجموعات المرتزقة لزعزعة الاستقرار في المنطقة».

وأكد أنه إذا كانت دولة الاحتلال التركي تهدف حقاً إلى تحقيق الأمن للشعب السوري، فعليها الانسحاب من الأراضي السورية وترك الشعب السوري ليقرر مصيره بنفسه.

قسد تعلن عن استعدادها للانضمام إلى الجيش السوري الجديد

وأعلنت قوات سوريا الديمقراطية عبر مدير مركزها الإعلامي فرهاد شامي، الثلاثاء، استعدادها للانضمام إلى الجيش السوري الجديد، وفقاً لما نقلته سكاي نيوز عربية.

وبعد سقوط النظام السوري ورئيسه بشار الأسد تغيرت الخارطة السياسة والعسكرية لسوريا وبدأت الجهود تتكرس لتوحيد جميع القوات العسكرية الموجودة على الأرض في جيش موحد.

وفي وقت سابق ، اجتمع قائد العمليات العسكرية في سوريا أحمد الشرع، مع قادة الفصائل المسلحة واتفق معهم على حل فصائلهم والاندماج بوزارة الدفاع السورية، وفقاً لما أعلنته وكالة سانا الحكومية.

وقال مدير المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية فرهاد شامي في حديثه لقناة "سكاي نيوز عربية": "مستعدون للانضمام إلى الجيش السوري الجديد لكن الأمر يحتاج لمناقشات".

وأضاف: "نستعد لأي حرب مهما كان الثمن وأيضا جاهزون للخيار الدبلوماسي.. ونحن منذ ٢٠ يوما نواجه فصائل موالية لأنقرة".وأوضح أن تركيا تحاول السيطرة على مزيد من الأراضي السورية.. وقواتهم تشكل عقبة أمام الطموحات التركية في سوريا.

وقال إن "حزب العمال الكردستاني موجود داخل الأراضي التركية.. وقواتنا غير متواجدة على الشريط الحدودي مع تركيا وإنما قوات أمن"، مشيراً إلى أنه لا يوجد أي اتفاق بشأن منبج والجانب الامريكي يصر أن تكون محايدة، وفقاً لسكاي نيوز.

أردوغان يهدد الكرد: إلقاء السلاح وإلا سيدفنون في أراضي سوريا

من جهته قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأربعاء، إن على المسلحين الكرد في سوريا إلقاء أسلحتهم وإلا «سيُدفنون» في الأراضي السورية.وأضاف أردوغان لنواب حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في اجتماع برلماني في العاصمة أنقرة: «إما أن يلقي القتلة الانفصاليون أسلحتهم أو يدفنوا في الأراضي السورية مع أسلحتهم».

كما تعهد بجعل «تركيا خالية من الإرهاب» في الفترة المقبلة «باستخدام كل الوسائل المتاحة للدولة»، حسبما نقلت عنه صحيفة Dailysabah.وقال أردوغان: «سنقضي على أولئك الذين يسعون إلى تقويض أُخوتنا مع مواطنينا الكرد».

وفي السياق، قال الرئيس التركي «لقد اتبعنا سياسة الرحمة منذ اندلاع الأزمة السورية. لقد وعدنا بالوقوف إلى جانب المظلومين وقد فعلنا ذلك».

وشدد أردوغان على أن نظام الأسد قمع المظاهرات السلمية في سوريا بكل عنف رغم جميع نصائحنا، مضيفاً أن أكثر من ١٢ مليون سوري اضطروا إلى ترك منازلهم، بينهم ٣٫٥ مليون وصلوا إلى تركيا.

وتابع: «لن ننسى الجرائم الوحشية التي ارتكبها نظام الأسد في حق شعبه، ولن ننسى السجون التي حولها نظام الأسد إلى مسالخ بشرية مثل معتقل صيدنايا».

وقال إن «سوريا المنهكة بعد سنوات الحرب لا يمكنها النهوض بمفردها وهي بحاجة إلى دعم العالم الإسلامي»، مشدداً على أن «شعب سوريا أنقذ بلاده من براثن عصابة من القتلة ويبني دولته الجديدة بكل مكوناته».

«التحالف» يسعى لوقف النار بين أنقرة و«قسد»

الى ذلك سيّر التحالف الدولي للحرب على «داعش»، بقيادة امريكا، دورية في عين العرب (كوباني) في شمال شرقي سوريا، وأنشأ مركزاً للإشراف على مفاوضات وقف إطلاق النار بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والقوات التركية

وفصائل الجيش الوطني السوري الموالية لها، التي تسعى للسيطرة على المدينة.

في الوقت ذاته، تقدمت «قسد» باتجاه مدينة منبج، في محافظة حلب، وسيطرت على عدد من القرى، خلال المعارك مع فصائل الجيش الوطني السوري في مسعى لاستعادة السيطرة على المدينة.

وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إن قوات التحالف الدولي سيّرت دورية مؤلفة من عربات عسكرية عدة، الثلاثاء، في عين العرب (كوباني)، وأنشأت عناصر الدورية مبنى مؤقتاً من أجل الإشراف على المفاوضات والوساطة بين القوات التركية والفصائل الموالية وقسد، للحد من التصعيد في المنطقة وتجنيبها الدمار.

وكان قائد قوات التحالف الدولي أكد خلال اجتماع في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) الحالي، مع قائد «قسد» مظلوم عبدي، ووجهاء مدينة الرقة ومجلسها المحلي، استمرار بقاء قوات التحالف مدينة الرقة وريفها.

ولا تزال المفاوضات جارية، بالنسبة لمدينة كوباني التي تحاول الفصائل الموالية لتركيا السيطرة عليها. ويقول التحالف الدولي إنها حققت تقدماً كبيراً في الآونة الأخيرة، دون الكشف عن تفاصيل إضافية.

في الوقت ذاته، اندلعت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وقذائف الهاون بين قوات «قسد» ومجلس منبج العسكري التابع لها من جهة، وفصائل «الجيش الوطني» قرب قرية قبر إيمو شرق جسر قره قوزاق، من جهة أخرى. وأفادت وسائل إعلام تركية بمقتل ٥ من عناصر الفصائل في الاشتباكات.

كما تقدمت قوات «قسد» لتسيطر على ٤ قرى في محيط سد تشرين في ريف حلب الشرقي وباتت على بعد نحو ١٢ كيلومتراً من مدينة منبج.

ووقعت اشتباكات عنيفة، بعد منتصف ليل الاثنين – الثلاثاء، بين «قسد» والفصائل الموالية لتركيا على محور بلدة دير حافر جنوب شرقي حلب، ومحور جنوب حلب، حيث تمكنت «قسد» من السيطرة على محطة «بابيري» التي تضخ المياه لحلب.

ضرورة الحل السياسي

وبينما تستمر مفاوضات لوقف دائم لإطلاق النار بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، دعا الممثل الخاص للأمم المتحدة في سوريا، غير بيدرسن، إلى إنهاء التوتر بين الفصائل المدعومة من تركيا و«قسد» في شمال شرقي سوريا بالوسائل السياسية.وقال بيدرسن لـ«رويترز»: «إذا لم يتم التعامل مع الوضع في الشمال الشرقي بشكل صحيح، فقد يكون هذا سيئاً للغاية بالنسبة لسوريا بأكملها، إذا فشلنا هنا، فستكون هناك عواقب وخيمة عندما يتعلق الأمر بإعادة نزوح الناس».

ولفت إلى أن الحل السياسي يتطلب «تنازلات جدية»، وأن قائد الإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، وعد، خلال لقائه معه في دمشق الأسبوع الماضي، بترتيبات انتقالية تشمل الجميع.

وأوضح أن الحل السياسي في شمال شرقي سوريا سيكون بمثابة اختبار لسوريا الجديدة بعد أكثر من ٥٠ عاماً من حكم عائلة الأسد، وأن «مسألة إنشاء سوريا جديدة وحرة، بتعبير دبلوماسي، ستكون صعبة للغاية».

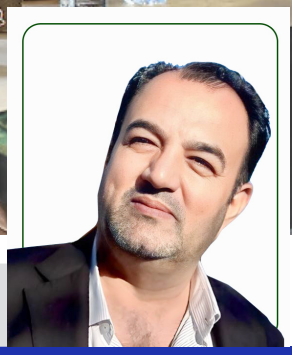

*محمد شيخ عثمان

قسد والإدارة الذاتية ومسؤوليات المرحلة العصيبة

التحول في سوريا يمثل لحظة مفصلية في المنطقة، ومع الآمال بأن هذا التحول سيمثل بدايةً لحل الأزمة السورية ، فإنه لا يمكن إغفال أن سوريا الجديدة ستواجه تحديات هائلة، سواء على صعيد إعادة بناء سوريا أو على صعيد حمايتها من التدخلات الخارجية التي قد تقوض سيادتها أو تفكك جغرافيتها.

وفي خضم هذه التحديات، تقع المسؤولية الكبرى على القوى السياسية والاجتماعية والمدنية السورية، لبناء سوريا جديدة وقوية وكتابة دستور جامع يمثل كافة المكونات وذلك بدعم دولي وجوارها

التوقيت في هذه المرحلة حقا عامل حاسم في إعلان وتبني التغييرات التي تفرضها الضرورة والمعادلات والتوازنات وأي تسويف في ذلك قد تتمخض عنه عواقب لا تحمد عقباها مثلما تستدعي اللحظة السياسية الدقيقة والخطيرة كثيراً من العقلانية والتفكير الدقيق لتقويم كل العناصر الإيجابية والسلبية في الوضع وتحديد العقبات، الكبيرة والصغيرة، ودراسة الخيارات والتبعات التي تترتب على كل خيار، والتأثير المتبادل بين جميع العناصر ووضع سلم أولويات، وحلحلة العُقد والمشكلات في تصوّر منطقي شامل يتيح الانطلاق والاستقرار والاستمرار.

لقد بدأ تغيير جديد على خرائط النفوذ فى سوريا وأن سياقه الإقليمى الراهن يختلف تماماً عما كان عليه الوضع خلال الفترة (مارس ٢٠١١- أكتوبر ٢٠٢٣)، وأن سقوط النظام السورى بعد ١٣ عاماً من الصراع المسلح مع المعارضة يسقط مسارات «صيغة استانا» الروسية-الإيرانية-التركية، وربما يعيد النظر إلى أهمية إحياء

> التوقيت في هذه المرحلة حقا عامل حاسم في إعلان وتبني التغييرات الضرورية

مسارات جنيف التى تعتمد تنفيذ القرار ٢٢٥٤ أساساً لها.

وسط هذه التجاذبات تواجه قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والإدارة الذاتية الكردية تحديات كبيرة في ظل تعقيدات الوضع السوري، خصوصًا مع الضغوط من جميع الأطراف: تركيا، النظام السوري، المعارضة المدعومة تركيًا، وحتى القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا.

لكي تتمكن "قسد" والإدارة الذاتية من التعامل مع هذه التحديات وتحقيق استقرار نسبي، عليها تحمل مسؤوليات واضحة في هذا الظرف العصيب واتخاذ خطوات استراتيجية في تعاملها مع دمشق، المعارضة، وتركيا ،وهناك العديد من المهام والاولويات والمسؤوليات على عاتقهما ابرزها:

١- الحفاظ على الأمن والاستقرار في مناطقهما

** مواجهة أي عودة لتنظيم داعش في المناطق التي تسيطر عليها، خصوصًا مع وجود مخيم الهول وأعداد كبيرة من عائلات التنظيم.

**تعزيز الحكم المحلي وإدارة المناطق بشكل عادل لطمأنة جميع المكونات (عرب، كرد، مسيحيون، وآخرون) وضمان عدم تصاعد التوترات الداخلية.

٢- الحفاظ على العلاقات مع القوى الدولية

**ضمان استمرار الدعم الأمريكي من خلال التركيز على مكافحة الإرهاب كأولوية مشتركة.

** إدارة التوازن بين الدور الأمريكي والضغوط الروسية، خاصة أن موسكو ترغب في دفع قسد نحو صفقة مع دمشق.

٣- التكيف مع الضغوط التركية

** العمل على خفض التوتر مع تركيا والبحث عن خطوات عملية لطمأنتها بشأن عدم وجود تهديد مباشر من "قسد".

٤- الحوار مع النظام السوري

** أولوية المصالح المشتركة: يمكن لقسد أن تستغل خوف دمشق من توسع النفوذ التركي لإيجاد أرضية مشتركة.

** مطالب الحكم الذاتي: ينبغي لقسد أن تطرح رؤية مرنة للحكم الذاتي ضمن إطار الدولة السورية، بدلاً من السعي لتشكيل كيان منفصل، لتجنب تصعيد التوترات.

** تقاسم الموارد: ضمان اتفاقيات واضحة بشأن إدارة الثروات النفطية والموارد الطبيعية في شمال شرق سوريا.

**الحذر من هيمنة دمشق: يجب أن تتجنب قسد السماح للنظام باستعادة السيطرة الكاملة على المناطق الكردية، خصوصًا إذا لم تُلبَّ مطالبها بشأن الحقوق الثقافية والسياسية.

٥. التعامل مع المعارضة السورية وأطرافها المختلفة من خلال:

** بناء الجسور مع المعارضة المعتدلة: العمل على فتح قنوات حوار مع المعارضة السورية التي لا تتبنى مواقف معادية للكرد. هذا سيساعد في توحيد الجهود ضد الهيمنة التركية والنظام السوري.والتأكيد على أن الإدارة الذاتية ليست مشروعًا انفصاليًا، بل جزء من رؤية أوسع لسوريا ديمقراطية.

** الضغط على القوى المدعومة من تركيا: عبر

محاولات التهدئة يمكن لقسد إرسال إشارات إيجابية إلى المعارضة المدعومة من تركيا (مثل الجيش الوطني السوري) لإيجاد صيغة تعايش.

** مخاطبة الفصائل العربية: بناء علاقات مع الفصائل العربية المعتدلة التي ترى في "قسد" شريكًا محتملاً وليس خصمًا.

٦. طمأنة تركيا حول العلاقة مع PKK و قطع أو تقليص الارتباط المباشر معه

**ينبغي على "قسد" اتخاذ خطوات ملموسة للحد من نفوذ قادة مرتبطين بـ PKK في سوريا، وإظهار استقلالية واضحة للإدارة الذاتية و يمكن أن تشمل هذه الخطوات إعادة هيكلة القيادة العسكرية والمدنية بما يبرز دور الشخصيات المحلية.

** التأكيد على أنشطة محلية لا تهدد تركيا مثل التركيز على مشاريع تنموية وإدارية داخل مناطق الإدارة الذاتية، وإرسال إشارات إلى أن هذا المشروع ليس موجهًا ضد تركيا.

**تجنب أي تصريحات أو تحركات يمكن أن تُفسر بأنها دعم لحزب العمال الكردستاني داخل تركيا.

*** طلب ضمانات من الولايات المتحدة وروسيا لتركيا بأن الإدارة الذاتية لن تشكل تهديدًا أمنيًا لحدودها وكذلك الاستفادة من دور واشنطن في لعب دور الوسيط لتجنب التصعيد مع أنقرة.

** بامكان قسد أن تقدم مبادرات حسن نية مثل إنشاء منطقة محايدة على الحدود السورية-التركية أو وقف أي تحركات عسكرية قرب الحدود.

خطوات استراتيجية

يجب أن تواصل "قسد" والادارة الذاتية الحوار مع جميع الأطراف لضمان مكانتهما في مستقبل سوريا عبر خطوات استراتيجية في هذا الظرف الحساس ابرزها:

> **يجب أن تواصل قسد والادارة الذاتية الحوار مع جميع الأطراف لضمان مكانتهما**

١. تعزيز التماسك الداخلي: معالجة الانقسامات الداخلية بين الكرد والعرب وبقية المكونات لضمان وجود جبهة موحدة.

٢. تطوير مؤسسات الحكم الذاتي: تحسين الخدمات والبنية التحتية لإظهار نجاح الإدارة الذاتية كنموذج مستدام.

٣. العمل على دعم دولي أوسع: التواصل مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى لضمان استمرار الدعم السياسي والاقتصادي.

٤. الابتعاد عن التصعيد العسكري: تجنب المواجهات المباشرة مع تركيا أو دمشق والتركيز على الحلول السياسية.

ختاما،

تحتاج "قسد" والإدارة الذاتية إلى اتباع سياسة مرنة ومتوازنة في التعامل مع دمشق وأطراف المعارضة، مع طمأنة تركيا بأنها لا تسعى لتهديد أمنها القومي وان الخطوات التي تُظهر استقلالية الإدارة الذاتية عن حزب العمال الكردستاني وتؤكد على وحدة سوريا كدولة يمكن أن تساعد في تقليل التوترات مع أنقرة اضافة الى ابقاء وضعها في صدارة القوة القارعة للارهاب، مع تعزيز ركائز الحرية والديمقراطية والتعايش في مناطقهما لتحظى بدعم الجماهير والمجتمع الدولي وعلى وجه الاخص الولايات المتحدة والتحالف الدولي وكاستجابة عملية لمقررات مجلس الامن الاخيرة حول سوريا مابعد الاسد .

زينب كايا:

مستقبل غامض لكرد سوريا رغم الاطاحة بنظام الأسد

صحيفة «الغارديان» البريطانية/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

سقوط بشار الأسد بعد استيلاء هيئة تحرير الشام على السلطة في سوريا يعد خبرًا سيئًا بالنسبة للكرد في البلاد ومن الجدير أن نرسم كيف وصلت الأمور إلى هنا منذ بداية الحرب في سوريا في عام ٢٠١٢.

خلال الصراع، برز حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) باعتباره أكبر وأكثر الجهات السياسية الكردية نفوذاً في سوريا، حيث تولى السيطرة الإقليمية في الشمال وحافظ على إدارة ذاتية، وإن كانت هشة.

إن موقف حزب الاتحاد الديمقراطي أصبح أكثر خطورة بعد استيلاء هيئة تحرير الشام على السلطة.

فتركيا، التي ظهرت باعتبارها الطرف الأجنبي الأكثر نفوذاً في سوريا ، تركز بشدة على الحد من أي دفع كردي نحو الحكم الذاتي محلياً وإقليمياً.

والتحدي الآخر الذي يواجهه حزب الاتحاد الديمقراطي هو أن النظام الذي تقوده هيئة تحرير الشام من غير المرجح أن يتسامح مع الحكم الذاتي الكردي القائم في سوريا.

كان ظهور منطقة الحكم الذاتي التي يديرها الكرد في

> من غير المرجح أن يتسامح نظام هيئة تحرير الشام، مع الحكم الذاتي الكردي

شمال سوريا أمراً غير متوقع، فقد كان الكرد السوريون، الذين يشكلون نحو ١٠٪ من السكان، وتعرضوا لقمع اكثر وظهور اقل من الكرد في تركيا والعراق وإيران.

ولكن بعد بدء الحرب، تطور هذا الوجود الكردي الهادئ إلى حركة سياسية وعسكرية نشطة للغاية حظيت باهتمام إقليمي ودولي كبير.

منذ بداية الحرب السورية، اختار حزب الاتحاد الديمقراطي عدم الانحياز إلى الأسد أو الجماعات المتمردة المناهضة للنظام، وسعى بدلاً من ذلك إلى تأمين موقعه في الشمال.

في عام ٢٠١٢، أعلن من جانب واحد إنشاء منطقة تتمتع بالحكم الذاتي تسمى روج آفا (غرب كردستان)، وتتكون من ثلاثة كانتونات منفصلة إقليمياً: عفرين وكوباني وجزيرة ابن عمر.

كان من الصعب على تركيا استيعاب كل هذا فمخاوفها عميقة لأن حزب الاتحاد الديمقراطي يرتبط بحزب العمال الكردستاني، وهي جماعة مسلحة تقاتل القوات التركية منذ أربعة عقود وتصنفها تركيا وحلفاؤها كمنظمة إرهابية.

ويتبع حزب الاتحاد الديمقراطي أيديولوجية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، حتى وإن كان يصر على أنه كيان منفصل.

ومع ذلك، تنظر تركيا إلى الحزبين باعتبارهما كياناً واحداً وترفض قبول أي شكل من أشكال الكيان السياسي الكردي المرتبط بحزب العمال الكردستاني على حدودها. وقد فعلت كل ما في وسعها لمعارضة روج آفا دبلوماسياً ودعم القوى الإسلامية.

ولكن النكسة الأكبر التي لحقت بمصالح تركيا جاءت من الولايات المتحدة، فبعد أن رأت الولايات المتحدة مدى فعالية وحدات الدفاع الشعبي الكردية في صد المتطرفين الإسلاميين، قدمت لها في عام ٢٠١٥ الدعم العسكري لقيادة القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وعـزز هـذا الدعم موقف الكرد فوسعوا تدريجيا سيطرتهم الإقليمية، ووحدوا المقاطعات الثلاث وأطلقوا على المنطقة اسم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ورأت تركيا هذا التحالف العسكري خيانة من حليف في حلف شمال الأطلسي.

لقد رأت تركيا فرصتها لإعادة تأكيد سيطرتها بعد الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١٨ (على الرغم من بقاء ما يصل إلى ٢٠٠٠ جندي لدعم القوات الكردية التي تحرس سجناء داعش وتقوم بمراقبة جغرافية داعش) وحولت نشاطها العسكري في أجزاء من شمال سوريا إلى عملية عسكرية صريحة بالتعاون مع الجيش الوطني السوري وسيطرت على كانتون عفرين واحتلت منطقة حدودية طويلة بين تل أبيض ورأس العين بينما استمرت في تنفيذ الغارات الجوية والمراقبة.

لقد أدى التدخل العسكري التركي إلى تعريض موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للخطر، ولكن هذا الأخير استمر في الحفاظ على إدارة فعالة ومنظمة بشكل جيد في ظل ظروف صعبة، مع الالتزام بالديمقراطية من القاعدة إلى القمة، والمساواة بين الجنسين، والمركزية البيئية. وهذا

> كان الكرد السوريون أكثر تعرضا للقمع من الكرد في تركيا والعراق وإيران

أمر استثنائي في الشرق الأوسط، حيث تحطمت الآمال في الديمقراطية إلى حد كبير منذ الربيع العربي.

ولكن هذا لا يعني أن كل شيء كان نموذجاً للديمقراطية المثالية. فقد تعرض حزب الاتحاد الديمقراطي لانتقادات بسبب معاملته للمنافسين السياسيين ومحاولاته لتلقين السكان أيديولوجيته.

ولكن هذا مشروع جديد، ويحظى بقدر كبير من الجاذبية لدى العديد من المجتمعات في شمال سوريا وإلى الغرب ــ ويبدو أنه يعد بمستقبل مختلف لمجموعة مضطهدة تاريخياً.

والآن، ومع انهيار نظام الأسد، أصبح موقف حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر خطورة.

ومن غير المرجح أن يحافظ النظام الناشئ الجديد على الاتفاق الضمني بين دمشق وحزب الاتحاد الديمقراطي الذي سمح للكرد بالسيطرة على الشمال بينما استمرت دمشق في تزويد السكان هناك بالموارد والخدمات والرواتب، وإن كان ذلك بشكل ضعيف.

وتتمتع هيئة تحرير الشام بعلاقات عدائية مع حزب الاتحاد الديمقراطي وعلاقات ودية مع تركيا.

وربما تصعد تركيا الآن تدخلها العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة الكرد بحرية أكبر وسهولة أكبر. ويشير توغلها الأخير في الشمال الشرقي وسيطرة الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا على منبج إلى ذلك.

ولكن تركيا تستكشف أيضا إمكانية إجراء محادثات مع كردها على أمل كسب دعمهم لتغيير الدستور على النحو الذي قد يسمح للرئيس رجب طيب أردوغان بالاستمرار في منصبه لفترة أخرى.

وترغب تركيا في الدخول في أي مفاوضات مع الكرد من موقع يتمتع بأكبر قدر ممكن من القوة في سوريا، حيث من الناحية المثالية يتمتع حزب الاتحاد الديمقراطي بأقل قدر ممكن من القوة والنفوذ.

كانت الحرب السورية بمثابة عملية تغيير وتقلب. والواقع أن الحرب وتغيير النظام قد يخلقان فرصاً للجماعات السياسية غير الحكومية، ولكنهما يفرضان أيضاً مخاطر كبيرة على هذه الجماعات والكرد على دراية تامة بهذه المد والجزر في التاريخ، سواء من خلال التفكير في إدارة السليمانية قصيرة العمر في العراق في أوائل عشرينيات القرن العشرين، أو جمهورية مهاباد في إيران في عام ١٩٤٦، أو منطقة كردستان في العراق منذ عام ١٩٩١، أو روج آفا في سوريا منذ عام ٢٠١٢.

ولكن هل ستكون أي نتيجة في فترة ما بعد الأسد إيجابية للاستقرار والسلام والديمقراطية بالنسبة للكرد ــ ولجميع السوريين في المنطقة ــ فهذا أمر لا يمكن معرفته بعد.

*الدكتورة زينب كايا محاضرة في العلاقات الدولية بجامعة شيفيلد. وهي مؤلفة كتاب «رسم خريطة كردستان: الإقليم وتقرير المصير والقومية»

أنقرة وسوريا الجديدة:
ثوابت الاحتلال والتتريك وتهجير الكرد

*المركز الكردي للدراسات

بالموازاة مع الهجوم الواسع الذي شنته هيئة تحرير الشام في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والذي انتهى في ٨ ديسمبر/كانون الأول بدخول قواتها العاصمة دمشق دون مقاومة تذكر وانهيار النظام وفرار الرئيس السابق بشار الأسد، نظمت الفصائل الموالية لتركيا والمنضوية تحت «الجيش الوطني» حملة عسكرية أسمتها «فجر الحرية» طالت مدن ومناطق تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية. واحتلت هذه الفصائل مناطق الشهباء وتل رفعت. وبعد ذلك، دخلت مدينة منبج في ٧ ديسمبر/كانون الأول.

ورافق ذلك مقتل وجرح العشرات من المدنيين وتهجير الآلاف من المواطنين الكرد من مخيمات الشهباء وأعمال نهب وسلب طالت المدنيين (بشكل خاص في منبج) بتهمة التعامل مع مؤسسات الإدارة الذاتية. ولم تكتف الفصائل الموالية لتركيا بالسيطرة على تل رفعت ومنبج، بل واصلت هجومها للسيطرة على سد تشرين وجسر قره قوزاق، في وقت حشدت تركيا قطعات من جيشها على حدود مدينة كوباني، مهددة بإطلاق عملية توغل كبيرة.

التلويح باحتلال كوباني

بعد التطورات الأخيرة في سوريا، والتي خلقت واقعاً جديداً، قررت قوات سوريا الديمقراطية التعامل بشكل مرن مع العاصمة دمشق فانسحبت من مدن دير الزور والميادين والبوكمال التي دخلتها بعد فرار قوات النظام السابق منها، مخافة أن يستغل تنظيم داعش الفراغ ويتمدد فيها. كذلك، طرحت الإدارة الذاتية الديمقراطية مبادرة للحوار الوطني تدعو فيها الأطراف السورية كافة للجلوس معاً والتباحث في حل كل القضايا العالقة دون تدخل خارجي وعلى أرضية سلامة أرض وشعب سوريا.

ولكن تركيا لم تلق بالاً لكل تلك الخطوات، بل عمدت إلى استغلال الأوضاع الجديدة المتمثلة بوصول هيئة تحرير الشام إلى دمشق وحالة الفراغ الحاصلة في العديد من المناطق السورية نتيجة تخلي الجيش النظامي عن القتال وانسحاب الميليشيات الإيرانية وتدمير إسرائيل لترسانة الجيش السوري السابق، فقامت بالتمدد على حساب مناطق الإدارة الذاتية لتزيد من نفوذها وحضورها داخل الوطن السوري. وبعد سيطرة الفصائل الموالية لأنقرة على تل رفعت ومنبج والشهباء، تحاول هذه الفصائل الآن، مدعومة بالغطاء الجوي والمدفعي التركي، التقدم نحو سد تشرين وجسر قره قوزات والسيطرة على طريق «إم ٤» بالإضافة إلى التلويح باحتلال مدينة كوباني.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية استطاعت صد الهجمات الكبيرة المستمرة للفصائل الموالية لتركيا وأحبطت هجماتها العسكرية، موقعة عشرات القتلى والجرحى في صفوفها، ومعلنة بأن القتال الضاري والمقاومة الكبيرة ستتواصل وستكون الرد على كل محاولة تقدم نحو مناطق شرق الفرات.

ورغم مرور حوالي أسبوعين على الحملة العسكرية التي شنتها تركيا والفصائل الموالية لها، إلا أنها لم تحقق أي تقدم ميداني، بل ما تزال المقاومة مستمرة في بعض أحياء مدينة منبج، حيث تشن وحدات من قوات سوريا الديمقراطية هجمات خاطفة ضد مسلحي «الجيش الوطني» الذين دخلوا المدينة وتمركزوا فيها. وأدخلت قوات سوريا الديمقراطية سلاح المسيّرات في المواجهات مع الفصائل المهاجمة. وأوضحت مشاهد مصورة نشرها المركز الإعلامي في قوات سوريا الديمقراطية هجمات بالمسيّرات طالت مواقع «الجيش الوطني» وأسفرت عن تدمير آليات عسكرية وبطاريات صواريخ وقتل مسلحين كانوا يتأهبون للهجوم على سد تشرين وجسر قره قوزاق.

وكان قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، قد أعلن على حسابه في منصة «إكس» عن مبادرة تقوم على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في كوباني، لقطع الطريق على تركيا التي تحشد وتتحضر للهجوم على المدينة.

وجاء في نص المبادرة «تأكيداً على التزامنا الثابت بتحقيق وقف شامل لإطلاق النار في كافة أنحاء سوريا، نعلن عن استعدادنا لتقديم مقترح إنشاء منطقة منزوعة السلاح في مدينة كوباني، مع إعادة توزيع القوات الأمنية تحت إشراف وتواجد امريكي. تهدف هذه المبادرة إلى معالجة المخاوف الأمنية التركية وضمان استقرار المنطقة بشكل دائم».

وتأتي المبادرة لكشف زيف السردية التركية التي تقوم على مجموعة من الافتراءات وقلب الحقائق ومن

باب سد الذرائع وإماطة اللثام عن خطط التوسع والاحتلال التي تقوم بها وتتمسك بها حكومة تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية، والرامية للإجهاز على الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية وتهجير الشعب الكردي والسيطرة على مناطق شمال وشرق سوريا (من ضمنها حلب، كما أشار إلى ذلك علانية دولت بهجلي)، تمهيداً لضمها إلى تركيا ضمن المخيال القديم في «الميثاق الملي».

وبالتوازي مع مبادرة السلام تلك والاستعداد للحوار مع جميع الأطراف، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية جهوزيتها الكاملة للدفاع عن كوباني في وجه أي توغل عسكري تركي، موضحة في بيان نشرته في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول بأنها، وبالتعاون مع أهالي كوباني الذين تصدوا لتنظيم داعش قبل عشرة أعوام وهزموه، سوف تخوض حرباً شعبية للدفاع عن المدينة تمنع تقدم قوات الجيش التركي الغازية والفصائل المولية لها.

المواقف الدولية

أعلنت العديد من الدول معارضتها لأي عملية عسكرية تركية جديدة تطال الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية. وتحدثت الولايات المتحدة عن اتصالات مستمرة مع الجانب التركي للوصول إلى تفاهمات تحول دون وقوع توغل عسكري تصر عليه أنقرة.

وصرح ماثيو ميلر، المتحدث باسم الخارجية الامريكية، بأنهم توصلوا لاتفاق هدنة مع تركيا بشأن المناطق المحيطة بمنبج حتى نهاية الأسبوع الجاري. فيما هدد كل من السيناتور الديمقراطي كريس فان هولين والسيناتور الجمهوري ليندسي غراهام بفرض عقوبات على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في حال إصراره على الهجوم على مواقع قوات سوريا الديمقراطية وعدم موافقته على الهدنة ووقف إطلاق النار معها.

كما انضم إليهما السيناتور الجمهوري جون كيندي، منددا بموقف الحكومة التركية وإصرارها على الهجوم على القوات الحليفة للولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم داعش.

وأشار الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند إلى أن الهجمات على إقليم شمال وشرق سوريا غير مقبولة. وأكد: «لا يمكنني أن أغض الطرف عن ترك الكرد وحدهم. فرنسا والتحالف الدولي ملزمان بحماية الكرد في سوريا».

كذلك، دعت وزيرة الخارجية الألمانية آنالينا بيربوك تركيا إلى وقف هجماتها على مناطق شمال وشرق سوريا وعدم اللجوء إلى احتلال مدينة كوباني التي قالت إن «الكرد فيها قاوموا ببطولة تنظيم داعش» في عام ٢٠١٤ لحمايتها من السقوط تحت سيطرته. كذلك، رفضت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون لاين التهديدات التركية بالهجوم على كوباني، وقالت إن أوروبا لا تريد أن تترك سوريا تحت النفوذ التركي لأن ذلك يضر بالمصالح الاستراتيجية لأوروبا.

وتواصل الولايات المتحدة تحركاتها الدبلوماسية بغية إقناع الجانب التركي بالتخلي عن مخططات التوسع في مناطق شرق الفرات ووقف حملة التوغل العسكري في كوباني التي تحضر لها الآن، في وقت أعلن مسؤول في وزارة الدفاع التركية أن أنقرة مصممة على القيام بعملية عسكرية. وكان قائد القيادة المركزية الامريكية الجنرال مايكل إيرك كوريلا زار شمال شرق سوريا والتقى الجنرال مظلوم عبدي في إطار التنسيق والتعاون المستمر ضد تنظيم داعش الذي انتعش في الفترة الأخيرة وزادت هجماته انطلاقاً من البادية السورية.

وتربط قوات سوريا الديمقراطية بين تصاعد هجمات التنظيم وانتعاش آماله وبين حملات الحرب والتوسع التي تقوم بها تركيا والفصائل المؤيدة لها ضد مناطق الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية.

وتحدث الجنرال مظلوم عبدي عن معلومات تتوفر لديهم حول خطط لدى تنظيم داعش لشن هجمات على المنشآت التي تضم عناصر التنظيم في مراكز الاحتجاز بشمال شرقي سوريا. وأضاف عبدي خلال حوار أجرته صحيفة «ذي وورلد» البريطانية: «لدينا معلومات استخباراتية عن خطط لشن هجمات على المنشآت التي تضم أعضاء داعش أو عائلاتهم». وقال عبدي إن الهجمات التركية رفقة الفصائل المسلحة الموالية لها تؤثر على انتشار قواتهم وهو ما يؤثر بدوره على «حماية هذه المنشآت». وأضاف: «نعمل بجد لإبقائها تحت السيطرة وفي وضع آمن».

الخلاصة

ترى الحكومة التركية، التي تتشكل من تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية المتطرفة، أن الفرصة سانحة لمزيد من التوسع العسكري والسيطرة على المناطق السورية، وبالتالي ضمان دور ونفوذ تركي كبير يتجاوز النفوذين الإيراني والروسي في سوريا الجديدة وضرب مشروع الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية وتنفيذ المزيد من التهجير بحق الكرد وتطبيق تغيير ديمغرافي دائم في مناطقهم. وعليه، يمكن تثبيت النقاط التالية:

أولاً:

تخطط تركيا لاحتلال المزيد من المناطق ذات الأغلبية الكردية وتهجير سكانها وإحلال عناصر أخرى محلهم، كما فعلت بشكل خاص ومركز في كل من منطقة عفرين عام ٢٠١٨ ومنطقة رأس العين عام ٢٠١٩، وبالتالي ضمان إجراء تغيير ديمغرافي عميق يتيح قيام حزام سكاني غير كردي مع حدودها، حيث يشكل الكرد الأغلبية الساحقة في الجانب التركي. ومن هنا، فهي ترفض كل مبادرات الحوار والهدنة ولا تقبل بمناطق عازلة من السلاح. تقوم الخطة التركية القديمة/الجديدة على تتريك الكرد داخل تركيا وتهجيرهم من المناطق القريبة من حدودها الدولية من تلك الواقعة ضمن حدود كل من سوريا والعراق.

ثانياً:

تعتقد الحكومة التركية أن التغيير الكبير الذي حصل في سوريا يجب أن يمنحها فرصة/حق التوسع والسيطرة على المزيد من الأراضي السورية، بحيث يضمن لها اليد الطولى والعليا في تشكيل مستقبل سوريا من جهة هوية النظام القادم وتوزيع السلطات والصلاحيات. لا تريد الحكومة التركية دولة لامركزية ولا اعتراف دستوري بالهوية الكردية ولا سلطة مستقلة عن إرادتها السياسية.

ثالثاً:

ترى الحكومة التركية أن الإدارة الذاتية (القائمة على تحالف الكرد والعرب) تشكل خطراً عليها، لأنها

نموذج يقوم على الاعتراف بالهويات الإثنية والدينية والطائفية ورعاية ثقافاتها وخصوصياتها وضمان حقوق المرأة ورفض الإسلام السياسي. وهو مشروع يناقض مشروع الدولة التركية القائم على دولة العنصر الواحد والعلم الواحد واللغة الواحدة. لذلك، تهدف تركيا للنيل من هذا المشروع ومنع اقتباسه وتطبيقه في المزيد من المناطق السورية.

رابعاً:

تريد تركيا تدمير قوات سوريا الديمقراطية التي قضت على تنظيم داعش ونالت دعماً وتعاطفاً دولياً. وبالتالي، حل الشراكة بينها وبين التحالف الدولي لمحاربة التنظيم وعلى رأسه الولايات المتحدة.

خامساً:

تتحدث أنقرة عن ضم حلب والمناطق التي تحتلها منذ عام ٢٠١٦، وهي تطبق سياسة تتريك واضحة في تلك المناطق. ربطت المناطق إدارياً بالداخل التركي ورسخت برامج التعليم باللغة التركية.

تريد تركيا أن تضع من يحكم دمشق أمام الأمر الواقع في حال لجوئها إلى تقبل مطالب الشعب السوري في اللامركزية والاعتراف بالمكونات والحقوق والحريات العامة. تريد أنقرة سوريا الجديدة على مقاسها هي: أن تذعن وتوافق على كل ما كان النظام السابق يرفضه.

سادساً:

بعد المقاومة الضارية في منبج وسد تشرين وجسر قره قوزاق، فإن قوات سوريا الديمقراطية مصرة على الدفاع بكل قوة وحزم عن كوباني. وأعلنت في بيان أصدرته أنها، وبالتعاون مع سكان كوباني، ستقاوم بكل قوة وستحول كوباني إلى «مستنقع يغرق فيه الغزاة».

وكانت الأيام الماضية شهدت نجاح قوات سوريا الديمقراطية في صد الهجمات العسكرية الكبيرة للفصائل المؤيدة لتركيا على سد تشرين وجسر قره قوزات وبعض قرى ريف كوباني، مع تكبد المهاجمين خسائر كبيرة. كما استخدمت سلاح المسيّرات واستعانت بالخنادق، ما أمن لها ثباتاً في مواقعها وتمكينها من توجيه ضربات مؤثرة ومباغتة للقوات المهاجمة.

سابعاً:

تشكيل موقف دولي واضح يرفض التوسع العسكري التركي ويريد أن يرى التغيير الحاصل في دمشق كمرحلة جديدة للتهدئة والاستقرار، عبر إجراء حوار داخلي بين السوريين والتخلي عن لغة العنف والصدام. ومن هنا جاءت تصريحات العديد من الدول برفض التصعيد التركي والمطالبة بحماية الكرد والإدارة الذاتية وبضرورة تخلي تركيا عن لغة القوة واستخدام العنف والتحول لوسيط في الحل السياسي وجمع شمل السوريين.

دينس روس:

يجب على الولايات المتحدة ألا تتخلى عن سوريا

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

يمثل انهيار نظام بشار الأسد في سوريا زلزالاً في الشرق الأوسط. إنها هزيمة استراتيجية ليس فقط للنظام، بل لإيران ووكيلها اللبناني «حزب الله» وروسيا أيضاً – وهي القوى التي أبقت الأسد في السلطة عندما انتفض الشعب السوري ضده بعد أن رفض دعوات الإصلاح في عام ٢٠١١. ولرؤية مدى ضعف كل من هذه الأطراف الثلاثة، لا حاجة للنظر أبعد من عجزهم عن إنقاذ الأسد.

ومع سقوط الأسد، تغيّر توازن القوى في الشرق الأوسط بشكل جذري. وأصبحت إيران وشبكة وكلائها أقل قدرة على تهديد الآخرين، وخاصة إسرائيل، أو استغلال الصراعات الإقليمية لزعزعة النظام الإقليمي والسيطرة عليه. ونتيجة لذلك، أمام الولايات المتحدة فرصة لبناء تحالف من الدول لمواجهة التهديدات، وتعزيز الاستقرار، وتهيئة الظروف لتحقيق السلام، بما في ذلك السلام المحتمل بين السعودية وإسرائيل.

وقد يكون الرئيس المنتخب دونالد ترامب محقاً في أن الوضع في سوريا «هو الآن في حالة من الفوضى». وهذا ليس مفاجئاً بعد انهيار نظام سرَقَ موارد البلاد بينما كان يعامل شعبه بوحشية بمساعدة إيران وروسيا. لكن الولايات المتحدة لا تستطيع

> يمثل انهيار نظام بشار الأسد في سوريا زلزالا في الشرق الأوسط

أن تتحمل ترك تحدي الانتقال المستقر في سوريا للآخرين فقط.

بصفتي شخصاً أمضى سنوات عديدة في تقديم المشورة لرؤساء الولايات المتحدة من كلا الحزبين حول الشرق الأوسط منذ عهد إدارة ريغان، لدي بعض النصائح للإدارة الأمريكية المقبلة.

أعتقد بشدة أن من مصلحة أمريكا الحفاظ على وجودها العسكري الصغير نسبياً في سوريا لحماية البلاد من عودة تنظيم «الدولة الإسلامية» والهجمات على حلفاء واشنطن الكرد السوريين التي قد تزرع المزيد من الفوضى والمعاناة.

وفي الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية القوية لضمان ألا تقوم الحكومة الجديدة في سوريا – والجهات الفاعلة الخارجية القوية مثل تركيا – ببناء دولة جهادية تضطهد الأقليات السكانية. أو أن يسمح ذلك بعودة تنظيم «داعش» إلى سوريا، مما يشكل تهديداً عَمَل ثلاثة رؤساء – باراك أوباما، ترامب، وجو بايدن – على هزيمته.

صحيح، هناك العديد من الأمور غير المعروفة بشأن ما سيحدث لاحقاً في سوريا. على سبيل المثال، لا نعرف الكثير عن النوايا الحقيقية لجماعة المتمردين الإسلاميين «هيئة تحرير الشام»، التي أدى تقدمها السريع إلى دفع الأسد إلى الخروج من البلاد. وعلى الرغم من أنها انفصلت عن «جبهة النصرة» ورفضت تنظيم «القاعدة» قبل سنوات، إلاّ أنها لا تزال تحتفظ بإيديولوجية متطرفة.

ومع ذلك، اعتمدت «هيئة تحرير الشام» نهجاً أكثر واقعية عندما أصبحت مسؤولة عن الحكم في محافظة إدلب السورية خلال السنوات القليلة الماضية – وكانت فعالة بشكل عام. والآن، يقول زعيم «هيئة تحرير الشام» أحمد الشرع (لم يعد يستخدم اسمه الحركي أبو محمد الجولاني) الأمور الصحيحة: التأكيد على التسامح مع العديد من الأقليات السورية، والإعلان عن خطط لتشكيل حكومة انتقالية لمدة أربعة أشهر، والتوضيح بأنه لا ينبغي أن تكون هناك انتقامات ضد أعضاء الجيش السوري الذين يتخلون عن أسلحتهم، وحتى الإعلان عن أن سوريا لن تدخل في صراع مع إسرائيل. (لا شك أن قوله الأخير كان طريقة لإبلاغ إسرائيل – التي قامت مؤخراً بتحريك قواتها داخل الأراضي السورية على طول الحدود المشتركة بين البلدين – أنه ليس لديها عذر لدخول سوريا، خاصة وأن الوجود الإيراني يتلاشى وأن الحكومة السورية الجديدة ليست لديها مصلحة في قتال إسرائيل).

ولكن يبقى أن نرى ما الذي سيفعله الشرع عندما يتولى السلطة بشكل كامل، وما إذا كانت جميع

> من مصلحة أمريكا الحفاظ على وجودها العسكري في سوريا

الجماعات الفرعية داخل «هيئة تحرير الشام» ستلتزم برسالته البراغماتية وقبوله الضمني بالتعددية. ما الذي سيحدث إذا لم تلتزم هذه الجماعات برسالته؟ هل سيَفرض عواقب؟ كما أنه من السابق لأوانه التأكد من عدم حدوث صراع على السلطة، خاصة بين فصائل المتمردين السوريين الأخرى فيما يتخطى «هيئة تحرير الشام».

وهناك أيضاً حالة من عدم اليقين بشأن مصير الكرد في شمال سوريا واستمرار القتال ضد تنظيم «الدلة الإسلامية»، الذي سيطر لفترة على مناطق من سوريا أثناء الحرب الأهلية. أما تركيا، التي دعمت الحملة التي أطاحت بالأسد، فقد قامت بإنشاء منطقة أمنية خاصة بها في شمال البلاد، ويبدو أنها ترى هذه اللحظة فرصة لهزيمة «قوات سوريا الديمقراطية» – وهي جماعة يهيمن عليها الكرد، وتعتقد تركيا أنها مرتبطة بعدوها «حزب العمال الكردستاني».

لدى الولايات المتحدة وجهة نظر مختلفة جداً تجاه «قوات سوريا الديمقراطية.» فقد كانت شريكها المحلي الأكثر أهمية على الأرض في قتال تنظيم «الدولة الإسلامية». ومع وجود حوالي ٢٠٠٠ جندي أمريكي حالياً في سوريا، كانت الولايات المتحدة و«قوات سوريا الديمقراطية» ناجحتين إلى حد كبير في هزيمة «داعـش»، وإن لم يكن القضاء عليه. ومع ذلك، كثفت تركيا هجماتها على «قوات سوريا الديمقراطية» مباشرة ومن خلال القوة الوكيلة لها، «الجيش الوطني السوري»، إلى درجة أن قائد «قوات سوريا الديمقراطية»، الجنرال مظلوم عبدي، أعلن أن الجماعة باتت مضطرة الآن إلى وقف عملياتها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» نظراً للتهديدات التي تواجهها.

وفـي الأسبوع الماضي، سافر وزيـر الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، إلى تركيا لمعرفة ما إذا كان بالإمكان إيجاد نهج مشترك بشأن سوريا. فهو يبذل الجهد الصحيح، لكنه لن يكون سهلاً مع نظيره التركي، هاكان فيدان، الذي أعلن أن العناصر الرئيسية في القوة الكردية يجب أن تغادر سوريا.

وفي حين أن تركيا هي بلا شك القوة الخارجية المهيمنة في سوريا حالياً، خاصة بالنظر إلى وجودها ودعمها المادي لـ «هيئة تحرير الشام»، إلا أن الولايات المتحدة ليست بدون نفوذ. إن تركيا بحاجة ماسة إلى الاستقرار وإعادة الإعمار في سوريا لكي يتمكن ٣٫٢ مليون لاجئ سوري تؤويهم من العودة إلى بلدهم. ولكن من أجل تحقيق الاستقرار وتمكين «هيئة تحرير الشام» من بناء سلطتها، يجب تخفيف الظروف الاقتصادية المزرية في سوريا ووضع مسار للتنمية – وهي أمور غير ممكنة دون رفع العقوبات الأمريكية.

يجب أن يدرك كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان و«هيئة تحرير الشام» أن العقوبات لا يمكن

> لدى الولايات المتحدة وجهة نظر مختلفة تجاه قسد

رفعها دون ثمن. وقد أوضح بلينكن عدداً من المبادئ التي ينبغي أن توجه الانتقال في سوريا. ومن بينها أن تكون شاملة، وأن تصل المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين. وينبغي احترام حقوق الأقليات والنساء، ويجب نبذ العنف. والأهم من ذلك، لا يمكن السماح للجماعات الإرهابية بالتمركز في سوريا، وينبغي أن تكون سوريا الجديدة في سلام مع جيرانها، ويجب تأمين مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

وإذا تبنت «هيئة تحرير الشام» هذه المبادئ وبدأت في التصرف بناءً عليها بشكل «موثوق»، عندها فقط يجب على الولايات المتحدة والدول الأخرى أن تقرر أنها لم تعد منظمة إرهابية وترفع العقوبات عنها.

وعلى الرغم من أهمية جعل شطب «هيئة تحرير الشام» من قائمة المنظمات الإرهابية مشروطاً بأدائها، إلا أن هناك شيئاً آخر يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لتحسين فرص ظهور سوريا جديدة لا تشكل تهديداً لشعبها أو جيرانها أو الولايات المتحدة، وهو: الإبقاء على الوجود الأمريكي في سوريا على الأقل في الوقت الراهن.

وحالياً ليس الوقت المناسب لسحب القوات الأمريكية. ومع رحيل الأسد، سيسعى تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى الظهور مجدداً في ظروف من المؤكد أنها ستكون فوضوية. لدى الولايات المتحدة مصلحة قوية في منع عناصر التنظيم من القيام بذلك. وعلى الرغم من صغر حجم الانتشار العسكري الأمريكي، إلاّ أنه ساعد في منع تنظيم «داعش» من العودة بطريقة مجدية. إن الوجود الأمريكي في شمال شرق سوريا وكذلك على طول الحدود مع الأردن – الحليف الأمريكي المهم بل المعرض للخطر – أعاق تقدم تنظيم «الدولة الإسلامية» في كل مرة حاول فيها العودة، ومنعه من التوسع إلى الخارج والتسلل جنوباً إلى الأردن.

إن انسحاب الولايات المتحدة سيقلل من نفوذها مع تركيا وجميع الأطراف في سوريا. كما أنه سيضيف بلا شك إلى عدم الاستقرار داخل سوريا وحولها، مما يجعل من المرجح للغاية أن يعيد تنظيم «داعش» تأسيس نفسه. وإذا حدث ذلك، فإن هذه المنظمة الإرهابية ستهدد الولايات المتحدة وأصدقائها مرة أخرى. ومن الأفضل الحفاظ على وجود فعال من حيث التكلفة في سوريا حالياً وعدم الاضطرار إلى العودة لاحقاً في ظروف أسوأ وأكثر خطورة.

*السفير دينس روس، هو مستشار وزميل «ويليام ديفيدسون» المتميز في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ولعب دوراً بارزاً في تشكيل مشاركة الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط لأكثر من ١٢ عاماً، شملت عمله كمبعوث أمريكي للشرق الأوسط.

جوزيه بيلايو :

عن الدور الخليجي في تشكيل سوريا الجديدة

*** موقع «المجلس الأطلسي»الامريكي/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان**

على مدى السنوات الست الماضية، بدأت دول الخليج في تطبيع العلاقات مع نظام بشار الأسد في سوريا، حتى أنّ العديد منها أعادت فتح سفاراتها في دمشق، التي كانت قد أغلقت بعد اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١١. وكان هذا مدفوعاً بالتكاليف الاستراتيجية المتصوّرة لإبقاء الأسد معزولاً في حين بدا أنه راسخ في السلطة، وفي حين استمر نفوذ إيران في المنطقة في النمو.

استشهدت دول الخليج علناً بالتوترات الإقليمية والدور المتزايد للدول غير العربية في سوريا كأسباب للتطبيع. كانت السعودية هي أول من أعادت فتح سفارتها في دمشق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، بعد خطوات مماثلة من جانب الإمارات والبحرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ظاهرياً «للحد من النفوذ الإيراني»، وفقاً لروبرت فورد، السفير الامريكي السابق في سوريا. (على النقيض من ذلك، حافظت قطر على موقف انتقادي صارم تجاه نظام الأسد، ورفضت تطبيع العلاقات).

تم الترحيب بالأسد مرة أخرى في جامعة الدول العربية العام الماضي، وحضر قمة في المملكة العربية

السعودية. وحتى الإمارات العربية المتحدة انضمت إلى الولايات المتحدة في المفاوضات الرامية إلى تأمين تخفيف العقوبات الامريكية في مقابل قيام الأسد بكبح جماح تهريب الأسلحة الإيرانية عبر سوريا.

وبعد فرار الأسد إلى موسكو بعد السقوط السريع والمذهل لنظامه هذا الشهر، أصبحت دول الخليج التي دعمت الأسد الآن خالية الوفاض. ولكن تحوّل الأحداث يوفر لهذه الدول، التي نادراً ما تعمل ككتلة، فرصة هائلة لتوحيد قواها وممارسة نفوذ كبير سياسياً ومالياً على مستقبل سوريا مع التكيف مع بروز تركيا المتزايد في البلاد.

وبعد فترة وجيزة من سقوط الأسد في الثامن من كانون الأول/ديسمبر، استأنفت السعودية والإمارات والبحرين وعمان أنشطتها الدبلوماسية في دمشق، وقد شكرتها بدورها إدارة الشؤون السياسية في الحكومة السورية الجديدة في بيان صدر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وجاء هذا البيان في أعقاب اجتماعات عقدتها القيادة الجديدة مع سفراء هذه الدول، فضلاً عن قطر. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، أعربت البحرين، التي ترأست جامعة الدول العربية هذا العام، عن دعمها للانتقال السياسي في سوريا من خلال رسالة إلى القيادة الجديدة في سوريا. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سلّطت لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا (التي تضم دبلوماسيين عرباً وغربيين وأتراكاً) الضوء على الدعم العربي للانتقال السياسي في سوريا في ظل السلطات المؤقتة.

وفي الوقت نفسه، أعربت السعودية عن «أقوى دعم» للشعب السوري بعد سقوط حكومة الأسد، وأشادت بالإجراءات التي اتخذتها القيادة الجديدة في دمشق لحماية الأقليات في سوريا وتعزيز الاستقرار. والتقى وفد سعودي برئاسة مستشار من الديوان الملكي السعودي مع الزعيم السوري الجديد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وسط تقارير تفيد بأنّ الرياض ستبدأ في توريد النفط إلى دمشق.

> **سيخلف سقوط الأسد عواقب وخيمة على المنطقة في السنوات المقبلة**

إنّ أحد المؤشرات الجيّدة على جديّة المملكة في التعاون مع عملية انتقال سوريا هو أنّها تتعاون بالفعل على أعلى مستوى مع اللاعب الخارجي الأكثر نفوذاً في سوريا، وهو اللاعب الذي يتزايد نفوذه بسرعة في المنطقة، تركيا.

كانت الإمارات، التي بدأت عملية التطبيع مع الأسد في الخليج، آخر دولة خليجية تشير علناً إلى المشاركة الإيجابية مع الإدارة السورية الجديدة، وهو ما تجلّى في مكالمة هاتفية بين وزيري خارجية البلدين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ويبقى أن نرى ما إذا كانت أبو ظبي ستتحرك بحذر لدعم الإدارة الجديدة في دمشق بشكل كامل وعلني من خلال إرسال مساعدات إنسانية أو مالية إلى البلاد في الأسابيع المقبلة، كما فعلت قطر المجاورة بالفعل.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أعرب أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، عن تفاؤله بشأن لغة القيادة الجديدة بشأن الوحدة. كما أكد قرقاش بقوة على الحاجة إلى البقاء على أهبة الاستعداد نظراً لعلاقات القيادة الجديدة بالفصائل الإسلامية. كما كتب في منشور على موقع «X» أنّ اجتماع اللجنة الوزارية العربية للاتصال بشأن سوريا «يعكس توجهاً عربياً إيجابياً لدعم أشقائنا في مسار الانتقال السياسي والسلمي» في سوريا.

إنّ هذه التحركات عبر الخليج تشكل إشارة إيجابية مفادها أنّ الدول التي طبّعت العلاقات مع الأسد من المرجح أن تتعامل بشكل عملي مع حقائق سوريا الجديدة.

> الدول التي طبعت العلاقات مع الأسد ستتعامل مع الواقع الحالي

نفوذ تركيا المتزايد

وباعتبارها الدولة التي تتمتع بأقوى علاقة مع القيادة السورية الجديدة، فمن المرجح أن تتمتع تركيا بنفوذ كبير على مستقبل سوريا، وحتى المنطقة، نظراً لدورها المتزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعزز مكاسب تركيا في سوريا مكانتها في مواجهة إيران في مناطق أخرى مثل جنوب القوقاز، حيث تحافظ تركيا على تعاون وثيق مع أذربيجان بينما تتمتع إيران بعلاقات وثيقة مع أرمينيا. ومع ذلك، لا ينبغي لأنقرة أن تتحمل دور إعادة الإعمار وبناء الدولة في سوريا وحدها. إنّ التعاون مع الدول العربية في الخليج من شأنه أن يجلب الشرعية والموارد المالية الأساسية لجهود إعادة الإعمار في سوريا.

ومن بين دول الخليج، من المرجح أن تمارس قطر أكبر قدر من النفوذ على القيادة الجديدة في دمشق، بعد أن لعبت دوراً محورياً في تسهيل المحادثات بين وزراء خارجية الدول العربية وتركيا وروسيا وإيران خلال منتدى الدوحة الذي حدد في نهاية المطاف مصير الأسد. في اجتماعات عقدت في الدوحة مع خبراء المجلس الأطلسي (وأنا منهم) بعد ساعات فقط من الإعلان عن سقوط الأسد، أعرب كبار المسؤولين في الأمن الوطني القطري عن تأييدهم لرفضهم التطبيع مع نظام الأسد. ومن الجدير بالذكر أنّ قطر كانت الدولة الوحيدة في الخليج التي تستضيف بالفعل الائتلاف الوطني السوري، الذي اعترفت به باعتباره الممثل الشرعي الوحيد لسوريا.

فرصة إدارة ترامب

يجب على دول الخليج اغتنام هذه اللحظة كفرصة لا مثيل لها لتعزيز الدور العربي في مستقبل سوريا. ومن خلال الضغط على القيادة الجديدة في سوريا وتوجيهها لتشكيل حكومة شاملة، يمكن لدول الخليج حماية مصالحها مع تقليل مخاطر عدم الاستقرار المتجدد الذي يهدد المنطقة بأكملها.

كما تلعب إدارة ترامب دوراً رئيسياً. فبينما تواجه الحكومة السورية الجديدة مهمة إعادة الإعمار الشاقة والمكلفة، سيكون الدعم الإقليمي والدولي لا غنى عنه لضمان عدم فشل سوريا مرة أخرى وزعزعة استقرار المنطقة. وينبغي للرئيس المنتخب دونالد ترامب أن يقود الطريق إلى جانب تركيا ودول الخليج العربي في تجميع الأموال اللازمة لإعادة إعمار سوريا والحكم الانتقالي، وهو ما من شأنه أيضاً أن يوجّه ضربة استراتيجية حاسمة للوجود الإيراني في سوريا. وينبغي ربط مثل هذه المساعدة بشروط واضحة تضمن الاستقرار وعملية سياسية شاملة لبناء شيء أفضل مما تحمّله السوريون في عهد الأسد.

سيخلف سقوط نظام الأسد عواقب وخيمة على المنطقة في السنوات المقبلة. والآن أصبحت الولايات المتحدة ودول الخليج تمتلك نفوذاً جديداً، مالياً ودبلوماسياً، لتشكيل تلك العواقب.

ومن المرجح أن تكون أي إدارة جديدة في دمشق حريصة على الحصول على موافقة واشنطن في أقرب وقت ممكن لتعزيز شرعيتها الدولية. وهـذا يعطي الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج الفرصة للتأثير بشكل إيجابي على العملية السياسية الجديدة في البلاد، وضمان أي تغييرات ضرورية من جانب القيادة السورية الجديدة، إذا انحرفت عن المسار.

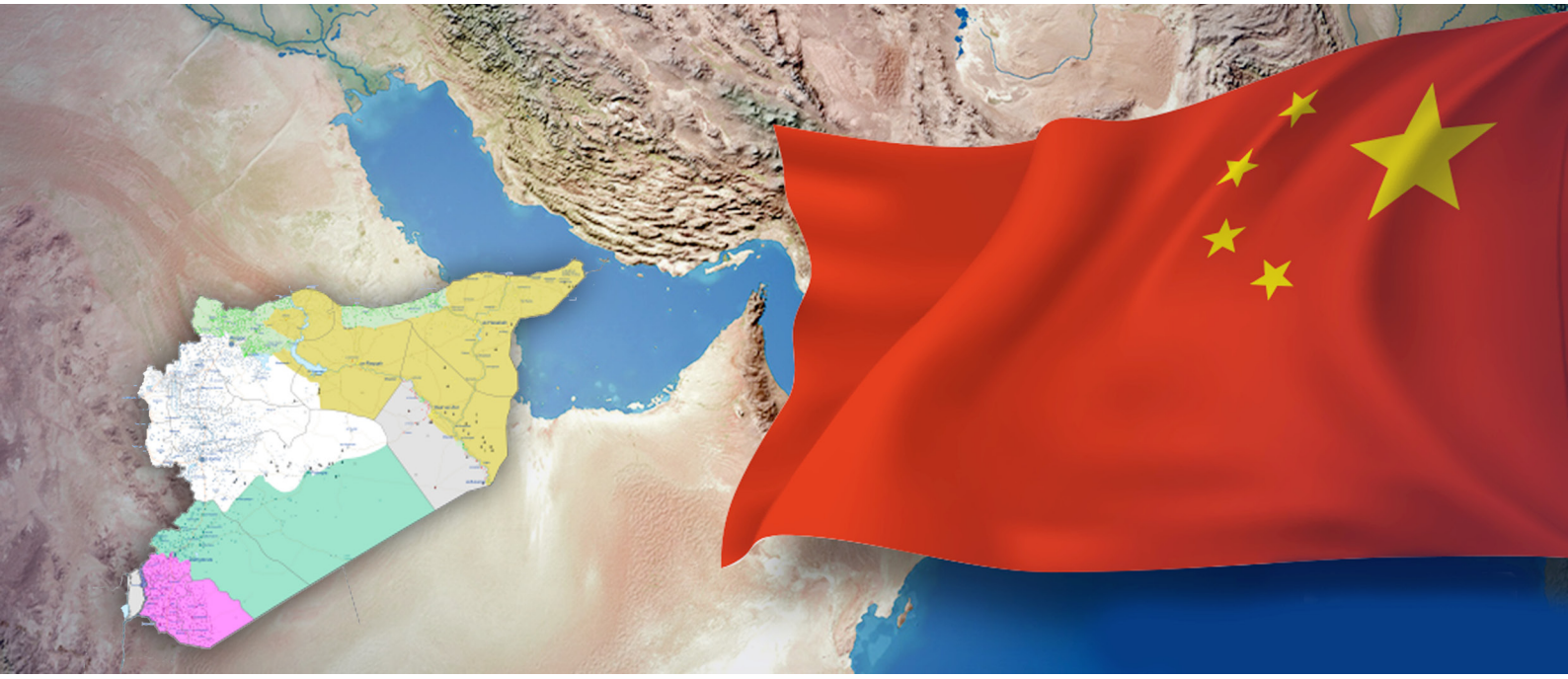

الباحث عبد الله جمال:

الموقف الصيني من تطورات الأزمة السورية

*انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية

في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٤، وبعد سنوات من الهدوء النسبي، شهدت الحرب الأهلية السورية التي اقتربت من دخول عامها الرابع عشر تحولاً دراماتيكياً انتهى بسقوط نظام الرئيس السوري الأسبق بشار الأسد، يوم الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤. أعادت هذه الأحداث القضية السورية إلى واجهة الاهتمام في منطقة الشرق الأوسط، متصدرةً المشهد بجانب القضية الفلسطينية، لما تتجاوزه تداعياتها الإطار الإقليمي لتصل إلى القوى العالمية –ومن بينها الصين– التي ترتبط مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية بالوضع في سوريا. ورغم أن الدور الصيني في الأزمة السورية لم يكن بارزاً، إلا أن وجودها كان ثابتاً، معبراً عن سياسة خارجية تتسم بمبادئ عدم التدخل واحترام السيادة والبراجماتية الاقتصادية.

حياد استراتيجي

يُعد موقف الصين تجاه تطورات الأزمة السورية موقفاً محايداً في ظاهره، ولكنه يعكس سياسة استراتيجية ترتكز على مبادئها التقليدية في السياسة الخارجية، مثل: احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويمكن إيجاز أبرز مواقف بكين عقب تصاعد حدة الأزمة على النحو التالي:

١- الدعوة إلى حل سياسي للوضع الراهن:

في التاسع من ديسمبر ٢٠٢٤، أي في اليوم التالي لسقوط النظام، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يدعو إلى تحقيق الاستقرار في سوريا بأسرع وقت ممكن، والعمل على إيجاد حل سياسي شامل للأزمة. وأكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، على أهمية أن تكون العملية السياسية سورية بحتة، تتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، والذي ينص على التوقف الفوري من جميع الأطراف عن شن هجمات على أهداف مدنية في سوريا.

كما شددت المتحدثة على أنه «حينما تتطلع سوريا إلى حل سياسي، تأمل بكين أن تسترشد جميع الأطراف المعنية بمبدأ المسؤولية والمصالح الأساسية للشعب السوري على المدى البعيد»، مؤكدة أن مصير ومستقبل سوريا يجب أن يقرره الشعب السوري بنفسه دون أي تدخل خارجي، مشيرةً إلى أن هذا الموقف يعكس الالتزام الصيني بمبدأ احترام سيادة الدول، وتعزيز الحلول السلمية للأزمات الدولية.

٢- التأكيد على احترام سيادة الأراضي السورية:

جددت الصين التأكيد على أهمية احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها، خاصة بعد التصعيد الإسرائيلي الذي أعقب سقوط النظام. وفي تصريح رسمي، ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، أن الصين «تراقب عن كثب الوضع في سوريا»، وأكدت على ضرورة احترام سيادة الدولة السورية وسلامة أراضيها، وذلك بما يؤكد التزام بكين بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣- المطالبة برفع العقوبات الغربية المفروضة على سوريا:

أبرزت الصين أهمية رفع العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على سوريا منذ سنوات طويلة، حيث صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي، عقب اجتماعه مع نظيره المصري بدر عبد العاطي، يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، بأن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بشكل مشترك على تحقيق رفع هذه العقوبات، موضحاً أن هذه الخطوة ضرورية لتخفيف الوضع الإنساني المتدهور في سوريا. وأضاف الوزير: «لقد أصبح الوضع في سوريا أكثر تعقيداً في الآونة الأخيرة، والصين تُولِي هذا الأمر اهتماماً بالغاً»، مشيراً إلى أن الصين لطالما انتهجت سياسة قائمة على تعزيز الصداقة والتعاون مع سوريا.

ومن اللافت للنظر أيضاً أنها لم تكن المرة الأولى التي تنادي فيها الصين برفع العقوبات عن سوريا؛ إذ سبق ودعا الرئيس الصيني، في سبتمبر ٢٠٢٣، الغرب إلى «رفع العقوبات عن سوريا التي مزقتها الحرب»، وذلك خلال محادثاته مع الرئيس السوري الأسبق بشار الأسد في بكين.

٤- تجاهل وسائل الإعلام الصينية لتطورات سقوط نظام الأسد:

إن الانهيار السريع للحكومة السورية يشكل أيضاً رسالة غير مرغوب فيها في الداخل بالنسبة لبكين، وهو ما انعكس في الطريقة التي غطت بها وسائل الإعلام الصينية الأحداث للمشاهدين الصينيين؛ حيث إنه بينما أظهرت وسائل الإعلام الدولية صوراً للحشود المبتهجة وسقوط التماثيل في شوارع سوريا، ركزت وسائل الإعلام الصينية الرسمية على لقطات حية ثابتة لدمشق دون أن تظهر أي حشود. كما تجاهلت تغطية مشاركة الفرع السوري للحزب الإسلامي التركستاني (المنتمي إلى إقليم شينجيانغ الصيني) في الأحداث، رغم نشر أعضاء الحزب تسجيلات توثق مظالمهم في الإقليم، وتهديداتهم باستخدام الأسلحة التي استولوا عليها من الجيش السوري السابق ضد الصين.

٥- الامتناع عن التدخل العسكري ضد المعارضة:

على عكس المواقف الروسية والإيرانية، لم تشارك الصين في أي دعم عسكري لنظام الأسد، كما لم تنخرط في الأعمال القتالية دفاعاً عنه. هذا الامتناع يعكس سياسة الصين التي تعتمد على عدم التدخل العسكري في النزاعات الدولية، بل ومن المرجح أن يسهم هذا الموقف في تسهيل تطبيع العلاقات بين الصين والحكومة الجديدة في سوريا، خاصة في ظل التوجه نحو إعادة بناء البلاد بعد سنوات من الحرب.

٦- الحرص على سلامة المواطنين والممتلكات الصينية:

ومن بين المخاوف المباشرة سلامة المواطنين الصينيين في سوريا، ففي ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، ومع تطورات الأوضاع في سوريا، أصدرت الحكومة الصينية بياناً طارئاً دعت فيه مواطنيها إلى مغادرة البلاد حفاظاً على سلامتهم، كما أكد البيان أن الصين قدمت دعماً فعالاً للراغبين في مغادرة سوريا بطريقة آمنة ومنظمة، مع الحفاظ على التواصل مع المواطنين الذين ما زالوا في سوريا لتقديم الإرشادات اللازمة.

من جانبه، قال زعيم هيئة تحرير الشام أحمد الشرع، إنه لن يسمح لأحد بالاقتراب من المؤسسات العامة التي ستستمر في العمل تحت إشراف «رئيس الوزراء السابق» حتى التسليم الرسمي، الأمر الذي دفع بكين إلى الإبقاء على سفارتها مفتوحة في دمشق، بهدف تقديم المساعدة للمواطنين الصينيين المحتاجين، ولا سيما ضمان استمرار قنوات التواصل مع القيادة السورية الجديدة.

محددات دافعة

رغم الخسائر التي واجهتها الصين في سوريا بعد سقوط النظام السابق، فإنها تسعى لتقليل هذه الخسائر عبر التكيُّف مع الوضع الجديد في دمشق، سواء في السياسة أو الاقتصاد أو النفوذ الاستراتيجي في الشرق الأوسط. ويمكن تلخيص أبرز محددات الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية على النحو التالي:

١- عضوية سوريا في مبادرة الحزام والطريق:

تُمثل عضوية سوريا في مبادرة الحزام والطريق نقطة استراتيجية بالنسبة للصين؛ إذ أوضح بعض الخبراء الصينيين أن بكين تتابع الوضع السياسي في سوريا بدقة، لارتباط ذلك بمصالحها الجيوسياسية، حيث يجعل الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا في قلب الشرق الأوسط منها لاعباً أساسياً في السياسة الإقليمية للصين. ومن ثم يتماشى استقرار سوريا مع أهداف بكين في تأمين مسارات الطاقة، وتوسيع نفوذها الإقليمي من خلال المبادرة، خاصةً بعد انضمام سوريا رسمياً لها في عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من هذه الإمكانيات، فإن الاستثمارات الصينية في سوريا لا تزال محدودة، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة للصين في سوريا حوالي ١٣/٢٤ مليون دولار فقط بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. ورغم توقعات بعض وسائل الإعلام الصينية بأن تستثمر الصين مليارات الدولارات على مدى السنوات القادمة لإعادة إعمار سوريا، فإن الواقع يشير إلى بطء عملية وخطوات تنفيذ هذه المشروعات. من جانب آخر، يرى المراقبون أن

سقوط النظام السابق قد يُشكل فرصة أمام الصين لإحياء مشاريعها الطموحة، مثل طريق الحرير الجنوبي، الذي يربط الصين بأوروبا عبر كازاخستان، وأوزبكستان، وإيران، والعراق، وسوريا.

٢- الاستفادة من فرص إعادة الإعمار:

في ضوء الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين البلدين عام ٢٠٢٣، ولا سيما مع احتمالية انفتاح النظام السوري الجديد على التقارب مع بكين، يقدم احتمال المشاركة في إعادة إعمار سوريا فرصاً اقتصادية واعدة للصين لتثبيت أوضاعها ومصالحها الاقتصادية في سوريا. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها العقوبات الغربية، أبدت الشركات الصينية اهتماماً بإعادة بناء البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك قطاعات النقل والطاقة.

٣- الهواجس الأمنية الصينية الداخلية:

يُشكل وجود مقاتلين من الإيجور في سوريا قضية حساسة بالنسبة للصين، حيث تخشى الأخيرة من امتداد التطرف إلى إقليم شينجيانغ. وبالتالي، سيشكل التعاون في مكافحة الإرهاب عنصراً رئيسياً في تفاعل الصين مع سوريا؛ إذ تهدف التحركات الدبلوماسية لبكين إلى ضمان أن تعالج الحكومة السورية هذه التهديدات الأمنية بفاعلية، خاصة وأن الصين لا تُخفي قلقها من احتمال استفادتهم من البنى التحتية الحاضنة للدولة السورية المقبلة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد الأرقام الفعلية لمقاتلي الإيجور في سوريا، إلا أن الصين ستعطي الأولوية للضغط على الحكام الجدد في سوريا لاستبعاد هؤلاء المقاتلين من أي دور في الحكومة.

في المقابل، يرى العديد من الخبراء في الشؤون الصينية أن هذا الموضوع لن يكون عائقاً إذا ما تم التفاهم بشأنه مع العهد الجديد. وباستثناء التعبير عن دعمها لقضية الإيجور، لا يبدو أن هيئة تحرير الشام لديها أي مصلحة واضحة في مواجهة الصين، وبالتالي فإن انتصارها في الحرب الأهلية السورية لا يشكل تهديداً مباشراً للصين، والتي يمكن أن تكرر تجربتها مع أفغانستان داخل الحالة السورية للتعامل مع هيئة تحرير الشام في حال بقي قرارها هو المرجح في دمشق.

٤- دعم سياسات الصين في المنطقة:

تلعب الصين دوراً متزايداً كوسيط في الشرق الأوسط، كما ظهر من خلال دورها في تحقيق التقارب بين السعودية وإيران، وهو النهج الذي قد يمتد إلى سوريا، حيث تسعى بكين إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، مثل تركيا وإيران ودول الخليج، وتهدف هذه السياسة إلى تقليل الصراعات الإقليمية، وتعزيز النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي للصين.

٥- ترسيخ المبادئ الأيديولوجية والدبلوماسية لبكين:

يُعد التزام الصين بمبادئ عدم التدخل واحترام السيادة حجر الأساس لخطابها الدبلوماسي، وهو نهج يحظى بقبول واسع في الدول النامية التي تعارض التدخلات الغربية. وعلى خلاف الدعم العسكري الذي كانت تقدمه روسيا وإيران للنظام السوري، اكتفت الصين بتقديم دعم سياسي ودبلوماسي، حيث استخدمت حق النقض (الفيتو)

في مجلس الأمن الدولي.

وفي السياق ذاته، يرى خبراء الشأن الصيني أن دور الصين في سوريا سيتأثر بمنافسة دول أخرى كتركيا والولايات المتحدة وأوروبا، التي بدأت تولي اهتماماً متزايداً بالتطورات في سوريا. في الوقت ذاته، قد يتم التنسيق بين الصين وهيئة تحرير الشام عبر تركيا التي تجمعها علاقة وثيقة بهذه الجماعة، خاصة وأن بكين تتمتع بمرونة أيديولوجية كافية للتعامل مع أي حكومة مستقبلية في دمشق.

٦- مدى استعداد الفاعلين الجدد بسوريا للتقارب مع بكين:

مع تغير المشهد السوري، قد تعطي القيادة الجديدة الأولوية لحماية الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الصينية، كوسيلة لاستقرار الاقتصاد؛ حيث تسعى الحكومة الجديدة إلى الحصول على الدعم من دول مثل الصين، التي أظهرت نهجاً مرناً في التعامل مع العلاقات الخارجية. وبناء على ذلك، يرى البعض أنه من المحتمل أن تكون أي قيادة جديدة في دمشق حريصة على بناء علاقات جيدة مع بكين، وسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بنسبة ٨٥٪ بسبب الصراع في سوريا.

كما تحدثت بعض التقارير عن أن هيئة تحرير الشام تعهدت بحماية الأصول الصينية في سوريا، على غرار تعهدها بحماية القواعد الروسية في سوريا بانتظار التوصل إلى تفاهمات واتفاقات جديدة، ناهيك عن أن مستقبل علاقات الصين مع العهد الجديد سيتعلق بمدى استمرار موافقته على استمرار المشاريع الصينية المتفق عليها مع النظام السابق، لا سيما أن العهد الجديد لديه خيارات إلغاء أو تعديل الاتفاقات المبرمة بشأنها.

٧- رغبة بكين في موازنة علاقاتها مع إيران وتركيا:

أدركت الصين بعد التطورات الأخيرة في المنطقة التكلفة العالية لتحالفها مع إيران وروسيا في الشرق الأوسط، فبالرغم من نجاحها في توظيف علاقتها مع إيران للتوسط في صفقة تطبيع بين إيران والسعودية، إلا أن سقوط نظام الأسد قد يعيد ترتيب الأولويات الصينية في المنطقة.

وبناء على ذلك، تتوقع التحليلات أن تبدأ الصين بالابتعاد تدريجياً عن إيران، وإعادة صياغة استراتيجيتها في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار دور تركيا كقوة إقليمية بارزة، وهو ما قد يدفع بكين للتركيز على بناء علاقات أكثر توازناً مع القوى الإقليمية المؤثرة، بهدف إعادة تموضع نفوذها في المنطقة، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

مستقبل معقد

يكشف موقف بكين تجاه التحولات السورية عن نهج براجماتي يسعى لطي صفحة العلاقات التقليدية مع دمشق، واستكشاف إمكانيات شراكات جديدة مع القيادة المستقبلية؛ حيث يجمع الموقف الصيني بين الالتزام بالمبادئ الأيديولوجية والسعي لتحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ولكن من جانب آخر، قد يواجه الدور الصيني انتكاسات على المدى القصير، خصوصاً في ظل مبادرة الحزام والطريق، حيث إن مستقبل بكين في سوريا سيعتمد بشكل كبير على كيفية تطور المشهد السياسي، خاصة في ضوء استمرار حالة التشرذم السياسي، ووجود قوى دولية وإقليمية متنافسة، ومن ثم تهديد المصالح الصينية في سوريا.

خرائـط تحليلية

كانون الأول / ديسمبر 2024

خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا بعد سقوط الأسد

*موسوعة الجسور

تغيرت خرائط النفوذ والسيطرة في سوريا بعد المعارك التي انطلقت بها الفصائل في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ انطلاقاً من إدلب لتسيطر على مساحات واسعة من حلب إلى حماة إلى حمص بشكل متسارع ومتزامن مع تحرُّك مجموعات جنوبي البلاد وفي المنطقة الوسطى، لينتهي الأمر بهروب بشار الأسد وسقوط نظامه بذلك يوم ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

تزامن انطلاق الفصائل من إدلب في معركة «ردع العدوان» مع غرفة عمليات أطلقتها فصائل الجيش الوطني شمال حلب تحت اسم «فجر الحرية» والتي ركزت على التقدُّم في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» في تل رفعت وشرق حلب، خاصة المناطق التي سلمتها قوات النظام المنسحبة من شرق حلب لقسد، ثم استمرت الفصائل في توسيع مناطق سيطرتها باتجاه منبج.

بعد هروب بشار الأسد وسقوط نظامه واستسلام قواته أصبحت خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا لأول مرة بلون أحمر يميز مناطق سيطرة نظام الأسد الذي واجه الشعبَ الثائرَ بعد ٢٠١١ بالقوى الأمنية والعسكرية، وكانت مناطق سيطرة هذا النظام المخلوع قبل سقوطه تصل إلى نسبة ٦٣٫٣٨٪ من سوريا، وقد كانت هذه النسبة ثابتة منذ توقُّف المعارك إثر اتفاق تركي روسي تم توقيعه في آذار/ مارس ٢٠٢٠.

في المقابل فإن المناطق التي سيطرت عليها الفصائل المنطلقة من إدلب وريف حلب الشمالي والجنوب السوري ومناطق أخرى قد وصلت إلى أكثر من ٧١٪ من مساحة سوريا، وكانت قبل ذلك منذ عام ٢٠٢٠ لا تصل إلى نسبة ١١٪ بما في ذلك مناطق القوات التي تدعمها قوات التحالف الدولي في منطقة التنف.

مناطق قسد تراجعت بعد سقوط نظام الأسد في مناطق وزادت في أخرى، فقد استقرت منذ عام ٢٠٢٠ بما يزيد قليلاً على نسبة ٢٥٪ من مساحة سوريا، وبلغت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ما يزيد عن ٢٨٪، لكن يُتوقَّع أن تتراجع نِسَب سيطرتها لصالح الفصائل في غرفة عمليات فجر الحرية التي قد تتقدم في منطقة عين العرب/ كوباني وفي محافظة الرقة.

لأول مرة بعد عام ٢٠١١ تتوسَّع إسرائيل في عمليات اقتحام وسيطرة ثبَّتت فيها قواتها في مجموعة من القرى والتلال جنوب شرقي البلاد بما يكاد يصل إلى نسبة ١٪ من مساحة الخريطة السورية.

باختصار إن الخريطة التي فرضت الظروف الإقليمية والدولية وتوازُنات القوى أن تستقر منذ ربيع ٢٠٢٠ قد تغيرت مستفيدة من تغيُّر هذه الظروف والتوازُنات، لكنه كان تغيُّراً سريعاً ومفاجئاً، أدى خلال أسبوعين تقريباً إلى زوال مناطق سيطرة النظام المخلوع والتي كانت أوسع المناطق، لصالح الفصائل والقوى الثائرة على نظام الأسد التي تسلمت إدارة البلاد، وتسعى لتُمدّد سيطرتها أكثر لتشمل مناطق شمال شرقي سوريا التي تسيطر عليها قسد، بينما يبدو أن القوات الإسرائيلية تستكمل مشروعها في المنطقة وتستغل الظروف لتسيطر على أراضٍ سوريةٍ جديدة.

جون بولتون :

سقوط الأسد: بداية تغيرات كبرى أم تهديدات جديدة؟

مجلة»فورين بوليسي»الامريكية

يتسارع دوران عجلة التاريخ في الشرق الأوسط، حاملاً معه احتمالات لتغيرات جذرية في المنطقة، قد تكون نحو الأفضل أو الأسوأ.

جاء انهيار ديكتاتورية عائلة الأسد في سوريا كصدمة مدوية للجميع، بدءاً ببشار الأسد نفسه، ومروراً بحلفائه في روسيا وإيران.

حتى أجهزة الاستخبارات العربية والغربية عجزت عن كشف هشاشة النظام، بخاصة ضعف وعدم ولاء مؤسساته العسكرية والأمنية.

سقط الحكم الديكتاتوري الوحشي، ولكن ما الذي سيأتي بعد ذلك؟

الأهم هو أن إسقاط الأسد يمثل هزيمة كبيرة أخرى لحكم الملالي في إيران. فبعد الضربات القوية التي تلقتها ميليشيات «حزب الله» من إسرائيل، والتفكيك شبه الكامل لـ»حماس»، تعد هذه ثالث كارثة كبرى تواجه استراتيجية «طوق النار» المناهضة لإسرائيل التي تتبناها طهران. وعلى رغم أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وافق على وقف إطلاق النار مع «حزب

سقوط النظام في سورية يربك حسابات روسيا وإيران

الله»، فقد أوضح أن مدته لا تتجاوز ٦٠ يوماً، وتنتهي مباشرة بعد مغادرة جو بايدن منصبه. سيواجه «حزب الله» مزيداً من المصاعب إذا تم قطع خط إمداده البري عبر العراق وسوريا بشكل دائم. ولا يوجد وقف إطلاق نار مع «حماس»، مما يعني أن كلا الوكيلين الإرهابيين قد يواجه مزيداً من الضربات الإسرائيلية.

أما بالنسبة إلى إيران نفسها، فلا يمكن لأوضاعها أن تكون أسوأ من ذلك. فمع سقوط ثلاث ركائز رئيسة لقوتها الإقليمية، أو قرب سقوطها، أصبح الملالي في خطر كبير على المستويين الدولي والداخلي. وقد انتشرت الاتهامات المتبادلة وإلقاء اللوم بين كبار قادة الحرس الثوري والجيش الإيراني النظامي بالفعل على نطاق واسع بين صفوف الشعب.

التفكك والانقسام في صفوف القيادات العليا للأنظمة الاستبدادية غالباً ما يكونان من أولى علامات انهيار النظام.ففي إيران، كان الاستياء الشعبي واسع النطاق بالفعل نتيجة للتدهور الاقتصادي المزمن، ومعارضة الشباب والنساء عموماً، فضلاً عن التوترات العرقية وغيرها.

وإذا بدأ الحرس الثوري والقيادة العسكرية النظامية في الانهيار، فإن احتمالات اندلاع صراع مسلح داخلي تزداد. وقد أظهر انهيار نظام الأسد أن مظاهر القوة قد تخفي ضعفاً عميقاً، وأن الانهيار يمكن أن يحدث بشكل مفاجئ وسريع.

خارجياً، لم يكن نظام إيران أبداً بهذا القدر من الهشاشة منذ ثورة ١٩٧٩. فقد تمكنت إسرائيل من تدمير أنظمة الدفاع الجوي S-٣٠٠ التي زودت بها روسيا إيران، وإلحاق أضرار جسيمة بقدراتها الصاروخية الباليستية، وتدمير أجزاء من برنامجها للأسلحة النووية. لم يحظ نتنياهو بفرصة أفضل من الآن للقضاء على كامل البرنامج النووي الإيراني أو أجزاء كبيرة منه.

إن تحقيق ذلك سيجعل إسرائيل والدول المجاورة والعالم بأسره أكثر أماناً من تهديد الانتشار النووي الإيراني الذي استمر لعقود، في انتهاك طويل الأمد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

على إسرائيل، بمساعدة الولايات المتحدة إن كان في ذلك حاجة، السعي إلى تحقيق النصر في قضية البرنامج النووي. لن يقضي ذلك فقط على تهديد طهران بهولوكوست نووي، بل سيوجه أيضاً ضربة سياسية أخرى للملالي على الصعيد الداخلي.

فضلاً عن عشرات المليارات من الـدولارات التي أهدرت في دعم وكلاء إيران الإرهابيين الذين تعرضوا الآن للتدمير، فإن المليارات التي أنفقت على تطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية ستعد أيضاً أموالاً مهدورة. وسيكون من حق المواطنين الإيرانيين تماماً أن يستنتجوا أن الملالي لم يكونوا أبداً حريصين على مصالحهم، وأن إطاحتهم أصبحت الآن مبررة تماماً.

روسيا هي ثاني أكبر الخاسرين. فإضافة إلى انشغالها وانهماكها جراء عدوانها غير المبرر ضد أوكرانيا، الذي يوشك على دخول عامه الثالث، افتقر الكرملين إلى الموارد لإنقاذ عميلها في دمشق.

إذ إن إهانة فلاديمير بوتين تتردد أصداؤها عالمياً، وستترك أيضاً تأثيراً مدمراً داخل روسيا، ربما تحفز أخيراً

معارضة أكثر فاعلية للأعباء المستمرة التي تفرضها حرب أوكرانيا على مواطني روسيا واقتصادها.

حتى إن روسيا قد تواجه خسائر أكبر في المستقبل. فالمصالح الرئيسة للكرملين في سوريا هي في قاعدة طرطوس البحرية وقاعدة اللاذقية الجوية، وهما المنشآتان العسكريتان الوحيدتان لروسيا خارج أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

هاتان القاعدتان حيويتان لموقع روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. وإذا ما اضطرت روسيا إلى إخلاء هاتين القاعدتين، فإن قدرتها على تعزيز قوتها خارج البحر الأسود ستتقلص بصورة كبيرة، كما سيتراجع تهديدها لحلف الناتو عبر البحر الأبيض المتوسط. وعلى رغم أن هناك مؤشرات أولية على أن روسيا قد تحاول الاحتفاظ بالقاعدتين، تشير صور فضائية تجارية حديثة إلى أنها قد تكون تستعد لسحب بعض أو كل قواتها. لا يزال الوضع غير مستقر.

من دون شك، تعد تركيا، وتنظيم «هيئة تحرير الشام» HTS، والجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا هم الرابحون الكبار حتى الآن. ومع ذلك، فإن الوضع الداخلي في سوريا أبعد ما يكون عن الاستقرار. لا يزال الجنود الامريكيون موجودين في شمال شرقي سوريا، إذ تقدم الدعم لقوات الدفاع السورية التي تضم بشكل رئيس الكرد في حملة مكافحة «داعش»، وكذلك في منطقة التنف.

لا ينبغي التخلي عن الكرد، بخاصة في ظل الطموحات «العثمانية الجديدة» للرئيس رجب طيب أردوغان لتوسيع نفوذ تركيا في الأراضي العربية. سيكون من الخطأ، في هذه المرحلة، إزالة «هيئة تحرير الشام» من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية في واشنطن، على رغم أن إدارة بايدن تفكر في اتخاذ هذه الخطوة بشكل غير حكيم.

> **لا مصلحة لاحد في رؤية دولة إرهابية أخرى تنشأ على البحر الأبيض المتوسط**

في وقت يعد فيه إطاحة الأسد مساهمة حاسمة في تقليص التهديد الإيراني، إلا أنه لا مصلحة لإسرائيل ولا للحكومات العربية المجاورة ولا للولايات المتحدة في رؤية دولة إرهابية أخرى تنشأ، وهذه المرة على البحر الأبيض المتوسط.

أمامنا دبلوماسية حساسة في الفترة المقبلة. وفي هذه الأثناء، كان بايدن على صواب عندما قصف مستودعات أسلحة «داعش» في شرق سوريا لحرمان «هيئة تحرير الشام» من تلك الموارد، كما أن إسرائيل مبررة في تدمير الأصول العسكرية لحكومة الأسد للسبب نفسه.

من المهم بالنسبة إلى المنطقة والعالم أن تبذل جهود عاجلة لتحديد وتأمين جميع جوانب برامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية للأسد. فقد استخدم الأسد الأسلحة الكيماوية ضد شعبه في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، لذا لا شك في أن هذه القدرات موجودة.

لذا وعلى رغم أن هناك كثيراً من الأخبار الإيجابية في شأن إطاحة الأسد ونفيه إلى موسكو، فإن الظروف في سوريا لا تزال تشكل تهديداً خطراً للسلام والأمن في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم. ليس هذا وقت التراخي أو التراجع، بخاصة بالنسبة إلى الإدارة الامريكية المقبلة برئاسة ترمب.

*مستشار الأمن القومي الامريكي السابق

العالم إلى حروب أوسع... توقعات للنظام العالمي وأقطابه

لا نظام ثنائياً في المستقبل القريب... وفي سوريا «٤ عناصر لعدم الاستقرار»

حوار صريح مع البروفيسور غسان سلامة

باريس: ميشال أبونجم:مع انقضاء الربع الأول من هذا القرن، تزدحم الأسئلة حول اتجاهات العالم وسط حالة متقدمة من عدم اليقين. التغيرات متسارعة والقناعات القديمة المترسخة تسقط الواحدة تلو الأخرى. وما يزيد من ضبابية الرؤية تداخل المؤثرات ببعضها وصعوبة الفصل بينها، وبالتالي قياس أوزانها وقدرتها التأثيرية.

ولجلاء بعض هذا الغموض، حملنا سلَّة من الأسئلة إلى غسان سلامة، البروفسور السابق في معهد العلوم السياسية الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة. وعلاوةً على ذلك، فهو صاحب مؤلفات مرجعية في العلاقات الدولية. آخر كتبه الصادرة ربيع ٢٠٢٤ «إغراء النزوع إلى القوة - الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين» يلقي أضواءً كاشفة على مسار العالم للعقود المقبلة.

في حوار موسَّع، تحدث سلامة عن توقعاته للنظام العالمي وأقطابه، من الفرص المنظورة لـ٢٠ دولة قد تتحول إلى قوى نووية، إلى قدرة تجمع «البريكس» على منافسة مع الحلف الأطلسي، وصولاً إلى مصير الدولار كقوة مالية عالمية، وانتهاء بحروب المسيرات الجديدة؛ إذ يدخل الذكاء الاصطناعي سلاحاً وازناً في قلب المعادلات على الأرض.

عودة الأحلام الأمبراطورية

*** ما الذي تغيَّر في النظام العالمي خلال الربع الأول من القرن ٢١؟**

-ما حصل في الفترة الأخيرة أن الحرب الباردة انتهت، ومع انتهائها حصل تطور إيجابي هائل في النظام العالمي، كتراجع النفقات العسكرية وخفض أعداد الرؤوس النووية وتقلص القواعد العسكرية القائمة في دول أخرى وانسحاب الاتحاد السوفياتي من أوروبا الشرقية وإقفال الولايات المتحدة لعدد من قواعدها في الفلبين وامريكا الوسطى، كما أن الروح عادت إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بيد أن الأمور انقلبت لاحقاً رأساً على عقب. وبنظري ارتبط ذلك بالغزو الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. والسبب أنه لم يقم على أساس قانوني، ومن غير قرار من مجلس الأمن، حيث كانت قوى كبرى تعارضه.

الأسوأ أن واشنطن كانت الجهة التي لعبت الدور الأكبر في إنشاء النظام الدولي القائم منذ عام ١٩٤٥، مثل الأمم المتحدة والصناديق الدولية والمنظمات الأخرى. وإذا كانت هذه الجهة تسمح لنفسها بتجاوز القوانين التي ساهمت بوضعها؛ فكيف يمكن منع الدول الأخرى من اتباع نهجها؟ وهذا ما حصل بالفعل: دخلت روسيا إلى جورجيا ثم إلى مولدوفا ثم إلى أوكرانيا مرة أولى، ثم مرة ثانية، وتبعتها دول أخرى، كبرى أو وسطى، على المنوال نفسه، بحيث برز نزوع نحو اللجوء إلى القوة.

ثم بدأنا نرى عودة ارتفاع الميزانيات العسكرية تدريجياً، وأن الدول النووية راحت تجدِّد وتوسِّع ترسانتها النووية؛ سواء أكانت روسيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا، فالصين مثلاً تعمل على مضاعفة رؤوسها النووية من ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ بحلول عام ٢٠٣٠.

كذلك، فإن عدداً من الدول غير النووية تسعى للتحول إلى دول نووية. هناك ٢٠ دولة قادرة على التحوُّل إلى نووية خلال عام واحد، وأنا أتوقع أن يقوم بعض منها بذلك.

إذن، المؤشرات اليوم مختلفة عما كانت عليه سابقاً. كذلك علينا أن نشير إلى أن النزوع إلى استخدام القوة كان منحصراً لفترة من الفترات بوقف حرب أهلية، كما في رواندا والصومال، أو في محاربة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١. الآن، تغيَّر الوضع إلى التدخل في دولة مجاورة أو محاولة احتلال والاستحواذ على أراضٍ في دولة أخرى؛ ما يعني أننا تخلينا عن منطق الأمن الجماعي الذي تقوم عليه الأمم المتحدة، وغلب عليه منطق ميزان القوى.

*** هل سيتواصل هذا النزوع؟**

– هذا قائم اليوم. وإذا بقيت العلاقات بين الدول الكبرى، امريكا، والصين، ودول كبرى أخرى، على حالها الراهن من انعدام الثقة بين الزعماء والدول، فإنها ستتواصل وربما تتفاقم. ولننظر إلى تغيير روسيا لعقيدتها النووية وتبعاتها على الحرب في أوكرانيا ولدعوات وزراء إسرائيليين لضرب غزة نووياً. هذا كلام لم يكن يأتي عليه أحد في الأعوام الـ٢٠ المنقضية، ويمكن ألا يبقى محصوراً وينتقل إلى مناطق أخرى في العالم، وهو أمر بالغ الخطورة.

الجنوب الشامل

*** هل سيكون لهذا «الجنوب الشامل»، في حال تأكُّد ثباته على المستوى العالمي، دور في إعادة التوازن لحوكمة العالم؟**

– بالتأكيد. لكن سيأخذ الأمر وقتاً. دعني أتوقَّف لحظة؛ ماذا لدينا؟ هناك حلف قائم هو «الأطلسي» ليس له شبيه في العالم. كان هناك حلف وارسو تم حله بانتهاء الحرب الباردة. ظهرت آنذاك أصوات في الغرب تقول: بما أن حلف وارسو قد انتهى؛ فلماذا لا نحل أيضاً حلف شمال الأطلسي؟ لكن امريكا وعدداً من الدول، كألمانيا وغيرها، أصرَّت على بقاء الأطلسي. وبقي الحلف. وعندما بدأت روسيا بالتحرك في جورجيا، وفي أوكرانيا، زادت قيمته لدرجة أن دولاً محايدة في أوروبا كانت ترفض أن تدخل في هذا الحلف، طلبت الدخول فيه، مثل السويد وفنلندا. إذن لدينا حلف يضم الدول الغربية إجمالاً.

هذا الحلف ليس له مقابل أو رديف، وبالتالي هناك انعدام في التوازن بين الغرب وباقي دول العالم، لأن الغرب متكتِّل حول حلف متكامل، والباقي ليس متكتِّلاً. إذن هناك شعور لدى الدول الأخرى؛ لدى الصين، لدى روسيا، لدى البرازيل، جنوب أفريقيا والهند، بأنها لا تحصل على حصتها في المنظمات العالمية، ولا تحصل على قدرة الأخذ بآرائها ومطالبها ومصالحها من قبل الأطراف الأخرى لأنها غير متكتلة، وهي ليست بتكتل.

لذلك نشأت منظمات، مثل «البريكس» و«منظمة شنغهاي» وغيرهما لتحاول إرساء شيء شبيه. لكن هذه المحاولات ما زالت في أولها، وما زالت ضحية تناقضات: الصين تريد أن تُدخِل عدداً كبيراً من الدول في «البريكس» فيما روسيا تتحفظ عن ذلك. الصين تتحدث عن جنوب متكامل فيما روسيا ترفض أن تضع نفسها بين دول الجنوب. روسيا تقول إن هناك أكثرية عالمية تنتمي إليها في الجنوب وفي الشمال وفي الشرق وفي الغرب، لكنها ترفض تعبير الجنوب الشامل، بل هناك عدد كبير من الروس يعتبرون أنفسهم أوروبيين.

ثم لديك مواضيع أخرى، وهي الخلافات الثنائية بين الدول: مثلاً ثمة خلافات حدودية بين الهند والصين، وهناك التنافس التجاري وغيره. «البريكس» لم تتمكن، ولن تتمكن في القريب، من أن تتحول إلى ما يشبه حلف شمال الأطلسي، إلا إذا وضعت لنفسها عقيدة، كما لدى حلف شمال الأطلسي عقيدة، وقوامها التشابه في الأنظمة السياسية بين أعضائه، وهي قائمة على نظام السوق الاقتصادية الحرة، وعلى النظام الدستوري الليبرالي. وهذا التشابه ليس موجوداً بين دول «البريكس»؛ فالهند تكاد تكون ديمقراطية فيما الصين تعمل بنظام الحزب الواحد. لدى روسيا بعض مؤشرات الديمقراطية لكنها في مرحلة تراجع. جنوب أفريقيا ديمقراطية ولكن...

الخلاصة أن التشابه غير موجود؛ إذ إن الأطلسي نشأ في الأساس حلفاً عسكرياً، وهذه ليست حال «البريكس». رغم ذلك، هناك اتفاقات ثنائية ذات جوانب عسكرية، كالاتفاق الصيني – الروسي أو الإيراني – الروسي أو الإيراني – الصيني، لكنها ذات طابع ثنائي، وليس لها طابع جماعي.

الثنائية القطبية

*** إلى أين يذهب التنافس الامريكي – الصيني؟ هل السنوات المقبلة ستوصلنا إلى قيام ثنائية قطبية؟**

– من الخطأ الكبير برأيي اعتبار أن الثنائية القطبية بين الصين وامريكا موجودة اليوم. هي مشروع، محاولة بدأت منذ نحو ١٥ سنة لبناء نظام جديد دولي ثنائي القطبية. الولايات المتحدة لا تحب تعدد الأقطاب، وهي تعلم تماماً أنه ليس بإمكانها أن تمسك بعدد كبير من حلفائها إذا كانت هي القطب الأوحد في العالم. والنظام الذي ترتاح إليه واشنطن هو نظام ثنائي القطب تكون لها فيه الأرجحية، مع وجود منافس قوي لكي تجمع الحلفاء إلى جانبها.

في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، زمن الرئيس الامريكي الأسبق جورج بوش الابن، عملت الدولة العميقة والنخبة الامريكية على البحث عن خصم جديد، ووجدت أن الصين يمكن أن تكون هذا الخصم؛ فبدأ مشروع تكوين نظام ثنائي القطب، وتحويل الصين إلى المنافس الاستراتيجي الأول. بالطبع، ارتاحت الصين لهذا الأمر، أي أن تكون صِنواً لامريكا. عندما تم انتخاب أوباما سنة ٢٠٠٨، فإن أول رئيس دولة التقاه هو الرئيس الصيني، وليس الروسي أو الفرنسي. هذا الواقع يرفع من شأن الصين. لذلك هناك مشروع امريكي توزَّطت فيه الصين بعض الشيء، وهو قيام نظام ثنائي القطب، لكنه لا يزال مشروعاً، إذ إن هناك ممانعة كبيرة لدى العديد من الدول من قيام نظام ثنائي كهذا.

وهذه العقيدة تبنَّاها جورج بوش الابن وبعده أوباما ثم ترمب «الأول»، وعقبه بايدن، وأيضاً ترمب «الثاني» مستمر عليها. وثمة، في الصين، من يأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر، ويحاول أن يجيره لمصلحته. لكن السؤال هو: هل تتقبل دول مثل روسيا والهند والبرازيل وغيرها هذه الثنائية؟

أعتقد أن هناك دولاً كبيرة فاعلة في النظام العالمي تفضل أن تُبقِي على حريتها، وهي تعلم تماماً أن نظاماً ثنائيَّ القطب، كما كان في أيام الحرب الباردة، يقيد من حريتها سياسياً ودبلوماسياً، وحتى عسكرياً. فالهند، مثلاً، تتجاهل الثنائية القطبية وتحافظ على حريتها في المشتريات الدفاعية من روسيا بالطبع، مصدرها التقليدي، ولكن أيضاً مِن فرنسا والولايات المتحدة وغيرهما من المصادر.

إذن لدينا اليوم صراع في النظام العالمي، ولدينا ظاهرة «الانتهازية الدبلوماسية»، أي الرغبة في التعامل مع مَن تريده هذه العاصمة أو تلك بعيداً عن الثنائية القطبية التي سعت إليها الولايات المتحدة من عقد ونصف العقد، وحاولت الصين إنتاجها. وأنا لا ألحظ اليوم بالتأكيد نظاماً ثنائيَّ القطب ولا أراه في القريب العاجل، بسبب مقاومة دول رئيسية أوروبية وغير أوروبية لقيامه.

عندما تريد دولة كبرى أن تتحول إلى قطب جاذب، أو بالأحرى أحد قطبي ثنائية دولية، يتعيَّن أن يكون محيطها الإقليمي هادئاً. وهذه، بعكس الولايات المتحدة، ليست حالة الصين التي هي على خلاف مع ٨ من جيرانها، مثل الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية والفلبين. لكن، بالمقابل، فإن لامريكا صعوبات من نوع آخر، فتركيزها على الصين كخصم استراتيجي منهجي أول لا يعني بالضرورة، في نظر الدول الأخرى، أنها مصيبة في ذلك، وبالتالي لن تسير وراءها.

ثم برزت مشاكل الشرق الأوسط، فحرفت انتباهها عن الصين، وبعدها الحرب في أوكرانيا. وكلما قررت واشنطن

التركيز على الصين تقوم دولة بفرض أمر واقع جديد ترغم واشنطن على القول إن اهتمامها بالصين ما زال على ما عليه، ولكن لنحل بداية المشكلة الجديدة.

أوبئة عابرة للحدود

*** كيف ستؤثر الأوبئة العابرة للحدود على صورة وتوازنات العالم في السنوات المقبلة؟**

– علينا التنبُّه لموضوع جوهري، وهو أن الأوبئة ليست ظاهرة جديدة. المخيف فيها اليوم سرعة التواصل والانتشار. الأوبئة ألَمَّت بالبشرية مرات عدة؛ في القرون الوسطى كان هناك الطاعون يضربها كل عقدين أو ثلاثة، ويقضي على ربع أو ثلث السكان. ثم لنتذكر الإنفلونزا (الرشح) التي ضربت العالم في نهاية الحرب العالمية الأولى، وقضت على عدد يكاد يشابه عدد الذين ماتوا بسببها.

إذن، الجديد والخطير أمران: الأول سرعة التنقل عبر العالم والأعداد الكبيرة للمسافرين بالطائرة، كل مسافر قد يكون حاملاً لوباء. والثاني يتناول ما يحصل في المختبرات. فحتى اليوم، ما زال هناك اعتقاد بأن مصدر جائحة «كوفيد» هو المختبر.

يُضاف إلى ذلك الفروق الكبيرة والمتغيرة في الاستجابة لهذا الوباء بين الدول التي اختلفت حول أفضل طريقة للتصدّي له. والثاني اللامساواة بين البشر حيث كان باستطاعة الاتحاد الأوروبي أن يشتري لقاحين أو ثلاثة لكل فرد من أفراد الاتحاد الأوروبي، بينما كان اللقاح لكل ١٠ أشخاص أو ١٥ شخصاً في عدد من الدول الأفريقية. طبعاً قامت بعض الدول بتقديم مساعدات لهذه الدول، لكن اللامساواة على المستوى العالمي كانت فاقعة. وبالتالي يتعين علينا أن نرى كيف ستتم الأمور في المستقبل.

والثالث اختلاف أنظمة الرعاية الاجتماعية حتى بين الدول المتقدمة؛ ففي الولايات المتحدة، كان هناك عدد كبير من الفقراء لم يتمكن من الوصول إلى المستشفيات بسبب فقدان الضمان الاجتماعي للجميع؛ ما يفسر أعداد الوفيات الكبرى. خلاصتي أن الجائحة الأخيرة أبرزت أهمية وجود سلطات بعيدة النظر تعتمد القرار الصائب. كذلك، يتعين ردم الهوة الهائلة بين القارات والبلدان في القدرة على التصدي للجائحة، لأن جائحة «كوفيد» لن تكون الأخيرة.

الهزات «التكتونية» في العالم العربي

*** يعيش العالم العربي ارتجاجات «تكتونية» وتراكمات، ومثال ما هو جارٍ في سوريا قائم أمام أعيننا. هل سيبقى العالم العربي بهذا التمزق؟**

– ما تقوله يطرح موضوع شروط الاستقرار السياسي. لماذا هناك دول مستقرة سياسياً أو مناطق مستقرة سياسياً ومناطق في حالة ثورات وانعدام الأمن وما شابه؟

ثمة عدة تفسيرات لذلك، والرائج يتناول وجود أو غياب دولة القانون، وتمثيل المواطنين وإشراكهم في القرار السياسي. وتوافر هذه العناصر يوفر الاستقرار. هذا هو التفسير الليبرالي. ولكنْ هناك رأي آخر يقول إن القراءة الليبرالية تنطبق على الدول المتقدمة قليلة السكان، وليس على الدول المتخلفة وكثيرة السكان حيث الاستقرار لا يتوفر إلا بفرض القانون فرضاً. أعتقد أن هذين التفسيرين لديهما ما يشرعهما، لكن التفسير غير كافٍ.

في اعتقادي أننا نعيش، في المنطقة العربية، مرحلة من الظواهر التي لا يمكن أن تسمح بالاستقرار. هناك أولاً

اللامساواة الهائلة في المداخيل بين الدول المجاورة. هذا الأمر سيدفع الدول الأكثر فقراً إلى الاستمرار، باعتبار أن الدول المحظوظة لا تستحق ما لديها، وأنه يجب، بشكل من الأشكال، أن تشركها في جزء من ثرواتها. فانعدام التوازن بين الدول الثرية والدول الفقيرة في العالم العربي من أكثر الهوات عمقاً في العالم.

العامل الثاني هو التزاوج بين الانفجار السكاني والانتقال من الريف إلى المدن من جهة، وانعدام فرص العمل الجديدة من جهة أخرى. ففي سوريا مثلاً تجتمع ٤ عناصر لا تؤدي إلى الاستقرار: التصحُّر وفقدان المياه، حيث هبط الإنتاج الزراعي في الجزيرة ومنطقة البادية هبوطاً مريعاً، وتراجعت تربية المواشي، بالتوازي مع الانفجار السكاني. أعتقد أن سوريا تُعدّ الدولة الثالثة في العالم من حيث النمو السكاني و«الترييف» الفظيع للمدن وفقدان فرص العمل؛ إذ إن هناك حاجة لـ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة كل عام، والجزء الأكبر منها غير متوفر. ولم أتحدث بعد عن السياسة أو عن البطش أو عن الروح الطائفية وكل الأمور الأخرى.

إذن، العناصر الموضوعية لعدم الاستقرار موجودة ما يبين الحاجة الماسة لقيادة متميزة منكبَّة على معالجة هذه العناصر الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية غير المساعدة للاستقرار.

حركية السكان عبر العالم: الهجرات نموذجاً

*** من المتوقَّع أن تتزايد الهجرات عبر العالم في السنوات المقبلة. كيف ستتعامل معها الدول الجاذبة لها؟**

– السبب الأول لهذه الحركية الانعدام الهائل في التوازن الديموغرافي بين القارات الخمس. ثمة دول، إذا استمرَّت على هذا المستوى من التوالد، قد يندثر سكانها تماماً. هذا ينطبق على إيطاليا ومالطا ورومانيا وغيرها من الدول.

لهذه الظاهرة أسباب رئيسية عنوانها الهرم السكاني الذي يتغير في هذه البلدان التي عليها الاهتمام بالمسنّين. هؤلاء تتزايد أعدادهم باطراد. والشيخوخة مكلفة وغير منتجة، بينما عدد الشبان العاملين يقل كل يوم. لا، بل إن أعداد الشيوخ تتوازى مع أعداد لأطفال.

هذا ما هو حاصل في الدول المتقدمة، وانتقل الأمر إلى الصين، واليابان وكوريا الجنوبية. بالمقابل، لديك قارات ما زالت نسبة التوالد فيها مرتفعة ومشاريعها التنموية لم تنجح، وبالتالي ليس هناك عمل ووظائف. وهذا يصحّ على أفريقيا، أو على امريكا الوسطى وأفريقيا بصورة أساسية.

نصف المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة (البالغ عددهم ١١ مليوناً) من المكسيكيين. أنت تبني حائطاً. أنت تطرد (كما هو مشروع ترمب) الملايين إلى بلادهم. لكن الموضوع يبقى قائماً، لأن عدم التوازن يبقى قائماً، وإن بنيتَ حائطاً فسيجد مَن يتمكن من فتحه، أو حتى المرور من تحت الحائط.

كل هذه الأمور تجعلنا نقول إن هذا الانعدام في التوازن من المسائل الكبرى في الربع الثاني من القرن الـ٢١ الذي ستتحكم به المسألة الديموغرافية إلى حد كبير. وأنا لا أرى أن الدول المتقدمة لديها بوصلة كافية لمعالجة هذا الأمر.

هناك بعض الحلول التي تنبغي دراستها لمعالجة ملف الشيخوخة: مثلاً في إسبانيا وفي إيطاليا تم اتخاذ قرار بـ«استيراد» شباب من جنسيات، ومن مهن معينة، والإتيان بهم بالتوازي مع الاستمرار في مكافحة الهجرة غير المشروعة.

بذلك، تعترف الدولة بأنها بحاجة لهؤلاء المهاجرين، ولكنها تمسك بآلية اختيارهم. الوضع في كوريا الجنوبية شبيه، ولكن الحل مختلف، ويقوم على توفير بطاقة عمل وإقامة للعاملين الأجانب لفترة تقل عن ٥ سنوات لتجنُّب حصولهم

على بطاقة إقامة دائمة.

أما الأوروبيون، فإنهم متأخرون؛ كونهم يفتقرون للشجاعة السياسية من أجل الاعتراف بصراحة بأنهم بحاجة للهجرة لأسباب اقتصادية واجتماعية. هذا هو الشرط الأول لمعالجة فاعلة لملف الهجرات، والتوصل إلى حلول يطبقونها بطريقة منظمة؛ إذ فشل الحل الأمني لوقف الهجرات، ولم تكن كافية مساعدات التنمية للدول «المصدِّرة» حتى يبقى المهاجر من أفريقيا في بلده ويعثر هناك على فرصة عمل، كما لم تنجح المساعدات المعطاة للعائلات للإكثار من الإنجاب.

إذن الحلول الثلاثة التي طرحتها أوروبا كانت فاشلة. واعتقادي أن أوروبا تفتقر لرؤية كاملة لعدم التوازن الديموغرافي؛ ما يعني أن الهجرات ستتواصل وتتزايد باتجاه القارة القديمة، مهما كانت برامج الأحزاب، خصوصاً اليمينية منها. ولقد لاحظنا أنه بعد إقفال طريق بوجه المهجرين يتم العثور على طريق أخرى. الفقر والحروب تدفع إلى الهجرات إلى البلدان الغنية. وهذا قائم، وسيتزايد ومعه الهجرات. لذا، تكمن مصلحة الحكومات الأوروبية في أن تعثر على بوصلة لمعالجة هذه المسألة بالغة الأهمية اليوم وغداً.

الثورة الرقمية

*** هل تغير الثورة التكنولوجية الجديدة كيفية إدارة شؤون العالم والمجتمع؟**

– الثورة التكنولوجية «التي تشمل الإنترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي» هي مِن نوع خاص، لأنها أسرع بكثير في تحققها من الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، كما أنها تحتضن في باطنها ثورات داخلية، على رأسها الثورة الإلكترونية التي أوصلت إلى ثورة الذكاء الاصطناعي. والسؤال: مَن المستفيد منها؟

بدايةً، كان الرأي السائد أنها لصالح عموم الناس؛ إذ فُتِح الفضاء، وخُفّضت كلفة التواصل التي أصبحت شبه مجانية أو مجانية بالكامل، وعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان أي كاتب أن يرسل كتابه لمن يريد وفي أي مكان. كذلك، فإن هذه الثورة وسَّعت هامش الحرية أمام الفرد، وحوَّلت أي فرد يستخدم الهاتف الذكي صحافياً أو مراسلاً أو معلِّقاً، وهو ما رأيناه في الحرب الليبية «التي أنهت نظام القذافي».

كذلك تتعين الإشارة إلى ما وفَّرته هذه الثورة من وسائل للتعبئة الاجتماعية، كالدعوة إلى التجمعات والمظاهرات لمئات الآلاف من الأشخاص خلال وقت قصير للغاية. ولذا، صفَّق كثيرون لهذه القدرة «العجائبية». لكن الدراسات بيَّنت أن هذه القدرة لا تسمح بتحقيق أمرين: الأول إيجاد رابط أو برامج مشتركة لهؤلاء المتجمعين. والثاني أنها لا تتيح بروز قيادات جدية.

باختصار، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح التواصل السريع وتعبئة الأشخاص، لكنها لا تتيح تنظيمهم ورصَّهم في برنامج سياسي. والرأي السائد أن الثورة التكنولوجية جاءت على حساب الأنظمة القائمة والسلطات المالية والسياسية والأمنية.

لكن هذه المقاربة بدت لاحقاً سطحية وجزئية؛ إذ تبيَّن أن للسلطات القدرة على التحكم بالثورة التكنولوجية بأشكال مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن دولة كبرى، كالصين، فرضت سلطاتها على الشركات الكبرى الفاعلة، مثل «غوغل» أو «فيسبوك»؛ بأن يكون «الخادم» (SERVER) في الصين وأن تكون الأدوات المستخدمة صينية الصُنع. بمعنى أن الصين سيطرت على المضمون من خلال الأدوات. كذلك تبين لاحقاً أن الثورة التكنولوجية تتيح للسلطات أن تمارس رقابة على الناس، ومَن يعتقد أن رسالته النصية أو اتصالاته الهاتفية غير مراقَبة فهو ساذج.

بيد أن مشكلة جديدة برزت أمام السلطات، تكمن في الحجم الهائل من المعلومات التي تحصل عليها في مختلف أنحاء العالم، من بينها معلومات بالغة الأهمية، لكنها تضيع في بحر المعلومات الأخرى. ففيما خص هجمات نيويورك وواشنطن في عام ٢٠٠١، تبين أنه توافرت للأجهزة الأمنية معلومات بالغة الدقة عن الذين قاموا بالعملية. لكنها كانت ضائعة.

من هنا، يأتي دور الذكاء الاصطناعي الذي جاء لينقذ السلطات من طوفان المعلومات.

إضافة إلى ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي أدى إلى تطور هائل في إدارة الحروب. ففي غزة وجنوب لبنان، استخدمته إسرائيل بشكل مكثف، واعتمدت في لبنان على «الداتا الكبرى» (Big Data)، التي تمتلكها عن أصحاب السيارات ولوحاتها لتحديد هوية الأشخاص المستهدَفين. كذلك تتعين الإشارة إلى دور الذكاء الاصطناعي في حرب المسيَّرات، بحيث نشهد اليوم تغيراً جذرياً في إدارة الحروب، وما لها من انعكاسات. في أي حال، فإن للذكاء الاصطناعي تطبيقات متنوعة على جميع الصعد، وسيقوى دوره أكثر فأكثر مستقبلاً.

الدولار الملك

❋ هل سيبقى الدولار الامريكي عملة المستقبل؟

-الواقع أن الدولار أعلن عن وفاته كالعملة الدولية الأولى باكراً جداً. وتكرر ذلك خلال ٢٠ سنة؛ إذ أتذكر أنه، في مطلع القرن، ظهرت تحليلات حتى في مجلة «فورن أفيرز» أو مجلات المؤسسة الامريكية تتنبأ بنهاية الدولار، خصوصاً بعد ظهور العملة الأوروبية (اليورو). ثم مؤخراً عامل جديد؛ إذ قررت «البريكس» أن تكون لديها عملة موحَّدة.

بداية، أنا لا أعتقد أن «البريكس» في وضع مِن التماسك يسمح بأن يكون لديها عملة واحدة. ثانياً: يبدو، بعد ربع قرن على اعتماد اليورو، أنه حصل على جزء من ودائع المصارف المركزية ومن التجارة الدولية، لكنه توقف عندها، بمعنى أنه نما إلى نسبة ١٧ في المائة تقريباً. لكنه توقَّف عندها في السنوات الأخيرة.

هناك عملات أخرى، مثل الين والفرنك السويسري، لكنها لم تمس الدولار الذي لم يزل الدولار العملة الأولى في أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من المبادلات التجارية الكبرى، ومن ودائع المصارف الكبرى. وهذا الأمر يعطي الولايات المتحدة قدرة سياسية كبيرة، لأن لديها القدرة على طبع هذه العملة من جهة، ويعطيها، من جهة أخرى، قدرة للتأثير على اقتصادات الدول الأخرى، وبالتالي على أمنها.

لكن في القريب المنظور، أعتقد أن الدولار سيبقى العملة الأقوى في الساحة الدولية، ولا أقول الوحيدة، التي تتحكم، بمفردها، بأكثر من نصف ودائع المصارف المركزية، وأيضاً بنوعية المبادلات في المصارف. ثم هناك العقوبات التي تفرضها واشنطن باللجوء إلى سلاح الدولار؛ فالولايات المتحدة نجحت في الحرب على الإرهاب في المجال المالي أكثر من نجاحها في المجال الأمني. ومن جانب آخر، فإن العولمة غيرت في أهمية الوزارات في كل دولة، حيث إن وزير المالية الامريكي أهم بكثير من وزير الخارجية أو الداخلية، لأن لائحة العقوبات بحوزته.

❋صحيفة»الشرق الاوسط»اللندنية/حصاد وتحقيقات

خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا

كانون الأول/ ديسمبر 2024

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

INFORMA GENE
data analysis & visualization

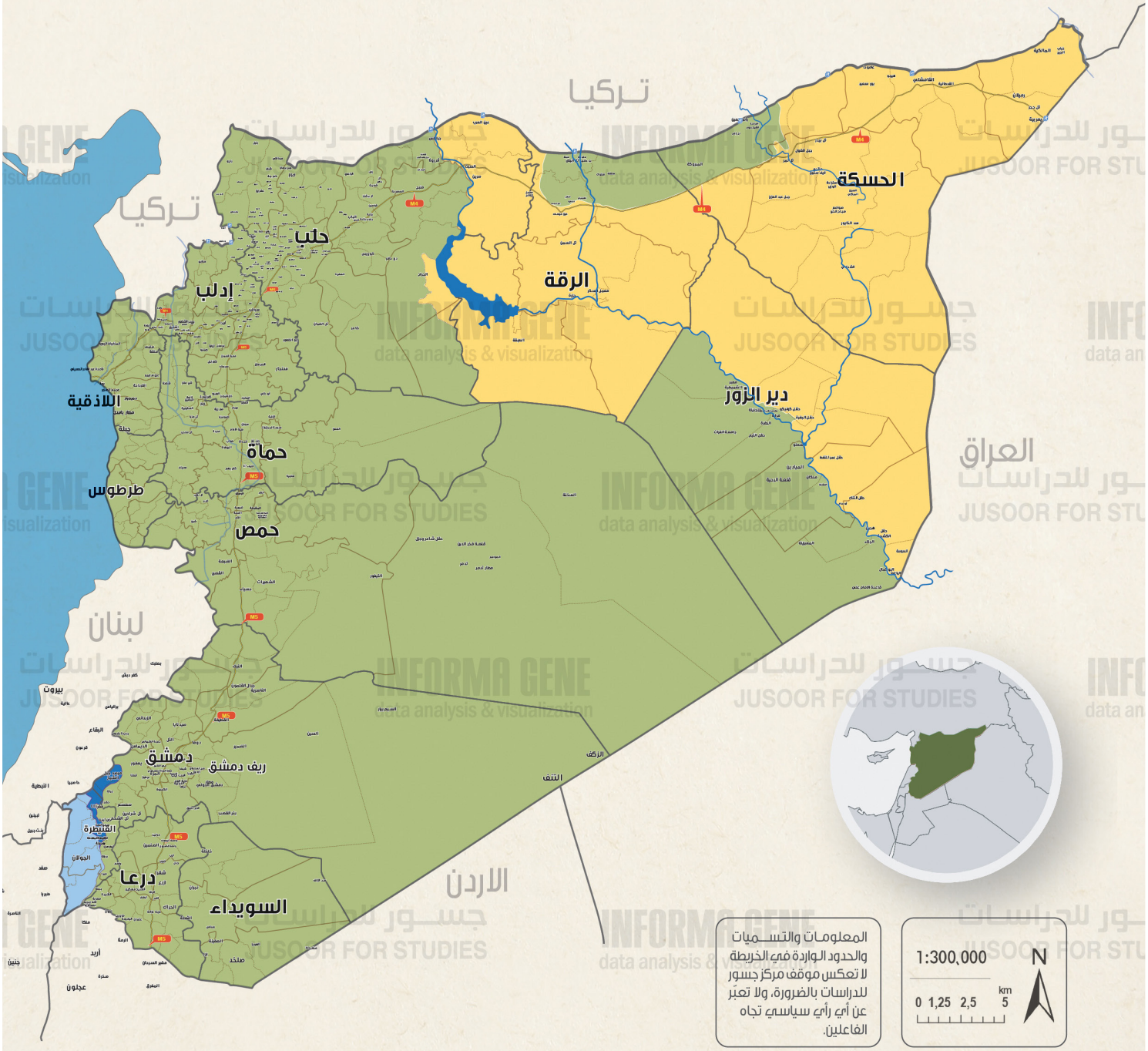

المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبّر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

1:300,000
0 1,25 2,5 5 km
N

مفاتيح الرموز

- إدارة العمليات العسكرية
- قوات سوريا الديمقراطية
- توغل الجيش الإسرائيلي
- الجولان

نسب السيطرة

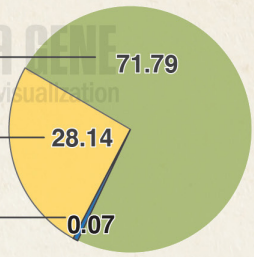

نسبة سيطرة ادارة العمليات العسكرية	133979 كم²
نسبة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية	52514 كم²
نسبة توغل الجيش الإسرائيلي	132 كم²

Designed by
BEYOND CREATIVE AGENCY